الأمم المتحدة

A/75/592/Add.7

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشـــرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة سلفا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة مساء يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشرة للجمعية العامة (انظر أيضا A/75/PV.11). وتتضمن الوثيقة A/75/PV.592 والإضافات من 1 إلى 11 لهذه الوثيقة البيانات التي أُدلي بها في الجلســات من الرابعة إلى الخامســة عشــرة للجمعية العامة (A/75/PV.4 -A/75/PV.15).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة مسبقا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرســـال البيانات المقدمة بهذا الشـــأن إلى estatements@un.org.

21-00393 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

كيريباس (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الأول)

خطاب السيد تانيتي ماماو، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية وشؤون الهجرة لجمهورية كيريباس

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة والسعادة

المندوبون الموقرون

أود في البداية أن أشاطركم تحيات حكومة وشعب جمهورية كيريباس الحارة. باسم الله، أبدأ بسلامه عليكم وبركاته.

شكر وتقدير

السيد الرئيس،

أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. وأتمنى لكم كل التوفيق في قيادة مداولاتنا بجعل أسرة الأمم المتحدة مُهمة لجميع الأعضاء.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم دعم كيريباس الكامل في اضطلاعكم بمهامكم في الجمعية، ويمكنكم التعويل على التزام حكومة بلدي، على الصعيدين الأخلاقي والمعنوي، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادرات التي تسعى إلى جعل كوكبنا وطنا أكثر قدرة على الصمود وأكثر صحة وأمانا. وهذا هو جوهر رؤية كيريباس لمدة 20 عاماً تمشياً مع جهودنا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتفق عليها.

تحديد سياق الموضوع

السيد الرئيس،

إن موضوع هذه الدورة الخامسة والسبعين يذكرنا بأن فعالية خططنا الوطنية الفردية يمكن تعزيزها إلى حد كبير من خلال تعزيز التعاون العالمي. ويمكننا، من خلال إعادة تأكيد جهودنا الجماعية لتعزيز الروابط بين حكوماتنا ومؤسساتنا المتعددة الأطراف، العمل معًا لإعداد مستقبل قوي وقادر على الصمود وصحي وسلمي لشعوبنا. وهذا أمر بالغ الأهمية، خاصة مع ظهور تحديات غير مسبوقة مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية وجائحة كوفيد-19 مؤخرا.

السيد الرئيس،

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن أعمق تعازيّ لإخواننا وأخواتنا حول العالم الذين يعانون من آثار الجائحة العالمية. هذه أوقات عصيبة وغير مستقرة تتطلب تعاونًا أقوى وتذكرنا بقوتنا في وحدتنا. كما تذكرنا بالأمم المتحدة التي نحتاجها – منظمة يمكنها النهوض في هذه الأوقات الصعبة والعصيبة الحافلة

بالتحديات. أمم متحدة تتعهد بتقديم المساعدة والدعم وتنسيقهما. وتحديدا لأشد مجتمعاتنا ضعفًا وأقلها نموًا، من خلال وكالاتها وبرامجها وأنظمتها المتعددة الأطراف، بطريقة منسقة وفي الوقت المناسب.

كما أنها تمتد إلينا جميعًا، كدول فردية ذات سيادة؛ كشراكات عالمية؛ كمنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ كمدن وبلدات وقرى؛ كعائلات وأفراد. من الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ إلى المدن الكبرى والعواصم في أوروبا وأمريكا. يجب علينا كقادة العمل معا لمواجهة التحديات العالمية الأكثر إلحاحا.

السيد الرئيس،

خلال هذا الوقت العصيب، سمح بُعدنا الجغرافي وموقعنا المعزول بأن يكون بلدي من بين الدول القليلة المحظوظة، التي أصبحت في الوقت الراهن خالية من هذا الفيروس. ولكن كانت هذه ميزتنا الوحيدة. كما أن التعليق المؤقت للرحلات الجوية إلى كيريباس، والتدابير الصارمة لاحتواء حدودنا من الفيروس، قد أسفرا عن تحديات لم يسبق لها مثيل. فالعديد من مواطنينا عالقون حاليًا في بلدان أخرى مثل فيجي ونيوزيلندا وأستراليا، وكذلك أجزاء أخرى من العالم، بسبب إجراءات الحجر المفروضة للحد من انتشار هذا الفيروس الفتاك. وإنني ممتن لهذه الحكومات على التعاون والدعم الذي قدمته لأبناء شعبي وهم ينتظرون العودة إلى وطنهم. في حين أن عددا من البلدان قد بدأ بالفعل في إعادة مواطنيهم إلى أوطانهم، فإن حكومة بلدي لا تزال تواجه أزمة بسبب عدم وجود بنية تحتية مناسبة والقدرة على عزل مواطنينا عند عودتهم. وأعلنت قبل بضعة أشهر حالة طوارئ الصحة العامة، مناشدا شركائنا تقديم المساعدة لتعزيز وتقوية قطاع الصحة العامة لدينا وللمساعدة في أي إجراءات ضرورية أخرى مطلوبة للتخفيف من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

السيد الرئيس،

وإنني متفائل بأننا نستطيع التغلب على هذا التحدي، إذا عملنا معا، كأعضاء في أسرة الأمم المتحدة. ولا تزال حكومة بلدي ممتنة لدعم شركائنا الإنمائيين، وهم أستراليا ونيوزيلندا والصين واليابان والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، حيث ساهمت بمبلغ 12,5 مليون دولار استرالي في استعداداتنا وجهودنا الرامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في بداية جائحة كوفيد-19.

كما نعرب عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال حزمة المساعدات التي تقدمها إلى منطقة المحيط الهادئ؛ وحكومة الهند من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكة الهندية؛ واستجابة الصندوق الكندي للمبادرات المحلية لمواجهة جائحة كوفيد-19؛ ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للتبرع بأجهزة التنفس الصناعي؛ والإمدادات الطبية ومعدات الحماية التي يتم تسليمها من خلال الخدمات الجوية الإنسانية في المحيط الهادئ – بتمويل من أستراليا ووكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

السيد الرئيس

ما زلت ممتنًا لقوة وشراكة أسرة الأمم المتحدة ومتفائلا ومؤمنا بهما. في الأوقات الصعبة، هناك حاجة إلى هذه الشراكات أكثر من أي وقت مضى، وأناشد أسرة الأمم المتحدة القيام بذلك، زيادة دعمها

لمواجهة الجائحة – لبناء مستقبل يركز على التخفيف من حدة الفقر، ويعمل على الاندماج الاجتماعي، ولا يترك أي طرف خلف عن الركب.

السيد الرئيس

ونحن كقادة مكلفون بمسؤولية نبيلة باتخاذ إجراء اليوم لتشكيل مستقبل الغد. ويظل الفقر وأوجه عدم المساواة أكبر المعضلات والتحديات التي تواجهها البشرية. ولا يمكن تعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي لأي دولة إلا إذا بدأ نظام الدعم في الوطن. لذلك من الأهمية بمكان أن تستهدف برامج الأمم المتحدة الأسرة، على مستوى العائلات، حيث تؤدي تجزئة القيم إلى تصدع مجتمعاتنا.

إن شعبنا، مثلنا مثل الحكومات الأخرى، هو أثمن مواردنا. خلال هذه الأوقات الصعبة، تحتل حماية ورفاهية الأفراد والجماعات الأكثر ضعفاً مركز الصدارة. ونقدم حزمة إغاثة للعمال الذين تم تسريحهم من عملهم جراء جائحة كوفيد-19 والشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص، جنبًا إلى جنب مع مخزون أغذية احتياطي. وفي الوقت نفسه، نزيد دعم كبار السن، وأسعار لب جوز الهند، وإعانات البطالة العامة.

وكجزء من سياستنا للسنوات الأربع القادمة، ستقدم حكومة بلدي الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات العمرية التي تعتبر أكثر الفئات ضعفا وحرمانا في جهودنا الرامية إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنينا.

وفي الوقت الذي تضطلع فيه حكومة بلدي بمهمتها من أجل شعبنا، نناشد الأمم المتحدة أن تقوم بدورها أيضا. يعتبر التخفيف من حدة الفقر مهمة معقدة وإنجازًا صعبًا، وهو أمر معترف به على النحو الواجب في الهدف 17 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولكن في مثل هذه الأوقات، نحتاج إلى إجراءات متسارعة وجهود منسقة لتوجيه المساعدة إلى الفئات الأكثر حرمانًا والمجتمعات المهمشة والأقل نموًا بيننا؛ حيث أنها لا تزال الأكثر عرضة للخطر، وخاصة خلال الجوائح العالمية.

هذا هو المستقبل الذي نصبو إليه. مستقبل تكون فيه التنمية شاملة وتقاس من خلال النسبة المئوية للسكان الذين تم رفعهم فوق مستوى خط الفقر، ليعيشوا حياة آمنة وصحية. ويتماشى مع الشعار القوي دائمًا لخطة عام 2030 – مستقبل لا يترك أي أحد خلف الركب.

وبناءً على ذلك، أعتقد أن الاختبار الحقيقي لنجاح تعددية الأطراف، ونجاح أسرة الأمم المتحدة، لا يكمن في قياس عدد المعاهدات المبرمة أو القرارات المعتمدة، ولا في عدد البلدان التي تخرجت من قائمة أقل البلدان نمواً؛ ولكن بدلاً من ذلك بكيفية حصول الفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً والأقل نمواً على دعم موجه لضمان تعرضها على نحو أقل للخطر أثناء ظهور الجوائح العالمية مثل جائحة كوفيد-19. نحتاج إلى أمم متحدة تتصدى لهذه التحديات.

السيد الرئيس

إن كيريباس، التي تنعم بمحيط كبير، تعتمد على البحر لكسب الرزق. وهي سمة مشتركة نتقاسمها مع عائلتنا في المحيط الهادئ. بالنسبة لنا، البحر هو هويتنا وكيف نعرّف أنفسنا وكيف نتتبع جذورنا وثقافاتنا وتقاليدنا. كما أنه حجر الزاوية في اقتصاداتنا.

لدينا منطقة اقتصادية خالصة كبيرة، وبالتالي نعتمد على الصيد كمصدر رئيسي للدخل، حيث يمثل أكثر من 70 في المائة من إجمالي الإيرادات السنوية. وكونه موردا متقلبا، نحن بحاجة إلى تأكيد هدفنا

الاستراتيجي لإعادة استثمار المزيد لزيادة الإيرادات إلى أقصى حد للحد من أثر عدم اليقين الذي تشكله جائحة كوفيد-19.

وقد أوجدت جائحة كوفيد-19 حالة غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم مما أدى إلى إغلاق الحدود، سواء المطارات أو الموانئ البحرية. وقد أدى ذلك إلى وضع معقد بالنسبة للنقل البحري والنشاط التجاري، ولا سيما بالنسبة للبحارة. وقد جعل إغلاق الحدود السفن غير قادرة على تغيير طواقمها مما أجبر البحارة على البقاء على متنها لفترات طويلة من الزمن، مما جعلهم عرضة لمختلف المشاكل الصحية.

وفي ظل القيود الحدودية الحالية في جميع أنحاء العالم، فإن بحارتنا عالقون فعلياً في البر والبحر، ولا يستطيعون صعود السفن للعمل وغير قادرين على النزول في موانئ أخرى. وفي إطار جهودنا لمعالجة هذه المسألة، أعلنت حكومة بلدي في 26 آب/أغسطس 2020 البحارة كعمال رئيسيين استجابة للنداءات التي وجهتها المنظمة البحرية الدولية والأمين العام للأمم المتحدة.

ولهذا الغرض، أود أن أناشد أسرة الأمم المتحدة وشركائها دعمهما للمساعدة في الوفاء بالتزامنا من أجل سلامة جميع البحارة في جميع أنحاء العالم، وأسرهم والاقتصادات التي تعتمد عليهم.

مستقبل قادر على مواجهة آثار تغير المناخ

السيد الرئيس،

ومما له أهمية كبيرة لكيريباس والمحيط الهادئ بلا شك، المعضلة المزعجة في عصرنا الحالي، وهي تغير المناخ. وللتصدي لذلك التحدي، تواصل حكومة بلدي تنفيذ مشاريع حيوية لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك مشروع الأمن المناخي لصندوق بناء السلام، الذي أطلقته في كيريباس في وقت سابق من هذا الشهر. وتضامنا مع أسرة منتدى جزر المحيط الهادئ، ما زلنا ملتزمين أيضا بتأمين حدودنا البحرية، في خضم مواجهة آثار تغير المناخ. وهذه مسألة سيادة.

كما نؤكد أهمية أن تدير البلدان مجالها الجوي العلوي، تمشيا مع متطلبات منظمة الطيران المدني الدولي، فيما يتعلق بالإدارة الفعالة والقدرة والسلامة. وحكومة بلدي ملتزمة بالاستثمار في قدرتنا على الطيران وتعزيز الاتصال بالإنترنت من خلال تكنولوجيا كابلات الألياف الضوئية، وترحب بأي دعم من شركائنا في التنمية وأسرة الأمم المتحدة.

وفي حين أن جائحة كوفيد-19 هي أزمتنا الحالية، يجب علينا أن نواصل العمل على التصدي للتحديات الأخرى التي تواجهنا جميعاً، ولا سيما تغير المناخ، الذي يمثل أكبر تهديد لسبل عيش وأمن ورفاه منطقة المحيط الهادئ وشعوبها، كما أعلن قادة المنتدى في إعلان كاياكي الثاني في عام 2019 وإعلان بو في عام 2018.

الخاتمة

السيد الرئيس

عندما يطلب مني أن أعرّف المستقبل الذي ينشده شعب بلدي، فلا بد لي أن أبلغكم بأن كيريباس تصبو إلى مستقبل مستقر. تريد بناء مستقبل آمن ومؤكد. مستقبل يسعى إلى جعل كوكبنا وطنًا قادرا على الصمود وصحيًا وآمنًا. مستقبل تعزز فيه الخطط الوطنية مثل "رؤية كيريباس" (KV20) من خلال

سياسات متعددة الأطراف مثل خطة 2030. مستقبل تواصل فيه أسرة الأمم المتحدة تقديم وتنسيق المساعدة والدعم، ولا سيما إلى أكثر مجتمعاتنا ضعفا والأقل نموا بيننا، بطريقة منسقة وفي الوقت المناسب. مستقبل تكون فيه التنمية شاملة للجميع وتقاس من خلال النسبة المئوية للسكان الذين تم رفعهم فوق مستوى خط الفقر، ليعيشوا حياة آمنة وصحية؛ ومتطابق مع الشعار القوي في خطتنا لعام 2030، وهو عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

السيد الرئيس،

قد يكون المستقبل رؤية، لكنها رؤية أعتقد أنها يمكن أن تتحقق. ومن خلال رؤية كل الدعم الذي تلقته كيريباس من أسرة الأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة، فإنني لا زلت متفائلاً بهذه الرؤية.

السيد الرئيس،

أعتقد أن التحول الذي يدعو إليه موضوعنا هو دعوة إلى مزيد من العمل وقليل من الكلام. وإذا تصرفت كل دولة وفقاً لذلك على هذا المسار، بقلب سليم وروح نقية، فهناك فرصة طيبة للعالم بأسره أن يمضي قدماً نحو التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع بحلول نهاية عام 2030.

وأختتم، من خلال مشاطرتكم كل بركاتنا التقليدية (تي ماوري، تي راوويي آو تي تابوموا): أي الصحة والسلام والازدهار.

وشكرا لكم.

البرتغال (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الثاني)

خطاب السيد أنطونيو كوستا، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب الفخامة والسعادة

حضرات السيدات والسادة،

أود أن أهنئ السفير فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للجمعية العامة إذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

ثمة حاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى لمواجهة تحديات لا تعرف حدودا ولا يمكن حلها باتباع نهج ذاتية المصلحة.

وندرك اليوم إلى أي درجة يتعرض النظام المتعدد الأطراف لضغوط.

أولا، في سياق العودة إلى تنافس القوى على الصعيد العالمي، حيث نشهد قيودا متزايدة على القدرة على الاستجابة للتهديدات والتحديات المشتركة.

ثانيا، ثمة قضايا جديدة تنشأ تتطلب حلولا متعددة الأطراف وفقا للترتيبات المعيارية والتعاونية. وما يعرف باسم الثورة الصناعية الرابعة يمثل تحديا وفرصة على حد سواء. من الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي إلى تنفيذ الشبكات الذكية والبنية التحتية للجيل الخامس وإدارة البيانات، إلى إعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد بأكملها، سيتطلب تأثير التقنيات الجديدة – على الاقتصاد، وعالم العمل والعلاقات بين الدول – قواعد سلوك جديدة على المستوى الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في تحديدها من خلال توفير حلول توفيقية قادرة على حماية المصلحة العامة.

ثالثا، تبدي المنظمات الدولية صعوبة في التصدي للتحديات والتهديدات. ومجلس الأمن مثال على ذلك. فقد أظهر قدرته المحدودة على الاستجابة للأزمات والنزاعات، بينما لا تعكس عضويته الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. ولهذا السبب تدعو البرتغال إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بما في ذلك بالنسبة للقارة الأفريقية، والبرازيل والهند على الأقل.

وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال الأمم المتحدة حاسمة الأهمية في الحفاظ على السلام والأمن العالميين، والتنمية المستدامة، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ولا تزال الجمعية العامة، التي أخاطبها، تشكل برلمان البشرية. لا يوجد بديل عنها.

ولذلك ستواصل البرتغال دعمها الحازم لمنظومة الأمم المتحدة سياسيا وماليا على حد سواء. سندعم جدول الأعمال الطموح للالتزامات بتعزيز قدرة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على الاستجابة

للمجالات الرئيسية ذات الاهتمام الدولي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والهجرة، واستضافة اللاجئين، والقضايا المتعلقة بالبحار واستدامة المحيطات.

إن القيادة والإصلاحات التي أدخلها الأمين العام ضرورية لجعل عمل المنظمة أكثر فعالية ومرونة. ولذلك يمكنه أن يعول على دعمنا الكامل.

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

إن سياق حالة الطوارئ العالمية التي نشهدها اليوم يعزز الحاجة إلى التعاون بين الدول والمنظمات الدولية للاستجابة للتحدي المتمثل في الأزمة الصحية وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية. والأمم المتحدة ركيزة أساسية في هذه الجهود، بما في ذلك من خلال استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19، وهي خطة استجابة أيدها الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ونحن نؤيد تنفيذها والدور التنسيقي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية.

لقد سلطت الجائحة الضوء على العديد من نقاط ضعفنا في مجالات الصحة والاقتصاد والتماسك الاجتماعي. ويجب علينا الإسراع باستعادة النمو وتوفير فرص العمل وزيادة قدرة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا ودولتنا على الصمود. وسيشكل هذا أولوية رئيسية للبرتغال عندما تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2021.

كما أن ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الإنمائي وقدرة منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات في هذا المجال. وقد عززت البرتغال مساهماتها في عدد من وكالات الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وتستحق مكافحة التفاوتات الاقتصادية اهتمامًا خاصًا نظرًا لطابعها الشامل حقًا. إن الأمن الدولي لا يتوافق مع توزيع غير عادل للموارد على نطاق عالمي، لا سيما عندما يتفاقم بسبب الاختلالات الديموغرافية والمسائل المتعلقة بالتدهور البيئي التي يصعب الفصل بينها في كثير من الأحيان. ونحتاج إلى التزام عالمي جديد قائم على الكرامة الإنسانية يوازن بين إتاحة الفرص إتاحة فعلية والأمل.

لذلك يجب ألا تكون الأزمة التي تسببت فيها هذه الجائحة ذريعة لتعطيل السياسات الرامية إلى مواجهة حالة الطوارئ المناخية الحالية، والتي تشكل تهديدًا وجوديًا للجميع. بل على العكس، هناك حاجة إلى تعميق التنسيق بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الأمر الذي من شأنه المساعدة في بناء مجتمعات أقل عرضة لتأثيرات الظواهر الجوية القصوى.

وكذلك من الضروري تعميق العلاقة بين المحيطات وتغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة. ولذلك، تؤكد البرتغال من جديد التزامها بالمشاركة مع كينيا في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات في عام 2021، وتعول على مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أعلى مستوى.

السيد الرئيس،

الأمين العام،

إن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان عملية متواصلة من عمليات التحسين. وتؤيد البرتغال إجراء مناقشة مفتوحة، كجزء من حوار نقدي بين الأقران، لتوطيد تعزيز حقوق الإنسان واحترامها على الصعيد العالمي. ونعيد التأكيد، جنبًا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، على الدفاع عن المجتمعات الحرة والتعددية والمتسامحة، التي تنبذ العنصرية وكراهية الأجانب وكراهية المثليين والشعبوية، وتعمل من أجل الإدماج والمساواة بين الجنسين وحرية التعبير.

وقد فرضت الجائحة مطالب جديدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد استجابت البرتغال على الفور لهذه المطالب، ولا سيما بتوسيع نطاق إمكانية الاستفادة من خدمات النظام الصحي الوطني لجميع المهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن مركزهم أو وضعهم القانوني، بالشروط نفسها التي يتمتع بها المواطنون الوطنيون.

وقد اضطلعت البرتغال بدور نشط في الترحيب بالمهاجرين واللاجئين، وبذلك أعربت عن تضامنها بطريقة لا يمكن إنكارها. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. علاوة على ذلك، في إطار المنظمة الدولية للهجرة، نحن أحد البلدان الرائدة في تنفيذه.

والبرتغال من أوائل البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام، وعارضت استخدامها في جميع الأحوال. وفي هذا الصدد، أدعو إلى اعتماد القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن الوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، والذي سيُقدم خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

في عام يوافق مرور ربع قرن على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تكرر البرتغال التزامها بتعزيز حقوق المرأة. ومن الأهمية بمكان مضاعفة الاهتمام بالعنف الجنساني والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في مواجهة التحديات التي تفاقمت جراء الجائحة.

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

بالرغم من الجائحة، استمر العديد من الحروب والصراعات. ولذلك نؤيد النداء الذي وجهه مؤخرا الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتساهم البرتغال حاليا بقوات في سبع من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومشاركتنا الوطنية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مثال على ذلك، لا سيما لأنها توفر قوة الرد السريع، التي لها أهمية حاسمة في إنجاز ولاية البعثة.

ويؤدي استمرار ارتفاع مستويات العنف في منطقة الساحل إلى اشتداد الحاجة إلى التنسيق الدولي – وهو هدف تدعمه البرتغال، ولا سيما من خلال مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونراقب جهود المجتمع الدولي لإيجاد حلول سياسية للصراعات التي ابتليت بها أجزاء كثيرة من العالم. ونعتقد أن الحل القائم على دولتين هو السبيل الوحيد لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ ويجب الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران واحترامه بشكل كامل من قبل جميع الأطراف، وأن عمليات الوساطة

والتسوية التي تقودها الأمم المتحدة هي التي ستُمكن من التغلب على الأزمات العميقة التي نشهدها اليوم في سورية واليمن وليبيا. كما ندعو إلى حل سياسي سلمي وشامل في فنزويلا.

وتظهر التحديات الحالية أهمية إقامة الشراكات الدولية، ولا سيما التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتحت القيادة البرتغالية تم إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا على أعلى مستوى، وستسعى البرتغال جاهدة، خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في عام 2021، لتعميق الشـــراكة بين أوروبا وأفريقيا. إن دور الاتحاد الأوروبي بوصـــفه طرفا فاعلا عالميا ومنفتحا على العالم ومدافعا عن التعددية والتبادلات الاقتصـادية التي تعود بالفائدة على الجميع سـيكون من أولويات رئاستنا للاتحاد الأوروبي.

ويقدم عدد من المنظمات المتبانية في طبيعتها مســـاهمات إيجابية في النظام الدولي القائم على القواعد وتظهر استعدادها للتعاون. وأود أن أبرز من بينها، بالطبع، مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تضـم دولًا من أربع قارات. وفي ظل الرئاسـة الحالية لكابو فيردي والرئاسـة اللاحقة لأنغولا، تشـهد جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على القدرة على إقامة الشراكات وبناء الجسور بين البلدان والشعوب، متحدة لأنها تشـترك في لغة أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يومها العالمي في 5 آيار/مايو. وفي هذا الصـدد، أرحب بحل المأزق الذي أعقب الانتخابات في غينيا – بيسـاو وآمل أن يؤدي حلها إلى دورة جديدة من الاسـتقرار والازدهار في البلد. علاوة على ذلك، أعرب عن تضـامني العميق مع موزامبيق – ضـحية الهجمات الإرهابية ومحاولات زعزعة استقرار مناطقها الشمالية.

السيد الرئيس،

الأمين العام،

إن البرتغال بلد منفتح على العالم. ويدعو إلى الحوار وإلى نظام قواعد عادل، في بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها. نحن نعلم إلى أين قادنا في الماضـي طريق الاسـتبداد والقومية العدوانية والبقاء للأصـلح. وقبل خمسـة وسـبعين عاما، تحلى مؤسـسـو الأمم المتحدة بالشـجاعة لإرسـاء أسـس نظام عالمي جديد يقوم على القانون الدولي، والمساواة بين الدول ذات السيادة، وكرامة الإنسان. لقد كان انتصـارا للأمل. فاليوم لا يمكننا الاستسـلام للعبثية. فمن واجبنا أن نعتز بالمكاسب التي حققناها معًا ونبني عليها لكفالة مستقبل أفضـل. إن وجود أمم متحدة قوية أمر ضروري لصالحنا جميعاً.

شكرا جزيلا.

بلغاريا (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الثالث)

خطاب السيد بويكو بوريسوف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالبلغارية؛ وقدم الوفد ترجمة الإنكليزية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

زملائي الأعزاء،

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أخاطب الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

أرجو أن تتقبلوا تهنئتي على انتخابكم. وأتمنى لكم كل النجاح خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد طغى فيروس كورونا على جدول أعمال جميع المؤسسات في جميع أنحاء العالم. لكن موضوع هذا الاجتماع الافتراضي يوحي لنا بأكثر من ذلك. وبعد مضي 75 عاما على إنشائها، فإن الأمم المتحدة مدينة للإنسانية.

إننا نشهد تقلصا في حيز الحرية وانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي. لقد تم اختبار تعددية الأطراف بوصفها نهجا رئيسيا للأمم المتحدة لإيجاد حل جماعي قائم على التضامن للمشاكل العالمية والإقليمية.

وفي ظل هذه الظروف، يحتاج العالم إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى كقائد أخلاقي للعالم الحديث. وأعتقد أن المهمة التي أنيطت بالأمم المتحدة قبل 75 عامًا قادرة على الخروج بالمنظمة نفسها من أزمتها – تمامًا كما كان على الأمم المتحدة إحياء الأفكار التي تولدت عن عصبة الأمم وإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

وتمر الأمم المتحدة بأزمة هيكلية تتطلب الإصلاح والتنشيط. وتتيح الجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها فرصة طيبة لتكثيف العمل بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتؤيد بلغاريا بدء المفاوضات على المستوى الحكومي الدولي في هذا الاتجاه.

في أوائل عام 2020، حدد الأمين العام للأمم المتحدة أربعة مخاطر تهدد البشرية:

- التوترات الجيوسياسية والنزاعات المدمرة؛
- أزمة المناخ؛
- تزايد انعدام الثقة العالمي، و
- الجانب المظلم من العالم الرقمي.

وبعد ذلك بوقت قصير، ضاعف التهديد الجديد الذي تشكله جائحة كوفيد-19 من خطر وقوع كارثة عالمية.

وتهدد جائحة كوفيد-19 النظام الدولي القائم على القواعد.

وظهر التعارض الزائف بين "الصحة أو الاقتصاد". وقد تسببت النزعة الحمائية في تعطيل سلاسل الإمداد. وأدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية غير النمطية إلى تفاقم عدم المساواة وخطر زعزعة الاستقرار ونشوب النزاعات.

وفاقمت "الجائحة المعلوماتية" – موجة المعلومات الصحيحة والمغلوطة، التي أثقلت كاهل الناس، من حدة مخاوفهم.

في 25 آذار/مارس من هذا العام، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. وعمليا، التزمت منظومة الأمم المتحدة بأكملها بالخطة الإنسانية.

وأثبتت الأمم المتحدة مرة أخرى أنها رائدة في استكشاف الاحتياجات وجمع الأموال وإدارتها وتسليمها وتوزيع المساعدات الإنسانية على السكان في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الأزمات.

وترحب بلغاريا باتخاذ قرار مجلس الأمن 2532 (2020) وبنداء الأمين العام لوقف إطلاق نار عالمي لحماية الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

وسنواصل، إلى جانب الأمم المتحدة، دعم جميع آليات العمل، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. ويجب أن تساهم هذه المؤسسات في استجابة عالمية ومتعددة الأطراف ومنسقة لمعالجة الآثار الفورية والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19، وكذلك لمعالجة الأزمات العالمية المستقبلية.

وقد انضم الاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية أخرى إلى مبادرة الأمم المتحدة من أجل التصدي العالمي للجائحة، استنادا إلى آلية تعددية الأطراف. وتتمثل الاستجابة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في تعددية الأطراف، مقترنة بالاقتصادات التنافسية والمستدامة والتضامن.

وتتماشى بيانات التحالف من أجل تعددية الأطراف، الذي انضممت إليه بلغاريا في 26 أيلول/سبتمبر 2019، مع الاتجاهات الأربعة لعمل الأمم المتحدة التي أعلنها الأمين العام – وهي الأمن السيبراني والمناخ والأمن ومكافحة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وقد شارك بلدنا بنشاط في اجتماع التحالف المعني بتعزيز الهيكل الصحي المتعدد الأطراف. وبهذه الطريقة، أكدنا من جديد التزامنا بدعم التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة جائحة كوفيد-19.

السيد الرئيس،

لقد احتفلت بلغاريا في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والستين لانضمامها إلى المنظمة العالمية. ونحن، كعضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مستعدون لتحمل مسؤولياتنا:

في دعم الدور القيادي للأمم المتحدة في التعاون المتعدد الأطراف للتصدي للجائحة العالمية؛

- والعمل بنشـــاط على تنفيذ أولويات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته في مواجهة الجائحة، والمشاركة في الوقت نفسه في مبادرات للتصدي لهذا التحدي على الصعيد العالمي؛
- وكمشارك ووسيط مهم في عمليات التكامل في جنوب شرق أوروبا؛
- والمساهمة في عمليات حفظ السلام وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق؛
- وكعضو بنّاء في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2019-2021؛
- وكعضو نشط في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة 2021-2023؛
- وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

وانضـمت بلغاريا إلى حزمة "فريق أوروبا" كجزء من تدابير الاتحاد الأوروبي لدعم البلدان الأخرى في التصـدي للجائحة. وأعدنا على الفور هيكلة برنامجنا الوطني للتنمية والمسـاعدات الإنسـانية. وخُصـص ما يزيد قليلاً على مليون يورو للمســاعدات الإنســانية الطارئة والرعاية الصــحية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكان الهدف هو دعم الفئات الأكثر ضـــعفاً فيما بين جيراننا في غرب البلقان وبلدان الشـــراكة الشــرقية وســورية والعراق واليمن وأفغانســتان، ومن خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وقدمت بلغاريا مسـاعدات إنسـانية عينية ومسـاهمة مالية في أنشـطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لدعم الأطفال الذين عانوا جراء المأساة التي وقعت في لبنان.

وللتعافي من الآثار السـلبية للجائحة في غرب البلقان، من الأهمية بمكان بشـكل خاص اسـتخدام آليات التعاون القائمة بشــكل فعال: عملية برلين – التي تشــارك بلغاريا في رئاســتها مع جمهورية مقدونيا الشـمالية في هذا العام وعملية التعاون في جنوب شـرق أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وتهدف جهودنا إلى تحسين إمكانية الاتصال الإلكتروني والأمن في المنطقة.

إن تطوير علاقات حســـن الجوار في غرب البلقان مع الدول الأعضـــاء المجاورة في الاتحاد الأوروبي أمر هام في هذا السياق.

وأكدنا من جديد تأييدنا لمبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السـلام". وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السـلام هي خير مثال على تعددية الأطراف والتضـامن الدولي. وليس من قبيل المصـادفة أن العملية الأولى من نوعها كانت نشـر وحدة محدودة من ذوي الخوذ الزرق في الشـرق الأوسـط لمراقبة وقف إطلاق النار بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وتؤيد بلغاريا الدور القيادي الذي تضـطلع به الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تسـوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونرحب بالاتفاق الذي رعته الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات بين إســرائيل والإمارات العربية المتحدة، وبين إســرائيل والبحرين. إن هذا إنجاز دبلوماســي كبير قد يفتح صــفحة جديدة في تاريخ الشــرق الأوسط ويغير حياة شعوبه.

إن تعليق الخطط أحادية الجانب لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة يحول دون وقوع كارثة إنسانية في سياق استمرار الجائحة. كما أنه خطوة نحو تجنب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ونرحب بجهود منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، ونؤيدها.

ولا يزال النزاع الأهلي في سورية عاملًا خطيرًا لزعزعة الاستقرار. وتنفيذ عملية انتقال سياسي بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 هو السبيل الوحيد للتغلب على الأزمة وتخفيف حدة وضع المدنيين المحتاجين. وأود أيضا أن أعرب عن دعم بلدي لجهود الاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن في القارة في وضع تفاقمه جائحة كوفيد-19.

ومن دواعي القلق الشديد لبلدي النزاع الدائر في شرقي أوكرانيا، حيث تستمر الحالة الإنسانية في التدهور. وتؤكد بلغاريا من جديد دعمها لسيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 262/68 لعام 2014. وكانت بلغاريا من البلدان المشاركة في تقديم لهذا القرار. ونؤيد الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي لتحقيق التقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك.

وخلال حملة المانحين الأولى في أيار/مايو من هذا العام، قامت بلغاريا، من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بإعادة توجيه 000 100 يورو من صناديق التنمية والتعاون إلى أوكرانيا، فضلاً عن حزمة المساعدات الإنسانية في شكل مساعدات عينية لمكافحة جائحة كوفيد-19.

وما برحنا نتابع الحالة في بيلاروس بقلق. وتؤيد بلغاريا حقوق الشعب البيلاروسي ومطالبه بمستقبل ديمقراطي وانتخابات حرة ونزيهة. ويجب أن تهدف جهود المجتمع الدولي إلى دعم ومساعدة إجراء حوار وطني شامل بشأن حل سلمي للأزمة.

وأخيرًا وليس آخرا، تعمل بلغاريا داخل حلف منظمة حلف شمال الأطلسي على تطوير التعاون والتضامن عبر المحيط الأطلسي في ظروف الجائحة. ويشمل الحوار الاستراتيجي بين بلغاريا والولايات المتحدة، والذي بدأ في كانون الثاني/يناير من هذا العام، الأبعاد العملية للتغلب على عواقب الجائحة.

وفي إطار الشبكة العالمية "المسؤولية عن الحماية" للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أيدت بلغاريا ضرورة تقاسم المسؤولية عن منع الفظائع خلال جائحة كوفيد-19. ونذكر بنداء منظمة الصحة العالمية بشأن مسؤولية كل بلد عن حماية صحة وسلامة مواطنيه في أوقات الأزمات.

السيد الرئيس،

إن الجائحة العالمية تشكل تهديداً لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام 2030 في الوقت المناسب. وبلغاريا، إلى جانب الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل.

إن تجاوز الأزمة الحالية لا يعني العودة إلى أسلوب حياتنا القديم. وعلينا أن نعمل على أساس نموذج جديد من خلال تنفيذ تدابير اقتصادية طويلة الأجل. والتنفيذ الكامل لخطة النمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا أمر بالغ الأهمية لإعداد العالم للتصدي للصدمات المنهجية التي قد تواجهه في المستقبل.

ولا بديل للأمم المتحدة فيما يتعلق بتطوير القانون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف. وبلغاريا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ستدافع عن منظمة الأمم المتحدة القوية كشريك رئيسي لها وكأساس متين للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

في الختام، أود أن أشير إلى مناشدتي فائزين من الفائزين بجائزة نوبل للسلام في عام 1994. ومن أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي جمعتنا معًا في هذا المنتدى، علينا أن نعول على خيالنا أكثر من ذكرياتنا. نحن بحاجة إلى أن نتجاوز خيالنا للحيلولة دون سقوط غصن الزيتون من بين أيدينا.

شُكراً السَيّد الرَئِيس.

أثيوبيا (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الرابع)

خطاب السيد أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أود أن أنضـــم إلى الآخرين في تهنئتكم على توليكم هذا المنصـــب الرفيع خلال الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم بفعالية.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم، البروفيسور تيجاني محمد بندي، الذي أظهر قيادة مقتدرة في مواجهة جائحة كوفيد-19 التي عطلت أعمال هذه الجمعية.

أصحاب الفخامة،

السيد الرئيس،

إن هذه الدورة دورة استثنائية بالفعل ليس لأننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا لأننا نفعل ذلك في خضم أزمات غير مسبوقة. وأعتقد أنها ستتيح لنا رسم الطريق إلى الأمام في عالم ما بعد الجائحة. ولا يمكن تحقيق ذلك، بالطبع، إلا إذا عملنا معًا وحاولنا إيجاد حل جماعي لعدد لا يحصى من التحديات والتهديدات التي تواجه البشرية والكوكب.

ونتفق جميعًا على أن الأولوية العاجلة الآن هي بالطبع كيفية التعافي من الأزمة الحالية وإعادة بناء غد أفضـل. وليس لدينا ضـمان لمنع حدوث أزمة مماثلة في المسـتقبل من دون تهيئة وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة. وفي هذا الصدد، فإن تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ليس مسألة خيار بل ضرورة مطلقة.

ونحن من جانبنا مصـممون على العودة إلى المسـار الصـحيح وبناء الزخم اللازم لتنفيذه. وفي هذا السياق نعد خطتنا العشرية المقبلة، والتي تتزامن مع إطلاق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

لا شك أن الجائحة قد طغت على النظم الصحية في جميع أنحاء العالم وأصابت الاقتصاد العالمي بالشـلل. ويجد عدد من البلدان الأفريقية، بما فيها إثيوبيا، نفسـه في مواجهة خطر أن يصـبح أكثر عرضـة لانعدام الأمن الغذائي. لقد حذر برنامج الأغذية العالمي بالفعل، على سبيل المثال، من أن عدد الأشـخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في منطقتنا من المرجح أن يزداد بشـــكل كبير بســـبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة.

وقد يؤدي هذا الخطر، إلى جانب الأزمات المتعددة التي تؤثر على منطقتنا، بما في ذلك انتشـــار الجراد الصـحراوي على نطاق واسـع والتغير المناخي الناجم عن الظواهر الجوية المتطرفة، إلى القضـاء على سـبل عيش الملايين من الناس. لذلك، نؤيد تمامًا دعوة الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى اسـتجابة متعددة

الأطراف واسعة النطاق ومنسقة وشاملة تصل إلى 10 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وسلسلة من الإجراءات لمنح البلدان النامية القوة المالية التي تحتاجها لمواجهة هذه العاصفة.

وبينما نشعر بالامتنان للاستجابة الدولية لدعم القارة والتي قدمت بعض الإغاثة، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتخفيف من الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للجائحة على قارتنا.

السيد الرئيس،

ينبغي ألا يقتصر هدفنا على التعافي وإعادة بناء مستقبل أفضل فحسب، بل القيام بذلك بطريقة خضراء وقادرة على التكيف مع المناخ. ولا يوجد تذكير صارخ بالحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل من الأثر المدمر لتغير المناخ الذي نشهده في مختلف أنحاء العالم. إن منطقتنا بالفعل مثال على الكوارث التي يسببها المناخ والتي تقلب حياة الملايين من شعبنا.

ويجب علينا جميعًا أن نتحرك أكثر من أي وقت مضى لخفض انبعاثات الغازات العالمية خلال العقد المقبل لتحقيق أهدافنا بموجب اتفاقية باريس للمناخ. من جانبنا، نحن ملتزمون تمامًا بمضاعفة جهودنا والوفاء بالتزاماتنا. وتستجيب إثيوبيا بالفعل للدعوة للعمل المناخي من خلال مبادرة الإرث الأخضر، والتي تعد جزءًا من جهودنا لبناء اقتصاد أخضر ومرن للمناخ.

أود أيضًا أن ألفت انتباهكم إلى أن أكبر مشروع للبنية التحتية لدينا اليوم – سد النهضة الإثيوبي الكبير – الذي تم بناؤه باستخدام مواردنا المحلية الخاصة، يساهم في الحفاظ على موارد المياه، والتي كانت ستضيع هباء بسبب التبخر في بلدان المصب. وأريد أن أوضح تماما أننا لا نعتزم إلحاق الضرر بهذه البلدان.

إن ما نقوم به أساسا هو تلبية مطالبنا من الكهرباء من واحدة من أنظف مصادر الطاقة. ولا يسعنا الاستمرار في إبقاء أكثر من 65 مليون شخص في الظلام. لقد استرشدنا بالفعل بمبدأ الاستخدام العادل والمعقول المقبول دوليا وعدم التسبب في ضرر كبير في بناء هذا السد.

إن التزامنا الثابت بهذا المبدأ الهام قد ورد بوضوح في إعلان المبادئ، الذي وقعت عليه إثيوبيا ومصر والسودان في آذار/مارس 2015. وأود أن أؤكد أننا ثابتون في التزامنا بمعالجة شواغل بلدان المصب والتوصل إلى نتيجة تعود بالنفع المتبادل في سياق العملية الجارية بقيادة الاتحاد الأفريقي.

السيد الرئيس،

يرتبط سلامنا واستقرارنا وتنميتنا ارتباطا وثيقا بسلام وأمن منطقتنا دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يشجعنا تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في جنوب السودان. ونأمل أن يواصل أصحاب المصلحة السياسيون في جنوب السودان العمل معا بروح الزمالة لمعالجة المسائل العالقة وتحسين محنة شعب جنوب السودان الذي عانى لفترة طويلة جدا.

ونحن في المنطقة، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، سنواصل تقديم دعمنا لمرافقة جنوب السودان على طريق السلام المستدام.

كما نتابع التطورات في السودان.

تحتاج الحكومة الانتقالية إلى كل الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من المجتمع الدولي في تخفيف الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلد وتحقيق آمال وتطلعات الشعب السوداني. ومن ناحية أخرى، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب في الصومال. ولهذا يجب علنا جميعا مواصلة دعم الصومال في مساعيه الأمنية.

ومن جانبنا، تبقى إثيوبيا ملتزمة بمسار الإصلاحات التي بدأناها قبل عامين ونصف العام. وعلى الرغم من المقاومة التي تأتي مع أي محاولات لتغيير الوضع الراهن لصالح العدالة الاجتماعية، فإننا سنتابع المسار الحتمي من أجل إرساء الديمقراطية في إثيوبيا.

وختاما، سيدي الرئيس، بعد مضي خمسة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، نجد أنفسنا في مفترق طرق. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية فريدة عن حشد الإرادة السياسية الجماعية والالتزام بالتغلب على التحديات غير المسبوقة التي نواجهها.

وتمشيا مع الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نأمل أن يقدم لنا الأمين العام توصيات بعيدة الأثر ومناسبة لمساعدتنا على تحقيق هذا الهدف، ونتطلع إلى تلقي تقريره قبل نهاية هذه الدورة. شكراً لكِم

الدانمرك (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الخامس)

بيان السيدة ميتي فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس، المندوبون الأعزاء،

يواجه العالم تحديات عديدة. وبعد مضي خمسة وسبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، نعول على بعضنا البعض أكثر من أي وقت مضى.

ونحتاج إلى مزيد من تعددية الأطراف، ونحتاج إلى مزيد من التعاون.

إننا نواجه اليوم جائحة عالمية. تهدد حياة أكثر الناس ضعفا في بلداننا.

ونواجه تغيرا مناخا ينطوي على خطر الخروج عن نطاق السيطرة.

إننا نواجه انتكاسا اقتصاديا قد يسلب الملايين من الناس تحقيق مستقبل لائق.

ونواجه الإرهاب وعدم الاستقرار والخطر المتزايد للهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة والأسلحة النووية.

كل هذه التحديات بينها قاسم مشترك. فلا يمكن حلها إلا إذا قمنا باتخاذ إجراءات وإذا عملنا معا.

هل سنفعل ذلك اليوم؟ نفعل ذلك في بعض المجالات.

ولكن الحقيقة هي: أننا يمكننا أن نفعل ذلك بشكل أفضل بكثير.

والدانمرك مستعدة للقيام بدورها.

حتى الآن، خصصنا مليار كرونة دانمركية لمساعدة بعض أفقر الناس وأكثرهم ضعفًا في العالم في إطار مكافحة جائحة كوفيد-19.

ونحن ملتزمون بإصلاح منظمة الصحة العالمية لضمان وجود نظم صحية عالمية أقوى وأكثر صمودا، ونخطط لمضاعفة دعمنا الأساسي لمنظمة الصحة العالمية.

ونصر على استخدام الجائحة كإنذار. لبناء مستقبل أفضل وأكثر اخضراراً وأكثر عدلاً. لتنفيذ اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

نحن على استعداد لأخذ زمام المبادرة في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة أيضا.

لأن التحول في مجال الطاقة يجب أن يكون في صميم جهودنا.

فالاستثمارات الخضراء لا تساعد المناخ فحسب. بل توفر الملايين من فرص العمل، وتوفر حياة أفضل، ومجتمعات أقوى ومستقبلاً يمكننا أن نؤمن به.

إننا بحاجة ماسة لقيادة سياسية وطموحات كبيرة في الفترة التي تسبق الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن المناخ لتحقيق الحياد بحلول عام 2050.

وفي السنوات المقبلة، تخطط الدانمرك لخفض الانبعاثات بنسبة 70 في المائة.

السيد الرئيس،

يجب علينا أن نحل مشكلة عدم المساواة على الصعيد العالمي التي كشف عنها الفيروس بكل قسوة.

إن عدم المساواة اليوم – تؤدي إلى نزاعات الغد.

نحتاج إلى زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات.

ولذلك، فإننا نؤيد بقوة مناشدة الأمين العام وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19 لمضاعفة جهودنا بغية منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وبناء مجتمعات أكثر سلاما.

ونحن بحاجة إلى الربط بين جهودنا الإنسانية والإنمائية وجهودنا لإرساء السلام.

وتواصل الدانمرك العمل في إطار القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة واللاجئين. ولكن نظام اللجوء الذي طبق في الماضي لا يتناسب مع تحديات المستقبل. نحن بحاجة إلى نظام لجوء أكثر عدلاً وأكثر إنسانية في الواقع.

يجب أن نحد من الحوافز التي تدفع الأشخاص للشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر – وأن نضع حداً للأعمال المشينة لمهربي البشر.

وتحتاج البلدان الواقعة على طرق الهجرة إلى مزيد من المساعدة لإدارة الهجرة غير النظامية، وتحتاج بلدان المنشأ إلى مزيد من المساعدة لإيجاد بدائل حقيقية.

السيد الرئيس،

لقد قامت الأمم المتحدة على مُثُل حقوق الإنسان. ولكن الجائحة الحالية تعرض للخطر التقدم الذي أحرزناه بالفعل بشأن المساواة بين الجنسين.

لكل امرأة وكل فتاة الحق في أن تتخذ القرارات بشأن حياتها وجسدها ومستقبلها.

والدانمرك تؤيد الأمين العام والرؤية المحددة لدعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. يجب أن تكون الحقوق والكرامة في صميم جميع جهود الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يواجه عالم اليوم تحديات عالمية أكثر من أي وقت مضى. ويحدوني الأمل في أن نتمكن معا من الوفاء بالوعود التي قطعت قبل 75 عاما. "نحن الشعوب" يجب أن نعمل معا.

فالأجيال الحالية والمقبلة لا تتوقع منا أقل من ذلك.

وشكرا لكم.

لكسمبرغ (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق السادس)

خطاب السيد زافييه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية لدوقية لكسمبرغ الكبرى

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

السيدات والسادة

أصدقائي الأعزاء،

سنتذكر هذا العام – عام 2020. يا لها من سنة! لا يمكننا أن نجتمع كما نفعل عادة في هذه القاعة، التي تشكل مرة كل عام مركزا لعالمنا. ونيويورك، وهي أكثر المدن انفتاحا في العالم، حيث تعقد جميع اجتماعاتنا، لا يمكنها أن ترحب بنا. فقد كانت لعدة أسابيع طويلة، بؤرة الأزمة الصحية العالمية، وأود أن أشيد بها هنا إشادة خاصة.

كان لأزمة جائحة كوفيد-19 تأثير على الجميع وفي جميع المجالات، بما في ذلك أكثر جوانب الحياة اليومية بساطة واعتيادية. كيف نزور أحباءنا، عائلتنا؟ كيف نذهب إلى عملنا؟ كيف نتعامل مع التعلم عبر الإنترنت؟ كيف نتسوق؟ كيف نلعب الرياضة؟ وهذه هي شواغل الذين لديهم أو كانت لديهم وظيفة بدوام كامل، وضمان اجتماعي وإمكانية للحصول على خدمات الرعاية الصحية.

بصفتي رئيسًا للحكومة، كان عليّ أن أتعامل مع جميع جوانب هذه الأزمة، وكان لا بد من اتخاذ قرارات سريعة، مع عواقب وخيمة على حياة المواطنين، وأداء الخدمات العامة لمهامها، والنشاط الاقتصادي، وتمويل تدابير مكافحة الأزمة. ولا تزال هذه هي المحنة المشتركة التي تعاني منها جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم. لكن إضافة إلى ذلك، فنحن جميعًا مواطنو هذا الكوكب، نعيش هذه الأزمة معًا ولن نخرج منها إلا إذا تكاتفنا.

إننا نواجه حالة طوارئ عالمية. لقد أثرت الأزمة على جميع مناطق العالم في نفس الوقت تقريبًا. وقد تفاقمت بسبب القيود المفروضة على الحريات المدنية، وبسبب عودة الحدود، وإعادة النظر في المكاسب التي تحققت في مجالات التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، والتحديات غير المسبوقة أمام نظم الرعاية الصحية العامة والخاصة، ناهيك عن المسائل الأخلاقية التي لم يواجهها كثير منا منذ فترة طويلة.

وفي بداية الأزمة الصحية، تحركنا في أوروبا بسرعة لحماية حيزنا الوطني، ولا تزال هذه الاستجابة مستمرة اليوم. كما أن حرية تنقل الأشخاص في الاتحاد الأوروبي واجهت تحديات، في بعض الأحيان بما يتجاوز بكثير ما يمكن اعتباره معقولاً. لقد حان الوقت للعمل الأوروبي على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وقد اتخذت قرارات تاريخية لكفالة إيجاد مخرج من الأزمة والتعافي بطريقة مراعية للبيئة، ولمواجهة تحديات التنمية المستدامة. وسنظل موضع اختبار في الأشهر المقبلة، لكنني أعتقد أننا سننجح على المستويين الوطني والأوروبي.

وبالإضافة إلى إغراء التركيز على أنفسنا فقط، فقد شهدنا أيضًا، في بعض الأحيان، مستوى من التعاون الدولي غير العادي بين الدولة والجهات الفاعلة المؤسسية، ولا سيما في مجال البحث العلمي. ويجري بذل جهود هائلة لتطوير لقاح لفيروس كوفيد-19. لكننا لن نتمكن من دحر هذه الجائحة إلا بكفالة إتاحة اللقاح للجميع على الصعيد العالمي بصورة منصفة.

كما شهدنا عدداً لا يحصى من الأمثلة الملموسة على التضامن فيما بين البلدان والشعوب، على سبيل المثال، في حالات الإجلاء الطبي. كما أدت الاستجابات لتحديات شدة الأزمة إلى تحسين وتكييف المعدات الطبية والصحية في الميدان وإلى تعزيز قدرة أنظمة الاستجابة السريعة على الصمود.

أما بعد، فنحن نعلم أن الحالة على الصعيد العالمي في عدد كبير من البلدان تثير قلقا بالغا. وقد أصبحت أزمة كوفيد-19 أزمة صحية تتجاوز جائحة كوفيد-19 بسبب العبء الذي تضعه على أنظمة الرعاية الصحية، وبشكل أعم، لأننا نتساءل الآن عن الاستراتيجيات المستخدمة لمكافحة الأمراض الأخرى، مثل الملاريا والسل والإيدز. كما يشكل تعطل سلاسل الإمداد والعقبات التي تعترض توزيع معدات الحماية الشخصية وغيرها من المواد تحدياً كبيراً. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الدول التي ساعدتنا في الحصول على معدات الحماية الشخصية في ذروة الأزمة.

السيد الرئيس،

الأصدقاء،

إن التحذيرات الرهيبة من برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هي ببساطة تحذيرات مخيفة. وهناك خطر حقيقي من عودة المجاعة إلى أجزاء كبيرة من العالم، خارج مناطق النزاعات أو البلدان التي ضربتها كوارث طبيعية مؤخرا.

وللأزمة الاجتماعية أثر سلبي غير متناسب على عدد لا يحصى من الناس الذين يعتمدون على الاقتصاد غير الرسمي للبقاء على قيد الحياة، وقد حرموا من الموارد في الاقتصادات المتقدمة النمو.

وتؤثر الأزمة الاقتصادية على جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ولم تسلم البلدان الناشئة منها. ولا تستطيع هذه البلدان أن تضمن قدرة نظمها للضمان الاجتماعي أو نظمها الصحية على الصمود في مواجهة الأزمة. كما أنها لا تملك الوسائل لتمويل خروجها من الأزمة من خلال سوق رأس المال. وبالتناسب، فإن عبء ديونها أعلى بكثير من عبء ديون البلدان المتقدمة النمو.

ولكسمبرغ تؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى إعمال وقف مؤقت لسداد ديون أقل البلدان نموا وتخفيف عبئها.

وتتزايد احتياجات التمويل مرة أخرى في البلدان النامية، التي قد يتراجع تقدمها 20 سنة. غير أن وسائل تلبية هذه الاحتياجات قد تكون غير متوفرة.

ويجب أن تستمر المساعدة الإنمائية الرسمية في الاضطلاع بدور رئيسي. في ظل الظروف الحالية – أكثر مما كانت عليه قبل أزمة كوفيد-19. ولا يمكن رهن المساعدة بتقلبات التمويل من خلال سوق رأس المال أو الأدوات المالية الأخرى، مهما كانت مبتكرة. أقول هذا رغم أن بلدي يضطلع بدور قيادي في مجال التمويل البالغ الصغر، ولا سيما في أفريقيا.

وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لكسمبرغ عند 1 في المائة من دخلها القومي الإجمالي، إضافة إلى نفقاتها الدولية المتعلقة بالمناخ والهجرة.

ويتمثل دور خطة عمل أديس أبابا في كفالة التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وينبغي الترحيب بمبادرة الأمين العام، إلى جانب رئيسي وزراء كندا وجامايكا، بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المستدامة في فترة ما بعد كوفيد-19. وسيوفر الاجتماع فرصة لتكوين صورة عامة شاملة عن مسألة يتم تناولها غالبا بشكل مجزأ في المنتديات ذات العمليات المختلفة تماما. هذا لا يعني أنه ينبغي عدم إعادة النظر في الخبرة المثبتة لمؤسسات، مثل نادي باريس أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بل وتوسيع نطاقها.

ويشارك المركز المالي في لكسمبرغ مشاركة كاملة في الجهود الرامية إلى تطوير التمويل المستدام. والبورصة الخضراء لدوقية لكسمبورغ الكبرى واحدة من أكبر أسواق الأوراق المالية وأنشطها في العالم. وطرحنا الأسبوع الماضي سندًا أخضر حقق نجاحًا ملحوظًا، حيث زاد الطلب 10 مرات عن العرض الأولي.

ونعمل الآن على توسيع نطاق نموذج تمويل المناخ ليشمل أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

لقد ذكرت للتو أحد الاجتماعات الرفيعة المستوى لهذه الدورة. وهناك اجتماعات أخرى سيدلي فيها ممثلو لكسمبرغ ببيانات أو أدلوا بها بالفعل. ويكتسي حدث الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ومؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي واجتماع بيجين+25 بأهمية خاصة.

ما الذي يمكننا استخلاصه مما سبق؟ إنه يظهر قدرة منظمتنا، حتى في الظروف الصعبة للغاية، على التشاور وتقديم الاقتراحات واتخاذ الإجراءات.

وفي وقت مبكر من آذار/مارس ونيسان/أبريل، قدم الأمين العام سلسلة من التحليلات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، مهدت الطريق لقرارات اتخذتها الجمعية العامة.

السيد الرئيس،

لقد تمكنت الجمعية من الاستجابة للتحديات التي تفرضها الأزمة، واتخاذ قرارات كانت حاسمة الأهمية لحسن سير عمل المنظمة بفضل جهود سلفكم. وفي غياب الاجتماعات بالحضور الشخصي، وعلى الرغم من القيود الإجرائية التي ينطوي عليها ذلك، أثبتت الجمعية العامة للعالم أن الأمم المتحدة كانت حاضرة بالفعل في مواجهة التحديات التي تطرحها الأزمة. لقد كانت إدارة الجمعية قدوة في كيفية الارتجال للعمل بحصافة. وأعتقد أنه سيتعين علينا في المستقبل أن ننظر في ترتيبات أخرى للتعويض عن مساوئ اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

وقد استعدت جمعيتنا أيضا للمستقبل باتخاذ سلسلة من القرارات الموضوعية التي ترمي إلى إبداء استجابة للأمم المتحدة لهذه الأزمة. ويحب التنويه باعتماد القرار الجامع، الذي يضفي الاتساق على نهجنا، والترحيب به بشكل خاص. وستتاح للجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية في كانون الأول/ديسمبر، الفرصة لاستعراض استجابة النظام والمبادرات التي قد يتم اعتمادها في المستقبل.

لقد كان مجلس الأمن بطيئا إلى حد ما في اتخاذ إجراء بشأن دعوة أميننا العام في أوائل الربيع من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي. وبفضل إصرار بعض أعضائه، فقد فعل ذلك أخيرًا،

ولكن يجب القول إن العراقيل التي ووجهت في هذه العملية هي للأسف دليل على ما يواجه المجلس من صعوبات في التصرف واتخاذ قرارات حتى في أكثر الحالات إلحاحًا.

وبينما كانت وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، سريعة الاستجابة بالطبع، وكذلك كانت وكالات الأمم المتحدة الموجودة في أماكن أخرى، يخطر ببالي الوكالات التي يوجد مقرها روما والتي كان عليها اتخاذ إجراءات لمواجهة حالة الطوارئ الغذائية وخطر المجاعة الناشئ.

يمكن بل وينبغي مراجعة التجارب الأخيرة في إدارة الصحة العالمية في أعقاب الجائحة الحالية، وينبغي تعلم الدروس الرئيسية ذات الصلة. ومنظمة الصحة العالمية هي الوكالة المناسبة لإجراء هذا الاستعراض. ومن الضروري تعزيز دورها في إدارة الصحة على الصعيد العالمي. ونحن على ثقة بأن ذلك سيمكننا من التعامل بشكل أفضل مع الجوائح في المستقبل.

السيد الرئيس،

أصدقائي الأعزاء،

لقد قلت في وقت سابق إن العالم يواجه خطر إهدار 20 عاما من التنمية فيما يتعلق بعدد كبير من أعضاء المنظمة. وللأسف، لا أرى أن هذه الإنجازات هي الإنجازات الوحيدة المعرضة للخطر. لقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى زيادة التحفيز على الحد من الحريات المدنية بشكل مفرط. وفي العديد من المناطق والدول، يتقلص الحيز المدني بشكل كبير. وأصبح قمع المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان منتشراً على نطاق واسع. وعندما يتعرض للقمع، فإن المجتمع المدني لا يُسمع له صوت في الغالب. وفي الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسبعين، التزمت رئاسة لكسمبرغ للجنة الثالثة بضمان حصول المجتمع المدني على المكانة اللائقة به في ذلك المحفل المسؤول عن معالجة قضايا حقوق الإنسان. وستكون مشاركة المجتمع المدني في منتديات الأمم المتحدة إحدى أولوياتنا كمرشح في انتخابات مجلس حقوق الإنسان المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وبشكل عام، نشعر بالقلق إزاء تصاعد الاستبداد، الأمر الذي يثير فزعنا، في كل منطقة من مناطق العالم – والذي يتجلى أحيانا بشكل أكثر سرية وخداعا، وفي أحيان أخرى، بشكل علني، كما رأينا مؤخرًا في بيلاروس. وغالبًا ما يترافق صعود الاستبداد مع صعود الخطاب الشعبوي التبسيطي، بل والمعادي للعلم وغير العقلاني.

وللأسف، فإن التراجع في التقدم المحرز في الاعتراف ببعض الحقوق يؤثر أيضا على الصحة الجنسية والإنجابية، ويمتد إلى هيئات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق ببلدي، الذي ينتهج سياسة خارجية مناصرة للمرأة، فإن الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى سنوات عديدة من النضال يجب أن يظل أولوية مطلقة. وقد أثبتنا ذلك خلال رئاستنا مؤخر ا للجنة السكان والتنمية.

كما أغتنم هذه الفرصة للتذكير بالتزام بلدي بالدفاع عن حقوق الأقليات الجنسية ومشاركتها النشطة في الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي هذا الصدد، فإن أوروبا تثير القلق للأسف.

السيد الرئيس،

يؤجج الاستبداد النزاعات لأنه يزدهر في ظلها. وعلى المرء فحسب أن ينظر إلى عدد المناطق والبلدان التي أصبحت ساحة لقوى جغرافية متنوعة، مما يستتبع جميع أنواع الاتجار وضغوط الهجرة، خاصة في البحر الأبيض المتوسط.

ولا يزال الشرق الأوسط بؤرة توتر. وأرحب بالتقارب الأخير بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، وكذلك البحرين، والذي من شأنه أن يساعد في استقرار المنطقة. لكن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين قد توقفت. والتزام الطرفين ضروري للتفاوض على سلام عادل ودائم والتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي حين أن تصرفات إيران في المنطقة تثير القلق، فإن التخلي عن الاتفاق النووي مع إيران لن يؤدي على الأرجح إلى تحسين الوضع. ويظل الاتفاق ساريا ولا يمكن رفضه وتفعيله في نفس الوقت.

أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث يركز بلدي جانبا كبيرا من تعاونه الدولي هناك. ويجب على جميع أصحاب المصلحة في المنطقة أن يتكاتفوا من خلال تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، بما في ذلك استعادة السلطة المدنية في مالي. وفعالية التزام المجتمع الدولي تعتمد على ذلك. ومن جانبها، عززت لكسمبرغ التزامها في بداية العام من خلال مشاركتها المباشرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي أول مشاركة من نوعها منذ مشاركتها في قوة الأمم المتحدة للحماية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

لن أسرد الشواغل التي تساور بلدي إزاء النزاعات النشطة أو المحتملة في كل منطقة من مناطق العالم. فستكون القائمة طويلة جداً، ولا بد من الإشارة إلى أن مصادر التوتر في تزايد وأن ظهور جهات فاعلة جديدة على الساحة الدولية لا يؤدي دائما إلى الهدوء.

إن التشكيك في تعددية الأطراف له دوره في زيادة المخاطر. إنه يتكرر أكثر فأكثر ولكنه ليس نتاج جهة فاعلة وحيدة في المجتمع الدولي، كما يود البعض أن يجعلنا نعتقد في بعض الأحيان. ونحن، من جانبنا، نتمسك بنظام دولي قائم على سيادة القانون وسيادة الدول. ولا يوجد تناقض بين الأمرين.

وأغتنم هذه المناسبة لأكرر دعم بلدي الكامل للمحكمة الجنائية الدولية وممثليها. ويجب أن تتوقف الهجمات التي شُنت مؤخرا على المحكمة والعقبات التي وضعت لمنعها من العمل.

إن الأمم المتحدة هي المنظمة الجامعة للنظام الدولي وهي بالتالي الضامن لتعددية الأطراف. وفي عالمنا المترابط والذي تسوده العولمة، يشكل العمل المنعزل وغير المنسق خطرًا على الجميع، بمن في ذلك أولئك الذين لا يشعرون بأنهم ملزمون بالقواعد المقبولة. وتذكرنا أزمة فيروس كورونا بذلك بأوضح الطرق وأكثرها جلاء.

ومن جانبها، ستحافظ لكسمبرغ على التزامها الدولي الطويل الأمد من خلال مشاركتها في أعمال الهيئات التشاركية العالمية التابعة للمنظمة وتبرعاتها المالية ووجودها في الميدان مع الأمم المتحدة وترشحها للمناصب التي يجري شغلها بالانتخاب في مختلف الهيئات مثل مجلس حقوق الإنسان للفترة من 2022 إلى 2024.

وآمل بصدق أن أتمكن مرة أخرى في العام القادم من المشاركة بشكل مباشر بقدر أكبر في الحوار الرائع، أي الأسبوع الرفيع المستوى وأن أخاطب الجمعية بطريقة أكثر حيوية وتفاعلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أصدقائي الأعزاء،

أشكر الجميع على حسن انتباههم واستماعهم لي، وآمل أن أرى الجميع شخصيا مرة أخرى في المستقبل القريب جدًا.

تايلند (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق السابع)

خطاب الجنرال برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالتايلندية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

أود أولا أن أتقدم بخالص التهاني إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

هذا العام له أهمية قصوى حيث تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها. لقد كانت المنظمة رمزًا للتضامن والتعاون وألهمت الإنسانية في العالم أجمع بالثقة في وحدة هدف الدول الأعضاء لبناء السلام وتحقيق الرفاه لجميع شعوب الأرض.

وطوال الـ 75 عاما الماضية، تغلبت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بلا هوادة على التحديات العالمية. وهذا العام، واجه العالم أزمة صحية ناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على الظروف المعيشية لشعبنا وكذلك على النظم الاقتصادية والاجتماعية – مما ألقى بظلاله على الطابع الخاص للذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. والواقع أن هذا التحدي الكبير يجب أن يكون الاختبار الأساسي الذي يؤكد أن الإيمان بتعددية الأطراف ووحدة الدول الأعضاء يمكن أن يوفرا حلولاً مستدامة للتغلب على هذا الخطر.

وللقيام بذلك، يجب على كل بلد تجديد ثقته في التعاون الدولي، الذي يجب أن يظل ثابتًا وألا تهدده مشاعر القومية أو الميول المناهضة للعولمة. بدلاً من ذلك، يجب أن يدفعنا ذلك إلى التكاتف للتغلب على هذه الأزمة معًا، حيث ثبت أنه لا توجد دولة يمكنها مواجهة التحديات بمفردها. ذلك هو المستقبل الذي نصبو إليه.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامن تايلند مع جميع البلدان المتضررة. نتمنى لجميع المرضى الشفاء العاجل، وللطاقم الطبي والعاملين في مجال الصحة العامة والمتطوعين والقطاعات الأخرى حول العالم الذين هم في طليعة مكافحة الجائحة، ونتمنى لكم التوفيق في هذه المهمة الصعبة، ومن فضلكم حافظوا على سلامتكم.

السيد الرئيس،

إن الحكومة التايلندية الملكية ملتزمة بمكافحة تفشي الجائحة ومصممة على دحرها. وقد أنشأت "مركز إدارة حالة جائحة كوفيد-19" برئاستي لتولي القيادة الكاملة في جميع جوانب السيطرة على الجائحة. ويتم تنفيذ تدابير تايلند الشاملة لمكافحة جائحة كوفيد-19 وفقًا

للوائح الصحية الدولية لعام 2005 والمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. وهي تشمل تدابير "من المراحل الأولى والوسطى والنهائية"، بما في ذلك: الفحص الصحي وتقييم المخاطر لجميع المسافرين الوافدين والمغادرين؛ وحملة "البقاء في المنزل، وإنقاذ الأرواح من أجل الوطن" لتطبيق التباعد الاجتماعي في

الأماكن العامة؛ وتوفير معلومات شاملة وشفافة وفي الوقت المناسب عن حالة الجائحة مع تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة.

وقد قام أكثر من مليون متطوع صحي قروي في جميع أنحاء البلد بدور حيوي، كما كفل لجميع المرضى، بغض النظر عن جنسيتهم، الحصول على العلاج الطبي على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، دعمت الحكومة الملكية التايلندية أيضاً بشكل كامل استراتيجية تطوير لقاح لدحر الجائحة. وقد بدأت تايلند برنامج بحوث تطوير اللقاحات منذ فترة طويلة، كما عززت التعاون مع الشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، أحث على اعتبار لقاحات وعقاقير مواجهة الجائحة بمثابة "سلع عامة عالمية" يمكن للجميع الحصول عليها. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، استحدثت الحكومة الملكية التايلندية أيضاً مجموعات من تدابير الاستجابة الاقتصادية لتخفيف العبء المالي عن كاهل الناس ومتعهدي الأعمال التجارية، سواء كانوا من الفئات المنخفضة الدخل أو أصحاب المشاريع أو المزارعات أو الفئات الضعيفة، وضمان حصولهم على مساعدة حكومية على قدم المساواة. وقد تركزت الجهود على تعزيز السيولة المالية لرواد الأعمال حتى يتمكنوا من دعم أعمالهم. وفي هذا الصدد، أنشأت "مركز إدارة الحالة الاقتصادية" ليكون بمثابة الآلية الرئيسية لصياغة سياسات شاملة لإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص.

إن تايلند، بوصفها مجتمعا ديمقراطيا، تضع الناس في مركز الصدارة. وقد أبان الشعب عن التآزر الاجتماعي الحيوي الذي يساعد على تنفيذ الخطط الوطنية، بمشاركة جميع القطاعات في البلد. فبتعاون وسخاء جميع أطياف الشعب التايلندي في وقت الأزمة هذا، تم الحد من آثار الجائحة إلى أدنى مستوى والسيطرة على الحالة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر منظمة الصحة العالمية على إشادتها بتايلند بوصفها من البلدان التي قدمت أكثر الاستجابات فعالية للجائحة. لكن ما زلت أذكر جميع القطاعات والشعب بعدم التقليل من شأن الحالة وتوخي الحذر لمنع حدوث موجة ثانية.

وكان العامل الرئيسي وراء إنجاز تايلند في مجال مكافحة الجائحة ودورها كنموذج للإدارة الفعالة للرعاية الصحية هو الإرادة السياسية الحازمة لتطوير نظام رعاية صحية قوي من خلال نظام التغطية الصحية الشاملة. وهو يثبت بأن صحة السكان قوة مهمة في تحقيق التنمية الوطنية ودفعها نحو الأمن والازدهار والاستدامة. وفي هذا الصدد، ما فتئت تايلند تشاطر معارفنا وخبراتنا مع البلدان المهتمة من خلال مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية.

في هذا الوقت العصيب، أثق في أن جميع البلدان ستقدم الدعم المتبادل وتبدي التضامن على المستويين الإقليمي والعالمي. وأثني على الأمين العام لدعوة الدول الأعضاء إلى إبداء التضامن العالمي في التغلب على هذه الأزمة بطريقة مستدامة، وعلى مبادرته بإنشاء صناديق مختلفة لمساعدة البلدان المتضررة. وتفخر تايلند بأنها أسهمت في "صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها"، بينما تشعر تايلند بالارتياح على الصعيد الإقليمي لأن قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاءها في الحوار وافقوا على اقتراح تايلند بإنشاء "صندوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمواجهة جائحة كوفيد-19" لمعالجة حالة الطوارئ في مجال الصحة العامة ولدعم البحوث وتطوير الأدوية واللقاحات لتعزيز قدرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الصمود على المدى الطويل. والواقع أن وجود رابطة قوية سيوفر شريكا جيدا للأمم

المتحدة والمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، وبغية الإعداد لسيناريو ما بعد دحر الجائحة وللاستجابة للتحديات الأخرى في المستقبل، فإن تايلند على استعداد للتعاون مع جميع البلدان في مجالات أخرى مثل الأمن الغذائي وأمن الطاقة، فضلا عن التنمية المستدامة.

وفي إطار جهودنا لإنعاش الاقتصاد، أطلقت تايلند سياسة "أوقفوا انتشار الجائحة، لا الاقتصاد التايلندي" وتبنت نموذج الأعمال الجديد "اقتصاد التدوير البيولوجي الأخضر" الذي يركز على الاقتصاد الحيوي، والاقتصاد الدائري، والاقتصاد الأخضر. وقد طبقت تايلند أيضاً مفهوم فلسفة اقتصاد الاكتفاء، الذي يُعترف به على أنه نهج محلي تجاه الاستدامة، وبناء القوة من الداخل، وربط تايلند بالعالم، والمضي قدماً في الركب دون أن يتخلف أحد.

السيد الرئيس،

وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة لتقييم نجاحاتنا وإخفاقاتنا السابقة. فبالرغم من أن الأمم المتحدة لم تتمكن من حل جميع المشاكل العالمية التي واجهناها، فقد أصبح من الواضح أن تعددية الأطراف الشاملة يمكن أن تمنع نشوب نزاع مسلح واسع النطاق، وأن تحمي العالم من الممارسة التعسفية للسلطة. ولذلك، ينبغي لنا أن نلتزم بمواصلة تعزيز النظام المتعدد الأطراف والتعاون في إطار الأمم المتحدة من أجل الاستجابة للحالة العالمية المتغيرة، والتحديات العالمية الجديدة، والارتقاء إلى مستوى توقعات الجيل الجديد. وهذه هي الأمم المتحدة التي نصبو إليها، والأمم المتحدة التي نحتاجها.

وطوال 75 عاما من عضويتنا في الأمم المتحدة، اضطلعت تايلند باستمرار وبثبات بدور بناء، تقيدا بالتزاماتنا الدولية واحتراما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، جرت الإشادة، على مدى 75 عاما، بنجاح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فضلا عن تقديم المساعدة للسكان في المناطق الخارجة من النزاعات. ومن جانبنا، وإلى جانب الالتزام القوي بنزع السلاح، فإن أكثر من 000 27 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التايلنديين قد خدموا بفخر في أكثر من 20 بعثة سلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم منذ عام 1958. ولاتزال مساهمة تايلند في عمليات السلام مستمرة في خضم أزمة الجائحة الحالية. وقد أولى حفظة السلام التايلنديون أهمية لخطة الحفاظ على السلام، وطبقوا فلسفة اقتصاد الاكتفاء بوصفها نهجا إنمائيا لمعالجة السبب الجذري للنزاع ومنع تكراره، وهو ما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد مجددا التزامنا بتعزيز التعاون مع البلدان الصديقة لتعزيز الدور البناء الذي تضطلع به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في صون السلام والأمن في المنطقة. وفي هذه المناسبة، أود أن أشكر الدول الأعضاء على دعم ترشيح تايلند لعضوية لجنة بناء السلام للفترة 2021-2022، وأود أن أؤكد أن تايلند تعتزم الاضطلاع بواجبها كعضو في اللجنة لما فيه خير المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالتنمية، تبقى لدينا عشر سنوات لتسريع إجراءاتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. لكن جائحة كوفيد-19 أحد العوامل الرئيسية التي تؤخر تحقيق هذا الإنجاز. لذلك يجب علينا أن نعمل بجدية أكبر وأن نتعاون بشكل أوثق ونواصل تعزيز مسار التنمية ووضع الناس في صميمه.

ويجب علينا أيضا أن نعطي الأولوية لمشاركة جميع أصحاب المصلحة وأن نؤكد على استخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية.

ونحن، باعتبارنا البلد المشارك في استضافة المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب 2021 في بانكوك في العام المقبل، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نقف على أهبة الاستعداد لتبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا في مجال التنمية المستدامة التي تسترشد بمبادئ فلسفة اقتصاد الاكتفاء.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أرست الاتفاقات والصكوك الدولية مبادئ والتزامات بشأن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، مع التركيز على الفئات الضعيفة مثل الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الدخل المنخفض والعمال المهاجرين. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نظل ملتزمين بهذه الالتزامات وأن نكفل باستمرار إحراز تقدم في التنفيذ. أما بالنسبة لتايلند، فنحن ننفذ حاليا الخطة الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان بعقلية موجهة نحو تحقيق النتائج. كما أنني فخور بأن تايلند هي أول بلد في آسيا يضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي نقوم بتنفيذها منذ عام 2019.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن المساواة بين الجنسين. وتواصل تايلند من جانبها دفع تنفيذ إعلان بيجين من خلال إدماج القضايا الشاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوقها.

والأزمة تجلب بالضرورة المعاناة. ولكنها في الوقت نفسه، تعلمنا دروسا مفيدة تساعدنا على تطوير استجابات أقوى وأكثر فعالية لمواجهة التحديات في المستقبل. وما سيبدو عليه "الوضع الطبيعي الجديد" والمشهد الاجتماعي في المستقبل لا يعتمد فقط على جيلنا، بل أيضا على الشباب والأجيال الجديدة. ويجب علينا معا أن نهيئ مجالا لجميع الأجيال للتكاتف في التعاون من أجل التخطيط لمستقبل نصبو إليه.

وختاما، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام تايلند بدعم خطط الأمم المتحدة، أي السلام والأمن، والتنمية، وإدارة تغير المناخ، وبالالتزامات بحقوق الإنسان، وتعزيز الشراكات بين مختلف القطاعات. وذلك لأن تعددية الأطراف سترشدنا للخروج معا من هذه الأزمة، كما فعلت طوال 75 عاما، من أجل مستقبل يسوده السلام وعالم أفضل لهذا الجيل ولأجيال المستقبل.

وشكرا لكم.

كندا (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الثامن)

خطاب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

سيدي الرئيس، الزملاء المندوبون، أصدقائي.

أشكركم على إتاحة الفرصة لمخاطبة هذه الجمعية. شأني شأن الكثيرين منكم، فقد تكلمت في هذا المنتدى من قبل، ولكنني لم أتكلم بهذه الطريقة وفي وقت كهذا.

إن العالم يمر بأزمة.

لا بسبب الأشهر القليلة الماضية فحسب. لا بسبب جائحة كوفيد-19 فحسب.

ولكن بسبب العقود القليلة الماضية. وبسببنا.

إنه جرس إنذار، ولا يمكننا تجاهله.

لقد أظهر لنا التاريخ مرارًا وتكرارًا أن الثمن الذي يدفع جراء غض الطرف، والتقاعس عن التصرف، باهظ للغاية.

يتذكر آباؤنا وأجدادنا جيدا ما كانت عليه الأمور في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي.

انهارت الاقتصادات. وتداعت الحكومات – ونظم الحكم. ومات الملايين.

كان ذلك هو العالم الذي عاشـــوه. كان هذا هو التحدي الذي تعين عليهم مواجهته. وهذا ما فعلوه حيال ذلك.

اختار آباؤنا وأجدادنا أن ينهضوا ويعيدوا البناء.

وقاموا بإنشاء مؤسسات متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. وأنشأوا مؤسسات مالية دولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات بريتون وودز الأخرى.

كما أرسوا الأسس اللازمة لنظام دولي قائم على القواعد، تمتعنا من خلاله بفترة لم يسبق لها مثيل من الرخاء المشترك في النصف الثاني من القرن العشرين.

كان لدينا نظام – كان لدينا جيل – تعلم من الأزمة ووضعنا على مسار أفضل.

في عصرهم، كانت تلك الأنظمة فعالة. لكن ذلك كان قبل 50 أو 60 أو 70 سنة مضت.

واليوم، لم تعد كل تلك المؤسسات تخدمنا بما فيه الكفاية فيما يتعلق بما صممت له – الدفاع عن تعددية الأطراف والقانون الدولي. وحماية حقوق الإنسان والأسواق المفتوحة.

وهذا ما أظهرته أزمة كوفيد-19، بما لا يدع مجالاً للشـــك. تلك الأمور يجب أن تتغير. لا على الساحة العالمية فحسب – ولكن في الداخل أيضا.

إننا لا نفعل ما يكفي لصالح الأكثر ضعفا – سواء كانوا كبار السن، أو الذين يموتون في مرافق الرعاية الصحية، أو المشردين، أو من يعانون كل ليلة. نحن لا نفعل ما فيه الكفاية للقضاء على الظلم المنهجي، سواء كان ذلك العنصرية ضد السود أو السكان الأصليين، أو رهاب المثلية أو التحيز الجنساني.

ويمكننا أن نرى، في الصعوبات التي تواجه مواطنونا، إخفاقات مؤسساتنا – إخفاقات عالمنا.

فبعد أن دمرت الجائحة اقتصاداتها وخدماتها الأساسية، أصبحت بلدان كثيرة الآن على حافة الهاوية.

هذا ما سمعته من كثير منكم في الاجتماع المعني بتمويل التنمية الذي استضافته كندا في الربيع الماضي مع الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس وزراء جامايكا، أندرو هولنيس.

علينا أن نفعل المزيد لكفالة إطعام الأطفال في جميع أنحاء العالم وانتظامهم في الدراسة.

إن لم نفعل ذلك، فإن العواقب ستكون وخيمة.

إننا نواجه أزمة إنسانية عالمية.

ومن دواعي القلق البالغ في كل ما سبق أن هذه الجائحة والأزمات التي أبرزتها لا تشكل أكبر تهديد نواجهه.

في الوقت الحالي، يواجه عالمنا لحظة محاسبة مناخية.

وقد وصلنا إلى هذه المرحلة بسبب عجزنا الجماعي، على مدى العقود الماضية، عن اتخاذ القرارات الصعبة وتقديم التضحيات اللازمة لمكافحة تغير المناخ وإنقاذ الأجيال المقبلة.

ولم تغير الجائحة ذلك. واستمرت إخفاقاتنا المشتركة. ومواطنونا يدفعون الثمن.

نحتاج إلى طريقة تفكير جديدة. بشأن المناخ، وأوجه عدم المساواة، والصحة. لأن الطريقة التي نعمل بها غير فعالة بما يكفي.

ففي كثير من الأحيان تُعرقل الإجراءات المتضافرة – ويحرم مواطنونا من احتياجاتهم – نتيجة للجمود في هيئات صنع القرار.

ولم؟

لأن التبعات خفيفة على البلدان التي تتجاهل القواعد الدولية. تلك الأنظمة التي تظن أن القوة هي الحق.

وفي الأماكن التي يتم فيها تسميم شخصيات المعارضة في حين تستخدم الأدوات الإلكترونية والمعلومات المضللة لزعزعة استقرار الديمقراطيات، لا تترتب على ذلك سوى عواقب قليلة.

ولا تترتب سوى عواقب قليلة عندما يُحتجز المواطنون الأبرياء تعسفا وتقمع الحريات الأساسية. عندما يتم إطلاق النار على طائرة تحمل مدنيين وهي في الجو. عندما لا تعامل حقوق المرأة على أنها من ضمن حقوق الإنسان. عندما لا يتمتع أحد بأي حقوق على الإطلاق.

حينها نكون في طريق مسدود.

لقد بني النهج الدولي الذي عولنا عليه منذ النصف الثاني من القرن العشرين على أساس أن البلدان ستعمل معًا.

لكن هذه البلدان نفسها تحول أنظارها الآن إلى الداخل وهي منقسمة.

يجب أن ندرك ما وصلنا إليه. النظام معطل. والعالم يمر بأزمة.

والأمور على وشك أن تزداد سوءاً ما لم نتغير.

والآن أمامنا فرصة – ليست فرصة كبيرة لكنها فرصة – لتغيير المسار. لندرك أن السبيل الوحيد للنجاة هو التعاون معا.

وتقديم بعض الناس على الآخرين لا يجدي. ولا يمكن أن يكون المستقبل الذي ينعم بمزيد من الصحة والنظافة والمساواة امتيازًا مخصصا لعدد قليل من المحظوظين. بل يجب أن يكون حقنا جميعاً.

الطريقة الوحيدة لتصحيح الأمور والطريقة الوحيدة لبناء مستقبل أفضل لأطفالنا وأحفادنا هي من خلال العمل معًا والدفاع عن بعضنا البعض، بغض النظر عن أوراق اللعبة.

الروهينغا في ميانمار، والمتظاهرون في بيلاروس، وشعب لبنان، والمواطنون المحتجزون تعسفاً في الصين، السكان الأصليون في كندا وحول العالم.

إن التعاون العالمي الحقيقي والبناء هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

ولكن من نحن لنطالب بذلك؟

كندا ليست بلدا يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في هذه القضايا الدولية الرئيسية. فنحن، مثل كثيرين آخرين، نخضع لأهواء الدول الكبرى.

ولكننا ككنديين نعلم أننا لسنا وحدنا.

وككنديين – أمة من التجار نتتبع فيها أصولنا إلى كل ركن من أركان الكوكب – فإننا نعلم أننا في هذا الأمر معا.

وأعرف أن بلدانا أخرى – بلدانكم – ترى ذلك أيضا.

فبدلا من التقوقع، على أمل أن تمر العاصفة وتتركنا بسلام – دعونا نتذكر أننا جميعا نواجه هذا الأمر.

وبدلاً من التقاعس أملا في أن تتبري القوى العظمى لحل المعضلة – لنتطلع إلى ما يمكننا القيام به لإحداث فرق معًا.

دعونا نستخدم قوتنا المشتركة لا للحصول على لقاح فحسب، بل لإيصاله للجميع. فلنستلهم دعوة مواطنينا إلى استعادة الاقتصاد العالمي في الوقت الذي نواجه فيه تغير المناخ.

بعبارة أخرى، دعونا لا ننتظر أن ينهض الآخرون بالعمل.

لنصلح الأمر بأنفسنا.

كل واحد منا، هنا في هذه الأمم المتحدة. لنتحد جميعا حول مستقبل مشترك.

ولكندا تاريخ طويل في حفظ السلام وسنواصل تكثيف جهودنا، وسنواصل المضي قدما نحو السلام الدائم من خلال تمكين المرأة.

وما فتئت كندا تدعم عمل وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولن نستمر في دعم هذه الجهود فحسب، بل وكذلك سنواصل زيادة ميزانيتنا للمساعدات الدولية كل عام.

لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به.

يرتدي الأطفال في جميع أنحاء العالم الكمامات للذهاب إلى المدرسة، أو لا يذهبون إلى المدرسة على الإطلاق. والمسنون يقضون نحبهم. المتظاهرون يقتلون. ومستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع والغابات تحترق.

ويواصل أولئك الذين لا يفكرون إلا في أنفسهم مفاقمة اللامساواة وتأجيج النزاع.

لقد حان الوقت لنا، بصفتنا الأمم المتحدة، أن نوحد قوانا ونفعل ما تأسسنا من أجله، وهو كفالة السلام والأمن وتجنب الأزمات العالمية.

في هذه الأيام نخوض معركة لا مثيل لها ضد فيروس غير مرئي. وفي الوقت نفسه نواجه عواقب أعمالنا التي ترفع نسبة الكربون في الغلاف الجوي إلى مستوى غير مستدام.

وفي كل مكان في العالم، أصبح الناس واعين لهذا الواقع. ويرفضون قبول عدم المساواة. يرفضون أن يغضوا الطرف عن الخطر الداهم الذي نواجهه.

لن يتجاهل مواطنونا بعد الآن حالة الفشل التي نحن فيها باعتبارها مسؤولية الآخرين.

وذلك عين الصواب. لأن هناك سبيلا للمضي قدما.

فبعد اندلاع حريق هائل في غابة، تتكيف الحياة وتبدأ من جديد.

وبعد أن يضرب زلزال مدينة، يعمل الناس معاً ويعيدون تشييدها.

ونحن نواجه هذه المستويات من الأزمات، هذا ما يجب أن نفعله.

يجب أن نفهم فرصنا ومسؤولياتنا لاتخاذ إجراءات حقيقية معا. لحماية بعضنا البعض، وللتآزر.

إذا واجهنا هذه اللحظة، وإذا ارتقينا إلى مستوى هذا التحدي، فأعلم أنه، كما فعل أجدادنا قبل 70 عامًا، سنضع الأسس لبناء عالم أفضل.

أنتيغوا وبربودا (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق التاسع)

خطاب السيد غاستون ألفونسو براون، رئيس الوزراء ووزير المالية والحوكمة المؤسسية في أنتيغوا وبربودا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس

الأمين العام

المندوبون الموقرون

أتمنى لكم ذكرى سنوية خامسة وسبعين سعيدة

تخفق الدول الأعضاء في هذه الأمم المتحدة بشكل جماعي في مسؤوليتنا تجاه كوكبنا وفي واجبنا تجاه شعوب في عالمنا الواحد.

وفي كل دورة من الدورات الـــــ 74 الماضـــية لهذه الجمعية العامة، قُطعت تعهدات عدة لجعل المجتمع الدولي أقل إجحافا؛ وأُعلن العديد من الالتزامات بانتشال الفقراء والضعفاء؛ وصدرت إعلانات عديدة لإنهاء ويلات الحرب.

لكن العالم لم يشهد، خلال السنوات الـــــ 74 التي مضت منذ انعقاد الدورة الأولى لهذه الجمعية العامة، في 10 كانون الثاني/يناير 1946، سوى جهود ضئيلة للوفاء بهذه التعهدات والالتزامات والإعلانات.

وكانت تلك الجهود بالغة الأهمية.

فقد أحدثت فرقاً.

فمن خلالها، أحرز الجنس البشري بعض التقدم على طريق المساواة بين البشر، والسلامة البيئية، والأمن العالمي.

ولكن على الرغم من ذلك، يضحي الأقوياء الآن بفوائد التعاون الدولي الشامل الأوسع نطاقاً، على مذبح تحقيق مكاسبهم الوطنية الحصرية الأضيق.

ولم يحدث من قبل أن كان لدى العالم مثل هذه الموارد التقنية والمالية الوفيرة للتصـــدي للتحديات التي تواجهها البشـــرية جمعاء، بما في ذلك الدمار الذي يحدثه تغير المناخ والجوائح والأمن الغذائي وســـوء التغذية والجوع والفقر.

والمشكلة هي أن هذه الموارد تتركز في عواصم عدد قليل من الدول التي تراجعت عن الإسهام في مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها لما فيه خير البشرية جمعاء.

وفي الوقت الذي تنعقد فيه هذه الجمعية، فإن البلدان النامية – ولا سيما الدول الصغيرة – محاصرة في دوامة من الكساد الاقتصادي والتدهور البيئي لم تتسبب فيهما، ولا سيطرة لها عليهما.

ولا توجد اليوم اتجاهات يمكن تحديدها، ولا برامج أو سياسات تبعث الأمل في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ناهيك عن سدها.

إن ما يشهده العالم هو ابتعاد الدول الأكثر ثراءً عن أي التزامات بتحقيق الصالح العالمي.

إن قرع طبول القومية يطغى على الصيحات المطالبة بالتضامن العالمي والذي من دونه، لن يتسنى أبدا ضمان سلام العالم وتقدمه وازدهاره ولن تتحقق أبدا المبادئ التي تأسست عليها منظمة الأمم المتحدة.

هذا ليس المستقبل الذي نصبو إليه. وذلك ليس المستقبل الذي نستحقه.

إن الوقت الراهن هو الوقت الأنسب على الإطلاق كي تواجه دول العالم بشكل مشترك التهديدات التي تحيق بها جميعًا.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى أن تدرك جميع دولنا ذلك بصورة مباشرة.

إنها عالمية في انتشارها وشاملة في مخاطرها.

ولا يقتصر الأمر على أنها شكلت حالة طوارئ صحية عامة في كل دولة؛ بل أشاعت حالة من الفوضى الاقتصادية في جميع الدول.

إن مخاطر الجائحة تلوح في الأفق في جميع أنحاء العالم، حيث تقفز عبر فواصل الحدود الوطنية وتتحدى الاعتقاد بأن الدول الغنية قادرة على البقاء، فيما تذعن الدول الفقيرة في مواجهتها.

لقد أضافت الجائحة إلى مخاطر تغير المناخ، الذي لا يقل عن جائحة كوفيد-19 فتكا في مداه، ولا يقل عنها خبثا في تأثيره.

والفقراء والضعفاء هم بالفعل أول من يعاني من الأثر الاقتصادي الذي تحدثه جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، ولكن الأغنياء لم يسلموا من ذلك أيضا.

وستزيد السياسات القومية الضيقة التي تقوض التعاون الدولي الأمور سوءا، ولن تحسنها.

إن كل دولة في العالم هي سوق للآخرين.

وسلاسل الإمداد والمبيعات عالمية.

والبلدان اليوم مترابطة ترابطا لا ينفصم فيما يتعلق بالسياحة والأعمال التجارية عن طريق النقل الجوي والبحري، وأيضا عن طريق السلع والخدمات التي يشتريها كل منا ويوردها، بما في ذلك في مجال العلم والتكنولوجيا.

ولا يمكن لأي دولة، مهما كانت ثرية، أن تسلم إن تقلصت أسواقها وتراجعت مصادر إمداداتها.

إننا نعتمد جميعاً على بعضنا بعضا، مهما كان حجمنا.

إن وحدة الاحتياجات البشرية تتطلب نظاماً متعدد الأطراف فاعلا يحترم المبادئ الديمقراطية المتمثلة في السيادة والمشاركة والموافقة؛ وينبذ مبدأ التنمر المتمثل في الإقصاء وفرض الجزاءات الاقتصادية وإساءة استخدامها.

ولكن بالرغم من أن بلدان منطقة البحر الكاريبي هي من بين أكبر ضحايا إسراف الآخرين، فيما يتعلق بالتسبب في تغيّر المناخ وفي آثاره؛ وعلى الرغم من أن اقتصاداتنا من بين أشد الاقتصادات تأثرا

بجائحة كوفيد-19 التي لم يكن لنا أي دور في ظهورها، فإننا محرومون من التعبير عن رأينا في عملية صنع القرار الدولية ونخضع ظلما لإرادة الآخرين.

وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة البحر الكاريبي بنسبة 6,9 في المائة في عام 2020 بسبب تأثير كوفيد-19 على اقتصاداتنا.

وهذا يقوض المكاسب التي حققها بلدي، أنتيغوا وبربودا، حيث كان من المقرر أن نحقق في كانون الثاني/يناير من هذا العام نموا بنسبة تزيد على 6,2 في المائة، بالإضافة إلى معدل نمو متوسطه 5 في المائة خلال السنوات الست السابقة.

وكبلد يعتمد بشكل كبير على السياحة، دمر إغلاق الحدود ووقف سياحة الرحلات البحرية والقيود المفروضة على الطيران اقتصادنا فعليًا بين عشية وضحاها، مما أدى إلى خسارة فادحة في الإيرادات، وكذلك إلى فقدان الوظائف بشكل مفاجئ وكبير.

واضطرت الحكومات لإنفاق موارد هائلة، تصل إلى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، للتخفيف من أثر أزمة الصحة العامة في ظل هذا الانخفاض غير العادي في الإيرادات والعملات الأجنبية.

وفي حالة بلدي الصغير، فقد حُرمنا من قروض المؤسسات المالية الدولية بسبب معيار متوسط دخل الفرد المختل الذي تطبقه مجالس صنع السياسات فيها. وكانت النتيجة أنه، بصرف النظر عن خط الاعتماد الذي وفره لنا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والذي لم يتم استكماله بعد، لم تتلق أنتيغوا وبربودا سنتًا واحدًا من المؤسسات المالية الدولية، لمساعدتنا على مواجهة التحديات الهائلة التي أدت إلى تركيع بلدان أكبر بكثير.

وفي حالتنا الخاصة، كان نهج نادي باريس لأصحاب الديون الرسميين قاسياً بشكل خاص؛ والذين لم يعبأوا على الإطلاق بحالتنا خلال هذه الجائحة العالمية غير المسبوقة.

فلم يجد نادي باريس أن من الممكن الموافقة على تعليق مدفوعات الديون أو إعادة جدولة الديون أو الإعفاء من الديون لإتاحة الفرصة لبلدان مثل بلدي للتعامل مع التحديات غير العادية التي نواجهها والتي لم يكن لنا أي دور في خلقها.

وفي خضم ظروف الإيرادات المتضائلة والنفقات الاستثنائية، يطالب نادي باريس بسداد قروض عمرها عقود تخلفنا عن سدادها ولا يمكن تسديدها ببساطة في هذا الوقت.

والأدهى من ذلك أن نادي باريس منع، من دون أي تعاطف مع الظروف القاسية التي نواجهها، صندوق النقد الدولي من النظر في أن يوفر لنا ما وفره لكثيرين غيرنا من مساعدات مالية وتخفيف خدمة الديون، ما لم نُخضع أنفسنا لبرنامج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الديون بل وحتى إلى ظروف أكثر تقشفًا لشعبنا مما هي عليه الآن.

وهذا ما لا يمكننا أن نفعله وبالتأكيد لن ننصاع له.

وفي ظل ضعف اقتصادنا وعدم كفاية استجابة المجتمع الدولي لإعادة جدولة الديون والحصول على تمويل بشروط ميسرة، تزداد البطالة والفقر.

ولكن شعب بلدي يمضي قدما بصمود وشجاعة وتصميم.

ونؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف ونضطلع بدورنا في التصدي لكوفيد-19 في إطار حدودنا ومن خلال المساهمة في العمل المتعدد الأطراف.

وإنني فخور بأنه على الرغم من كل التحديات التي واجهناها، نجحت أنتيغوا وبربودا في إدارة جائحة كوفيد-19 عن طريق الكشف السريع عن الأشخاص المصابين وعلاجهم ومن خلال التتبع الفعال للمخالطين لمنع انتشار العدوى في المجتمعات المحلية.

ولم تسجل أنتيغوا وبربودا سوى ثلاث حالات وفاة منذ بدء انتشار الجائحة.

وفي الوقت الحاضر، ليس لدينا سوى حالة إيجابية واحدة تم تأكيدها مختبريا للإصابة بفيروس كوفيد-19 على الرغم من إعادة فتح حدودنا في الأول من حزيران/يونيه أمام الرحلات الجوية التجارية اليومية من أمريكا الشمالية وأوروبا في محاولة لتحقيق بعض الإيرادات من قطاع السياحة الحيوي لحماية الأرواح وسبل العيش.

واستثمرت حكومتي أيضا في تشييد مرافق طبية حديثة، بما في ذلك مركز جيد التجهيز للأمراض المعدية، يعمل فيه موظفون مدربون ومؤهلون ومتمرسون.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتوسيع وتحسين مرافقنا الصحية ليصل المعدل إلى ثلاثة أسرة لكل ألف نسمة من السكان، وحسّنا خدمات الرعاية الصحية من المستوى الثالث.

وتحقق كل هذا رغم عدم كفاية المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للتخفيف من أثر الجائحة على اقتصادنا.

وإذا استمرت هذه الحالة من دون استجابة مناسبة من المجتمع الدولي، فإن بلدانا كثيرة، مثل بلدي، لن تتمكن من سداد الديون القائمة ولن تكون مؤهلة للحصول على قروض جديدة.

وحتى لو انتهى الأمر بهذه البلدان جميعا بإدراجها في برامج لصندوق النقد الدولي لمنحها تخفيفا قصير الأجل، فإن اقتصاداتها لن تتعافى ما لم يحدث تعليق لمدفوعات الديون وإعفاء من الديون وإعادة جدولة الديون؛ ومن المؤكد أنها لن تحقق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وسيتضخم رصيد ديونها من خلال الفوائد المركبة التي ستنجم عن الديون غير المسددة.

ومن المؤسف أن التنمية الاقتصادية التي حققناها حتى الآن ستتراجع مع تدني احتمالات الانتعاش.

إن هذا ليس المستقبل الذي نصبو إليه؛ وهناك ضرورة للتدخل المالي الاستباقي من جانب المؤسسات المالية الدولية الآن، وليس غداً؛ لأن التدخل غدا قد يكون بعد فوات الأوان.

وكما أشارت أليسيا بارسينا، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة:

”ينبغي لقادة مجموعة العشرين أن يؤيدوا تقديم المنظمات المتعددة الأطراف لقروض بأسعار فائدة مواتية وتخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون أو تأجيلها أو التنازل عنها. وإن

لم يحدث ذلك، ستكون المدفوعات مستحيلة وسيتضاءل الحيز المالي. وينبغي اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة أزمة غير مسبوقة. ولن يتحقق التقدم بدون التعاون والتضامن الدوليين".

وهذا بيان نؤيده كاملا. وستتضاءل القدرة على تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون تعليق الدين وإعادة هيكلته بصورة استباقية، وفي نهاية المطاف تخفيف عبء الديون.

أيها المندوبون الموقرون، إن المستقبل الذي نصبو إليه جميعا يتطلب إقامة عهد جديد من تعددية الأطراف، على أساس فرضية أن حياة كل إنسان مهمة.

ويجب أن تتاح لكل إنسان، وهو يعيش حياته، فرصة الازدهار – بعيدا عن التخويف والجوع وسوء التغذية والمرض والحرب.

وينبغي لأممنا المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بذلك الهدف وأن تعمل بجد لتحقيقه.

تلك هي الأمم المتحدة التي نحتاجها.

وشكرا لكم.

أستراليا (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق العاشر)

خطاب السيد سكوت موريسون، عضو البرلمان ورئيس الوزراء لكومنولث أستراليا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس،

إن هذا تجمع تاريخي واستثنائي لجمعيتنا العامة.

لا نجتمع في مدينة نيويورك العظيمة، ولكن من بين شعبنا، من جميع أنحاء الدول على الأرض، حيث نواجه معا نفس العاصفة.

جائحة عالمية أودت بحياة مليون شخص على الأقل نعرفهم وأدخلت عالمنا في ركود اقتصادي عالمي.

وهذه الأحداث تذكرنا بإنسانيتنا المشتركة، وبترابطنا، بل وبقيمة أملنا المشترك

في الحصول على التعليم، والوظيفة ومصدر الرزق، و

في أن ننعم بالأمن والصحة والحرية،

وفي أن نعيش في بيئة نظيفة وغير ملوثة.

وفي أوقات الأزمات هذه، هناك في الواقع فرصة لإنسانيتنا المشتركة لتطغى على الخلافات التي تعصف بنا عادة، وأن نركز مرة أخرى على السعي لتحقيق أملنا المشترك. ولهذا السبب نجتمع.

أتكلم اليوم من سيدني، أكبر مدينة في أستراليا والموطن الأصلي لشعب غاديغال.

أحد الشعوب الأصلية العديدة في أستراليا الذين اهتموا بقارتنا لأكثر من 60 ألف عام. أقدم ثقافة أصلية حية مستمرة في العالم، ولذا أنوه بماضي زعمائهم وحاضرهم ومستقبلهم بينما أقدم هذه الملاحظات من سيدني اليوم.

تواجه أستراليا بتصميم كبير عاصفة جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت العالم وما ترتب عنها من ركود.

وهدفنا بسيط، منع الفيروس من تحقيق الدمار الذي يسعى إلى إلحاقه بنا وبحياتنا وبسبل عيشنا.

وللأسف، فقد أكثر من 800 أسترالي حياتهم بسبب جائحة كوفيد-19. ولكننا بالمقارنة مع غيرنا أفضل من معظمنا، ونحن ممتنون لذلك.

ومعدلات حالات الإصابة والوفيات الناجمة عن الجائحة جزء صغير من المعدلات الموجودة في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن اقتصادنا لم يسلم من ضربة الركود، وهي الأولى من نوعها منذ ما يقرب من 30 عاما في أستراليا، فإن التأثير كان أقل بكثير مما تعرض له كل اقتصاد متقدم آخر تقريبا في العالم.

واستعدنا بالفعل ما يقرب من نصف الوظائف التي فقدناها بسبب الفيروس في وقت مبكر. وأستراليا تضطلع بمهامها.

لقد كانت خطة عملنا الوطنية لمكافحة الجائحة COVIDSafe واضـــحة ومباشـــرة، وهي تأمين حدودنا مبكراً وباستمرار،

وترسيخ سلوكيات خطة العمل الوطنية COVIDSafe في مجتمعنا وفي اقتصادنا،

والتباعد الاجتماعي وارتداء الكمامة وتدابير التصحاح لمنع الفيروس من الانتشار بيننا،

وبناء قدرات قوية للاختبار والتتبع واحتواء تفشي المرض وضمانها وإيقاف تفشي الفيروس قبل أن يتمكن من السيطرة،

والاستثمار في مستشفياتنا وإمداداتنا الطبية لضمان ألا يسيطر الفيروس على نظامنا الصحي،

وتوفير شريان حياة اقتصادي لملايين الأستراليين وعائلاتهم وشركاتهم، الذين فقدوا وظائفهم وسبل عيشهم نتيجة للركود مع دعم للدخل والاستثمار بما يزيد على 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

لقد نجح نهجنا، على الرغم من صـــعوبة الاختبار الذي واجهناه، في إنقاذ الأرواح وســـبل العيش وحماية أكثر الفئات ضعفاً قدر استطاعتنا.

وقد فعلنا ذلك بما يتفق مع مبادئنا بوصـــفنا ديمقراطية منفتحة وليبرالية تحترم كرامة كل فرد وكل مواطن وكل روح.

وفي أستراليا، ما فتئنا نرعى أسرتنا الرائعة في المحيط الهادئ خلال تلك الجائحة، ولا سيما الدول الجزرية في جنوب غرب المحيط الهادئ.

فأستراليا هي أكبر شريك إنمائي للدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

لذلك قدمنا معدات الحماية الشخصية ومعدات الاختبار والخبرات الطبية، وحافظنا على تقديم الخدمات الأساسية والممر الإنساني حتى يتمكن الخبراء والإمدادات من دخول البلد والخروج منه.

وفي جنوب شـرق آسـيا، نقدم أيضـاً المعدات والخبرات التي تشـتد الحاجة إليها، فضـلاً عن دعم التعاون لتطوير لقاح.

وقد ساهمنا بمبلغ 80 مليون دولار كالتزام سوقي مسبق في مرفق كوفاكس التابع للتحالف العالمي للقاحات والتحصين.

عندما يتعلق الأمر باللقاح، فإن رأي أستراليا واضح جداً.

من يجد اللقاح يجب أن يشاطره الجميع.

هذه مسؤولية عالمية، وهي مسؤولية أخلاقية، أن تعم فائدة اللقاح على نطاق واسع.

قد يرى البعض ميزة قصيرة الأجل، بل إمكانية لتحقيق الربح.

ولكنني أؤكد لكم ولأي شـــخص قد تســـول له نفســـه التفكير على هذا المنوال أن ذاكرة البشـــرية لا تمحى وسيكون حكمها شديد القسوة.

إن تعهد أستراليا واضح: إذا طورنا اللقاح ستعم فائدته على الجميع.

هذا هو التعهد الذي يجب أن نلتزم به جميعاً.

في الداخل، تتركز جهودنا الأسترالية حول تطوير وتقديم لقاح لمواطنينا، يتم إنتاجه بشكل سيادي، بمجرد توفر اللقاح بأمان واستثمرنا 1,7 مليار دولار في هذه المهمة.

ويشمل ذلك الالتزام بضمان أن يتمكن جيراننا في منطقة المحيط الهادئ وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا من الحصول على لقاح آمن وفعال وبأسعار معقولة.

ولمنظمة الصحة العالمية دور حيوي، إذ تضمن أن يتمكن الناس في جميع أنحاء العالم من الحصول على اللقاح في حال تطويره.

وتدعم أستراليا جهود منظمة الصحة العالمية الرامية إلى وضع إطار عالمي لتخصيص اللقاحات والعلاجات بشكل عادل.

وفي إطار مواجهة تهديد عالمي للصحة، ذُكرنا جميعا بأهمية التعاون المتعدد الأطراف.

وأُقرّ بجهود منظمة الصحة العالمية في احتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ويسرني أن منظمة الصحة العالمية قد شكلت فريقا مستقلا لتقييم الاستجابة العالمية.

وهناك أيضا تفويض واضح لتحديد المصدر الحيواني لفيروس كوفيد-19 وكيفية انتقاله إلى البشر.

ودعت أستراليا بقوة إلى إجراء هذا الاستعراض.

فقد ألحق هذا الفيروس كارثة بعالمنا وشعوبه. ويجب أن نقوم بكل ما في وسعنا لفهم ما حدث دون غرض سوى منع تكرار ما حدث مرة أخرى.

وعندما عرض القرار على جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو، كان عدد البلدان التي شاركت في تقديمه 145 بلدا رقما قياسيا.

وفيما نحاول السيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19، نحتاج أيضًا إلى تسليط الضوء على مخاطر التضليل الإعلامي.

إن التضليل يزهق الأرواح ويهيئ مناخا من الخوف والانقسام.

ويتعارض مع قيم ومعتقدات أستراليا كمجتمع حر ومنفتح.

لذلك عملنا مؤخرا من خلال الأمم المتحدة للمشاركة في صياغة بيان لمكافحة المعلومات المضللة المنتشرة، وقع عليه أكثر من 120 بلدا.

وأنوه بهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم أيضا مساهمات حيوية،

إذ يقوم برنامج الأغذية العالمي بنقل المعدات الطبية والإمدادات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها عبر جميع أنحاء العالم.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرسل الغذاء إلى الدول التي هي بأمس الحاجة إليه.

في الواقع، تحقق الأمم المتحدة هدفها الأسمى، وهو الهدف الذي التف حوله العالم قبل 75 عامًا بأمل موحد ونية حسنة.

سيدي الرئيس، 75 سنة هي معلم بارز.

بالطبع الكثير قد تغير منذ عام 1945.

عندما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، كانت هناك 51 دولة مدرجة.

كانت أستراليا فخورة بكونها واحدة منها ونحن فخورون بالدور الذي قمنا به داخل الأمم المتحدة منذ ذلك الحين، وحتى يومنا هذا.

اليوم هناك 193 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

هذا شيء جيد.

مزيد من الأصوات. مزيد من الأفكار. مزيد من الشركاء.

ولكن مع المزيد من الأصـــوات والتحديات يأتي التعقيد والتفاوض والعمليات والبيروقراطية التي من شأنها أن تشكل اختبارا لأية منظمة.

في سن الخامسة والسبعين، نعلم أن الأمم المتحدة، مثل البشرية التي تخدمها، والدول التي تشكلها، ليست مثالية.

ولذا فإنه في ضـوء هذه الخلفية يجب أن نفكر في شكل السنوات الـــ 75 المقبلة بالنسبة للأمم المتحدة وهياكلها ووظائفها وبالنسبة لتعددية الأطراف بشكل عام.

نريد من هذه المؤسسات المتعددة الأطراف أن تواصل تقديم المساعدة لنا ولجميع الدول.

ولذلك نحن ملتزمون بضـــمان أن تكون مناســبة للغرض منها، وأن تكون فعالة، وأن تكون منفتحة وشفافة، والأهم من ذلك أن تكون مسؤولة أمام الدول ذات السيادة التي تتشكل منها.

الأمم المتحدة هي أعضاؤها، وليست لجانها أو عملياتها أو مؤسساتها أو مسؤوليها.

إن سلطتها وفعاليتها مستمدتان من المشاركة والمساهمات والتعاون والتعاضد بشكل حر بين الدول ذات السيادة التي تشكل الأمم المتحدة، بهدف مشترك، وسعياً وراء تحقيق أملنا المشترك.

لكننا نعلم أن السيادة لا تعني الانكفاء على الذات.

نحن نقدر القواعد التي تحمي السيادة والسلم والأمن، والتي تحد من الاستخدام المفرط للقوة.

بصفتنا أستراليين، نقدر أيضًا احترام القانون الدولي والحل السلمي للنزاعات من خلال الحوار.

ويشمل ذلك ضـمان اسـتناد المطالبات الإقليمية والبحرية المتنافسـة إلى القانون الدولي والبت فيها على أساسه، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وبوصـف أسـتراليا دولة منفتحة على الخارج وذات سـيادة وتمارس التجارة فإنها تقدر أيضًـا القواعد والمؤسسات الممكنة للتجارة الدولية.

نحن نعلم أن التجارة تجلب الثروة وتجمع بين الدول. وهي تجعلنا أكثر ازدهارًا، جميعنا.

لن نتراجع في أستراليا إلى دوامة الانزلاق للنزعة الحمائية.

لذلك نحن نقود الجهود المبذولة لإصلاح منظمة التجارة العالمية.

نحن ندعو إلى قواعد تجارية يمكن التنبؤ بها وشفافة وغير تمييزية.

ونحن نساعد في تصميم أول مجموعة على الإطلاق من قواعد التجارة الرقمية العالمية حتى نواكب الواقع الحديث.

نحن نعمل جاهدين للحفاظ على العناصر الحيوية لنظام تسوية المنازعات الخاص بمنظمة التجارة العالمية حتى يمكن الاستمرار في تطبيق القواعد التجارية.

تعتمد أستراليا أيضًا بشكل كبير على المعايير الدولية التي تضعها الهيئات التقنية في الأمم المتحدة، خاصة في مجالات مثل الطيران والاتصالات والصحة.

هذه القضايا حيوية لازدهارنا جميعاً، ونريد أن نؤدي دورًا أكبر جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني في وضع معايير ذات صلة وفعالة.

يجب أن نتأكد من أن هذه المعايير تخدم جميع البلدان بدلاً من أن تخدم أية قوة واحدة، وأن يتم وضعها وفقا للمبادئ الأساسية للنظام العالمي.

تساعد أستراليا أيضًا في تشكيل المعايير للقضايا الناشئة الأخرى.

مثل ضمان التزام الدول بالقواعد المتفق عليها في الفضاء الإلكتروني، والحفاظ على فضاء خارجي سلمي، وإدارة الموارد المعدنية الهامة.

أستراليا ملتزمة أيضا بالجهود الجارية لمكافحة الانتشار.

فلقد قمنا بدور رئيسي في التفاوض على إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الثمانينات والتسعينات، ونراها اليوم ركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين.

وبوصفنا موقعين على اتفاقي كيوتو وباريس فإننا نعمل على خفض انبعاثاتنا الكربونية بشكل فعال. وفي الآونة الأخيرة تجاوزت أستراليا التزاماتنا المستهدفة في إطار بروتوكول كيوتو بخفض ثاني أكسيد الكربون بمقدار 430 مليون طن.

بين عام 2017 ومنتصف عام 2020 تم استثمار أكثر من 30 بليون دولار في مصادر للطاقة المتجددة في أستراليا.

وفي عام 2019 شهدنا الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة تبلغ أكثر من ثلاث مرات مقارنة بمعدل نصيب الفرد في بلدان مثل ألمانيا أو الصين أو فرنسا.

وخلال عامي 2019 و 2020 ستضيف أستراليا أكثر من 12,6 جيغاواط من الطاقة المتجددة، أي أكثر من أربعة أضعاف أكبر محطة طاقة لدينا الآن في أستراليا. وما يقرب من واحدة من كل أربع أسر لديها أنظمة شمسية على أسطح المنازل.

وبوصفنا ديمقراطية ليبرالية فنحن ملتزمون أيضًا بتعزيز قيم عالمية مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون.

إننا نؤمن على الدوام بهذه القيم، وهذا ما يجعلنا ما نحن عليه.

ولقد كانت أستراليا واحدة من ثماني دول فقط شاركت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نحن فخورون بهذا الدور.

واليوم نحن من أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

نحن أول دولة من منطقة المحيط الهادئ تعمل في تلك الهيئة.

تنتهي فترة عضويتنا هذا العام، ويسعدنا أننا خدمنا في المجلس، لكنني فخور بأننا رفعنا صوتنا عالياً وتم سماعنا في قضايا مهمة مثل حقوق النساء والفتيات، وحقوق الشعوب الأصلية، والإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام.

وستواصل أستراليا ممارسة نفوذها للتأكد من أن المجلس يستجيب لمصالح أعضائه ومتطلبات عصرنا.

السيد الرئيس، كان عام 1945 عاماً حاسماً في تاريخ البشرية.

إنه العام الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية.

والعام الذي تأسست فيه الأمم المتحدة.

وكان العام الذي وجدت فيه البشرية الأمل وسط اليأس.

هذا العام الحالي هو واحد من أصعب الأعوام منذ ذلك الحين.

لذا دعونا الآن أيضاً أن لا نسمح لعزمنا بأن يخبو كما حدث في بداية الأمم المتحدة، حيث نلتزم مرة أخرى، معًا، بتحقيق الأمل المشترك الذي يربطنا جميعًا معًا.

بوتان (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الحادي عشر)

خطاب الدكتور لوتاي تشيرينغ، حامل شهادة البكالوريوس في الطب والجراحة، الدكتور في الطلب، ورئيس الوزراء لمملكة بوتان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس

السيد الأمين العام

أصحاب السعادة

حضرات المندوبين الموقرين

أود أن أنقل إليكم التحيات الحارة لصاحب الجلالة الملك، وصاحبة الجلالة الملكة، وشعب بوتان، من أرض السعادة الوطنية الشاملة.

بادئ ذي بدء، نعرب عن تضامننا مع المجتمع الدولي ونحن نتصدى لوباء كوفيد-19. نحن نصلي من أجل الأرواح التي أُزهقت بسبب الوباء ونتمنى لأحبائهم الصبر والسلوان.

سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلادي الكامل لكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة. كما أشيد بالقيادة النموذجية لسلفكم في إدارة الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

كوفيد-19 والقصة الفريدة لبوتان

كما لم يحدث من قبل، على الأقل في حياتنا، نشهد وباءً له تأثير كبير على حياتنا وأرزاقنا.

لكننا نشعر بالارتياح لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد في هذا الوقت. فهي توفر لنا منصة للمشاركة والتعلم من بعضنا البعض في هذه الأوقات الاستثنائية. وأنا أعلم أن جميع الدول الممثلة هنا مستعدة دائمًا للإصغاء بشأن القضايا موضع الاهتمام العالمي.

نحن نتصدى لوباء كوفيد-19 بوصفنا مجتمعا عالميا واحدا. ولقد قطعنا شوطا في تبادل المعرفة والمعلومات والخبرات والأدلة المتعلقة بهذا المرض. أشكركم جميعا على الدعم. لقد تعلمت بوتان الكثير في هذه التجربة.

واليوم، أسترعي انتباهكم لأطلعكم على قصة كوفيد-19 في مملكتنا الصغيرة في جبال الهيمالايا. تدور هذه القصة حول ملك حنون وحكيم وذكى ينتمي للقرن الحادي والعشرين. ملك ننظر إليه بإجلال إلهي، ومع ذلك فهو واسع الاطلاع على كل تفاصيل الحداثة.

لطالما كان جلالة الملك هو الرمز الذي جعل بوتان متماسكة في هدفها ومساعيها. كانت حماية شعب بوتان دائمًا أولوية ملكية له.

وفي هذا الوباء، يقود ملكنا المعركة لحماية البلاد من الفيروس والتأكد من سلامة جميع البوتانيين، في الداخل والخارج، ورفع معنوياتهم.

وبعد ذلك لدينا جلالة الملكة، التي تكمل بشغف جميع جهود جلالة الملك.

تحت الإشراف المباشر لملكنا، لدينا أنظمة مراقبة دقيقة. وهذه تشمل المراقبة الشديدة لنقاط الدخول الدولية الخاصة بنا وفرض الحجر الصحي لمدة 21 يومًا في الوقت المناسب، وهو إجراء إلزامي لكل شخص يدخل بوتان وترعاه الحكومة بالكامل. ويتم أيضًا إنشاء مرافق فحص موثوقة ومجانية في جميع أنحاء البلاد.

لدينا وزير صحة مهني يقود الفريق لتنفيذ كل تفاصيل التوجيه الملكي. ويتم ضمان كل ذلك دون أي إضرار بالخدمات الصحية الروتينية مثل التطعيمات وحملات صحة الأمهات والأطفال والأمراض غير المعدية. وبينما أتشاطر معكم ذلك بقدر كبير من الشعور بالإنجاز في هذا المنتدى، لا يسعني إلا أن أشكر جميع العاملين لدينا في الخطوط الأمامية.

وفي مقابل المبادرات الملكية، تبنى جميع البوتانيين بكل سرور الممارسات الجديدة المتمثلة في ارتداء أقنعة الوجه، والحفاظ على التباعد الجسدي، وغسل اليدين، وتجنب الازدحام غير الضروري وذلك من أجل استكمال جهود الحكومة. وأنا ممتن جدا لشعب بوتان على دعمه هذا.

ولقد تمكنا من خلال هذا العمل الموحد من تقليل عدد الحالات. وسجلنا حتى اليوم 261 حالة إيجابية، منها 192 حالة تعافت. ولا تزال الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 صفرًا.

في جميع المناسبات يعرب جلالته عن تقديره للشعب على اجتهاده وتضامنه. وفي المقابل، تمتلئ قلوب الشعب بالامتنان والتفاني لملكنا. هذه الوحدة المكتملة تحت قيادة صاحب الجلالة هي أبرز عوامل الفوز في معركتنا ضد كوفيد-19.

كوفيد-19 والسعادة الوطنية الشاملة

لكي يزدهر أي شيء نحتاج إلى أرض خصبة. وبالنسبة لبوتان، لإظهار الصفات الفطرية للوئام لدينا أجواء السعادة الوطنية الشاملة. وهي تقوم على أساس القيم الجوهرية للتكافل والإنسانية والرحمة.

وباعتبار أنها مكون رئيسي في السعادة الوطنية الشاملة، شدد ملوكنا أصحاب الرؤية على حماية بيئتنا والحفاظ عليها. لدينا التفويض الدستوري لضمان 60 في المائة من الغطاء الحرجي في جميع الأوقات والحفاظ على "المساواة بين الأجيال" في مواردنا الطبيعية.

لذلك عندما يتعامل العالم اليوم مع قضايا تغير المناخ فإننا ممتنون للقرارات الحكيمة التي أبقت على بوتان دون انبعاثات كربونية.

وبالمثل، ينص دستورنا على توفير الرعاية الصحية والتعليم مجانًا لجميع البوتانيين. ولطالما أصر ملوكنا على تعزيز القطاع الاجتماعي قائلين إنه استثمار وليس إنفاقًا.

وعلى الرغم من كونه بلدًا محدود الموارد إلا أن الوصول إلى هذه القطاعات لا يمثل مشكلة لشعب بوتان. ولهذا فإن نظامنا الحالي للرعاية الصحية العامة لا يحتاج إلا إلى الحد الأدنى من التعديل للتصدي للوباء.

أنا شخصياً أشعر أن هذا الوباء قد أظهر جوهر السعادة الوطنية الشاملة، والذي يسعى إلى رفاهية الناس، ليس فقط رفاهية الذات ولكن رفاهية كل من هم حولنا. هذا المرض، ولكونه شديد العدوى، يتطلب منا التصرف بمسؤولية، وذلك حتى لا تؤثر أفعالنا على سلامة الأشخاص الأكثر ضعفًا.

إن فهم الفيزيولوجيا المرضية لوباء كوفيد-19، وبصفتي طبيباً، فإني مقتنع بأنه إلى أن نحصل على لقاح فعال فإن الجمع بين التباعد الجسدي المصمم بشكل احترافي والمنفذ بشكل جيد (والذي في حده الأقصى يُسمى الإغلاق)، وبين الفحص الذي يمكن الحصول عليه بسهولة والموثوق به هو أفضل نهج.

يحدد نموذج الإغلاق الخاص بنا ثلاث مراحل تستغرق ما يصل إلى ثلاثة أسابيع، تليها 10 أيام من مراحل الفتح التدريجي. لقد شهدت بوتان أول إغلاق لدينا في الشهر الماضي. ولكسر سلسلة انتقال العدوى، تعاون الناس من خلال البقاء في المنزل طوال الوقت، مما سمح للعاملين في الخطوط الأمامية بأداء مهامهم اليوم تلو الآخر. (كوفيد-19 والتدخلات الاجتماعية والاقتصادية)

حتى قبل الإعلان عن أن كوفيد-19 هو جائحة، أعرب جلالة الملك عن مخاوفه من أن بوتان لن تنجو من هذا التفشي. وذكرنا بأنه إذا لم نكن استراتيجيين فيمكن للأزمة الصحية أن تؤدي بسهولة إلى مشاكل اقتصادية وبالتالي إلى أزمة اجتماعية.

ولهذا فإن كل التدخلات لرعاية مصادر رزق الناس مصممة في إطار شهامة ملكنا. الإجراءات المالية والنقدية التقليدية تهتم بالكيانات والأفراد المتضررين. ويتم تشكيل فرق خاصة لرعاية كل من القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

ومع ذلك فإن القلق الأكبر لدى صاحب الجلالة هو أولئك الذين قد يقعون في الشقوق داخل النظام، وهو ما يحدث بشكل خاص في أوقات الأزمات. ولذلك فإن صندوق الملك للإغاثة يكفل عدم تخلف أحد عن الركب.

ويذهب التدخل الملكي إلى حد الاهتمام بسداد الفوائد على جميع قروض المواطنين لمدة عام. وقد تم تصميم حزمة خاصة لكبار السن والأشخاص المصابين بحالات اعتلال طبية متزامنة. وإلى جانب عمليات دعم اجتماعي أخرى، يتم تسليم الاحتياجات الضرورية على عتبة بابهم. وقد تم تصميم هذه الميزة الفريدة بشكل خاص لحماية الفئة الأكثر ضعفًا.

لقد أمر صاحب الجلالة على الدوام بأن لا نفقد حتى أي شخص بسبب المرض. نأمل، مع كل هذه التدخلات، أن نتمكن من الارتقاء إلى مستوى توقعات ملكنا.

الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

نعلم جميعًا أن الأمم المتحدة قد قطعت شوطًا طويلاً وحققت منجزات رئيسية. عندما احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين كان موضوعها السلام والعدالة والتقدم. على الرغم من التحديات، فقد شهدنا الكثير من التحسن في هذه المجالات.

وبعد 25 عاما، في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، التزمت المنظمة بموضوع القضاء على الفقر. ولولا الوباء لكنا على الطريق الصحيح.

موضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين حول "تعددية الأطراف" لا يمكن أن يكون أكثر أهمية من ذلك. مثل تغير المناخ، لا يعرف وباء كوفيد-19 أيضًا حدودًا، ويؤثر بالمثل على البلدان النامية بشكل مفرط.

نحن لا نعرف ماذا سيأتي بعد ذلك. كما لا نعرف متى سيصيبنا مرض سارس-كوفيد-2. وبهذا المعنى، ألسنا مترابطين؟ هل هناك خيار ثان لتعددية الأطراف؟ هذه أسئلة يجب أن نستمر في طرحها على أنفسنا بشكل متكرر، فالتعايش السلمي فيما بيننا ومع الطبيعة من حولنا هو أفضل لقاح للبشرية كي تزدهر على هذا الكوكب.

في هذا العالم الصغير والمعقد، سيكون خطأ فادحًا أثناء مكافحة مرض شديد العدوى إذا لم نساعد العالم النامي في الوصول إلى جميع الموارد الحيوية، بما في ذلك اللقاح عندما يصبح متاحًا بالفعل.

إنني أؤكد على الرسالة العالمية التي مفادها أن لا أحد آمن حتى نكون جميعًا آمنين. وينطبق هذا كثيرا بالنسبة لمرض شديد العدوى، فلا يمكنك أبدًا أن تكون آمنًا حتى يصبح الجميع آمنين.

خطة عام 2030 لأهداف التنمية المستدامة

الآن اسمحوا لي أن أتطرق قليلاً إلى أهداف التنمية المستدامة، الأهداف العالمية لمستقبلنا المستدام.

بالنسبة لنا، هناك صدى جيد لأهداف التنمية المستدامة في خططنا الإنمائية القائمة على مبادئ السعادة الوطنية الشاملة. وللسبب نفسه، كانت بوتان تسير على الطريق الصحيح نحو التحقيق المبكر لأهداف التنمية المستدامة، وكما يتضح من المراجعة الطوعية في عام 2018.

لكن هذه كانت الأهداف التي تم تحديدها قبل الوباء. تدرس لجنة التخطيط لدينا عن كثب تأثير كوفيد-19 على خططنا الإنمائية. وحتى بخلاف ذلك، فإن الاتجاهات حول العالم وفي وطننا تقدم دليلاً كافياً على أننا الآن سنتخلف في تحقيق الأهداف.

جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مترابطة، ولن يسلم قطاع واحد من عواقب هذا الوباء. وأكثرها وضوحا هي الأهداف المتعلقة بالصحة والتعليم واقتصادنا.

إذا كان الأفراد أو الوكالات أو حتى الحكومات يتكيفون مع واقع كوفيد-19، ألا ينبغي لنا أن نعيد النظر في أهداف التنمية المستدامة أيضًا؟ أشعر أن الوقت قد حان لتعيين فريق خاص للعمل على إطار عمل جديد لأهداف التنمية المستدامة، والذي ينبغي أن يشمل جميع العناصر التي ستساعدنا على السير في طريق الوضع الطبيعي الجديد بقدر أكبر من التبصر.

الخروج من تصنيف أقل البلدان نمواً

تماما مثلما نرى ضرورة لمراجعة أهداف التنمية المستدامة بأكملها، فقد أخرجنا هذا الوباء مسار الخروج من تصنيف أقل البلدان نمواً. لقد تم وضع خطتنا الحالية لمساعدة بوتان على الخروج من تصنيف أقل البلدان نمواً في عام 2023. والآن تغير كل شيء، حيث تحول تركيزنا إلى إنقاذ الأرواح ومصادر الرزق من التحديات التي يفرضها هذا الوباء.

نعلم أن ملايين البشر أُجبروا على العودة مرة أخرى إلى براثن الفقر، وفقد المزيد لوظائفهم. لقد رجعنا عقوداً من الزمن. ولن يكون من السهل إعادة إنجازاتنا الإنمائية إلى مسارها الصحيح. وبالنسبة لبعض البلدان النامية، سيكون الأمر لا رجعة فيه تقريبا.

لذلك أود أن أطلب من الأمم المتحدة إعادة رسم هذا المسار الإنمائي العالمي ومساعدتنا على استعادة قبضتنا على الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً.

إصلاح الأمم المتحدة وحفظ السلام

سيدي الرئيس، في الوقت الذي كثيرا ما يتم فيه التشكيك في أهمية تعددية الأطراف يظل إيمان بوتان بالمنظمة راسخا وثابتا. إن التحديات التي نواجهها كمجتمع عالمي عديدة ومتعددة الأوجه حتى تتصدى لها الدول بمفردها. فمن وجهة نظرنا، لا يوجد بديل سوى العمل معًا.

في الوقت نفسه، يجب على الأمم المتحدة أن تتطور وتتوافق مع الحقائق المتغيرة. على وجه الخصوص، لا يعكس الهيكل والتكوين الحاليان لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحقائق والظروف الراهنة للعالم.

كذلك تدعم بوتان منذ فترة طويلة تطلعات مجموعة الأربعة للعمل كأعضاء دائمين في مجلس الأمن الموسع، بالطبع مع وجود تمثيل مناسب أيضاً لأفريقيا.

كبلد مسالم، تمتعنا بمزايا عضوية الأمم المتحدة لما يقرب من خمسة عقود. ولقد انضممنا إلى أسرة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عام 2014. ومنذ ذلك الحين زادت مشاركتنا في عمليات حفظ السلام بشكل تدريجي. نحن على استعداد للانتشار في جميع الأوقات.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، مع اعتبار الصحة والتعليم من أولويات هذه الحكومة، اسمحوا لي أن أذكركم بأنني أطلعتكم جميعًا في العام الماضي على الأخبار السارة المتمثلة في جعل معلمينا أصحاب أعلى أجور موظفي الخدمة المدنية في بلدي.

بمثل هذه المبادرات التاريخية كانت حكومتي متحمسة لإعادة تعريف نظامنا التعليمي الذي لم يكن يتعلق بالالتحاق بالمدارس والتعليم التقليدي فحسب. كنا نبذل قصارى جهدنا لإشراك أطفالنا في عملية التعلم المفيد، والمبني على الابتكار والمهارات ذات الصلة.

ولكنه أمر مخيب للآمال حين نختار التعلم عبر الإنترنت والتعلم عن بعد بسبب الظروف. فهذا يحرم عقولنا الشابة من فرص اللعب وتناول الطعام مع الزملاء والمدرسين في نفس المقر التعليمي.

وفي هذه العملية يتم حرمانهم من جميع قيم الاتصال البشري، والتي نعلم جميعًا أنها ذات تأثير نفسي اجتماعي هائل. قد لا ندرك ذلك اليوم ولكن سيتعين علينا أن نتحمل الوطأة لاحقاً. يمكن أن يؤثر هذا على جيل كامل من أطفالنا إن لم نكن مدركين لذلك اليوم.

لقد كشف كوفيد-19 حقيقة صارخة وهي أن استثماراتنا في هذه القطاعات الاجتماعية بعيدة وناقصة. لا يمكن لأحد أن يتأكد متى قد يتسبب فيروس سارس-كوفيد-3 في حدوث جائحة أخرى.

لذلك يجب علينا إعادة تصميم مسارنا الإنمائي ومضاعفة استثماراتنا في هذه القطاعات الاجتماعية. للمضي قدمًا، يجب أن يكون المواطنون العالميون المتعلمون بالشكل المناسب والأصحاء في قلب الوضع الطبيعي الجديد.

إذا كنا جميعًا مقتنعين بأن إنفاق المزيد على الصحة والتعليم هو استثمار وليس إنفاقًا، وإذا عشنا بهذا الالتزام، فبعدها ستختلف الأمور.

وبهذه الطريقة، عندما نحتفل بمرور 100 عام على إنشـــاء الأمم المتحدة ســـنكون قد حققنا معدل معرفة القراءة والكتابة بنسبة 100 في المائة، مما يمكّن الجميع من اكتساب المهارات والمعرفة ذات الصلة من أجل حياة ذات معنى.

وهذا من شأنه أيضًا أن يمكّن الجميع من أن يكونوا مؤهلين رقميًا بنسبة 100 في المائة لمساعدتهم على جني مزايا التكنولوجيا من جميع أنحاء العالم.

وبصفتي ممارسًا للطب سوف تتحقق الأمنيات إذا تحسن نظامنا الصحي كثيرًا بحيث يصل متوسط العمر المتوقع لدينا إلى 100 عام عندما تبلغ الأمم المتحدة قرنًا من الزمان في عام 2045.

أخيرًا، في تمنياتنا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة بالنجاح، نصلي من أجل صحة وسعادة كل كائن حي على هذا الكوكب.

شكرا لكم وأطيب التمنيات!

اليابان (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الثاني عشر)

خطاب السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: باليابانية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

إنه لشرف لي بعد تولي منصبي في 16 أيلول/سبتمبر أن ألقي بياني الأول كرئيس لوزراء اليابان في الأمم المتحدة التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها.

لقد دفعنا مرض الفيروس التاجي المستجد إلى أزمة غير مسبوقة، والتي بدورها أعادت المجتمع الدولي إلى التعاون من توجهاته نحو الانقسام والعزلة. على مدى السنوات الـ 75 الماضية أصبحت تعددية الأطراف أقوى وأحرزت تقدمًا في مواجهة التحديات المتعددة. أدعوكم جميعًا إلى الاتحاد في التضامن حتى نتمكن من تحويل الأزمة الحالية إلى فرصة لتعزيز تعاوننا.

السيد الرئيس،

في كفاحنا ضد الفيروس بذلت اليابان قصارى جهدها من أجل صحة وسلامة شعب اليابان والشعوب في جميع أنحاء العالم، مستفيدة في ذلك من كفاءات القطاعين العام والخاص على حد سواء. ونحن الآن في مرحلة إعادة تنشيط الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على تدابير منع انتشار العدوى. اسمحوا لي أن أشارككم أفكاري بناءً على تجارب اليابان.

يعد انتشار فيروس كورونا أزمة للأمن البشري، حيث يشكل تهديدًا لحياة الناس وسبل عيشهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم. يجب أن يكون المبدأ التوجيهي لنا للتغلب على هذه الأزمة هو "عدم ترك أحد خلف الركب". إن مفهوم الأمن البشري، الذي يركز على الأفراد، قد نوقش لسنوات عديدة في هذا المنتدى ذاته للجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

نظرًا لأننا نواجه هذه الأزمة الحالية، واسترشادًا بمبدأ الأمن البشري، أعتقد أنه من الضروري تحديد هدف "عدم ترك صحة أي شخص خلف الركب" بينما نعمل على تحقيق التغطية الصحية الشاملة. أتوقع أن يكون هذا هو هدفنا المشترك. وعلى هذا الأساس، ستقود اليابان بشكل استباقي الجهود الدولية مع التركيز على المنظورات الثلاثة التالية بالتعاون مع البلدان الأخرى.

أولاً، نحتاج إلى حماية الأرواح من أمراض الفيروس التاجي المستجد. تدعم اليابان بالكامل تطوير العلاجات واللقاحات ووسائل التشخيص، وتعمل من أجل ضمان الوصول العادل والمنصف للجميع، بما في ذلك أولئك الموجودون في البلدان النامية. وتعمل اليابان أيضًا مع المنظمات الدولية حتى تتمكن الأطر الدولية ذات الصلة من تحقيق النتائج. نحن نقترح أيضًا إطار عمل بشأن "تجميع براءات الاختراع". تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية، لا سيما في قطاع الصحة، وستعمل اليابان جاهدة على تعزيزها.

ثانيًا، يجب أن نعد أنفسنا للأزمات الصحية المستقبلية. واليابان ملتزمة بالتوسع في جهودها المبذولة في البلدان النامية لبناء المستشفيات وكذلك للمساعدة في تعزيز النظم الصحية والطبية من خلال توفير المعدات ودعم تنمية الموارد البشرية. من خلال العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، تدعم اليابان إنشاء مركز آسيان للطوارئ الصحية العامة والأمراض الناشئة. كما تدعم اليابان المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

في واقع الأمر، نشهد في أفريقيا النتيجة الملموسة لتعاوننا الطويل الأمد من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية من أجل تنمية الموارد البشرية وكذلك لتوفير وصيانة المرافق في قطاع الصحة. وقدمت اليابان الدعم لإنشاء معهد نوغوتشي التذكاري للبحوث الطبية في غانا وساعدت في تدريب أخصائيي تكنولوجيا المختبرات الطبية في المعهد. يعمل المعهد كمحور للدولة لمكافحة الفيروس التاجي ويقوم بمعالجة ما يصل إلى 80 في المائة من فحوصات تفاعل البوليميراز التسلسلي التي يتم إجراؤها في البلاد.

ثالثًا، سنتخذ إجراءات لضمان الأمن الصحي في سياق أوسع. سنواصل العمل مع البلدان الأخرى لتحسين أحوال المياه والصرف الصحي والنظافة والتغذية والعوامل البيئية الأخرى. ولمواجهة الأزمة الحالية، قدمت اليابان مساعدات خارجية تزيد عن 170 بليون ين ياباني أو 1,54 بليون دولار أمريكي للقطاعات الطبية والصحية.

إلى جانب هذه المبادرات، من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات نحو تنشيط الاقتصادات التي تضررت بشدة من الأزمة. ولتعزيز الأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية، تقدم اليابان قرض الدعم الطارئ لمواجهة أزمة كوفيد-19 بقيمة تصل إلى 500 بليون ين ياباني أو 4,5 بلايين دولار أمريكي على مدار عامين. إن إحياء الاقتصاد يعتمد على التنقل الآمن للناس. سنبذل قصارى جهدنا لضمان التوزيع الشامل للقاحات والعلاجات. ينبغي أن لا تتوقف التجارة الحرة حتى مع القيود التي سببتها الأزمة. نحن نواصل تعزيز إصلاح منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الاقتصادية مع بلدان أخرى. إن الأوقات العصيبة هي في الواقع أوقات الابتكار. واليابان من جانبها ستعمل على الرقمنة باعتبارها مسألة ملحة.

الآن يجب أن ننظر إلى مفهوم الأمن البشري للعصر الجديد في التصدي للتحديات المختلفة، وتسريع الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة القضايا العالمية. ومن أجل هذه الغاية أقترح أن نستفيد من منابع الحكمة في جميع أنحاء العالم لإثراء مناقشاتنا.

السيد الرئيس،

بالنظر إلى المستقبل، نحتاج إلى "إعادة البناء بشكل أفضل" من جائحة كوفيد-19 وإقامة مجتمع مرن ولكنه قادر على الصمود يتم فيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنشاء دورة حميدة للبيئة والنمو. تؤثر الأزمة المستمرة بشكل كبير على تعليم الأطفال والشباب الذين هم عماد المستقبل. كما أنها تؤثر على النساء من بين آخرين. ومن أجل إقامة مجتمع أفضل وأكثر شمولاً هناك ثلاث نقاط أعتبرها ذات أهمية قصوى.

الأولى هي أهمية الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. يجب أن تكون الأمم المتحدة منتدى يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة مشاركة بناءة لمواجهة الأزمات والعمل معًا بشفافية. بينما أحترم بشدة أنشطة وجهود الأمم المتحدة حتى الآن، أود أيضًا أن أؤكد أن المنظمة بحاجة إلى إدارة محايدة وعادلة أكثر من أي وقت مضى. منظمة الصحة العالمية أساسية في مواجهتنا الجماعية للأمراض المعدية. ومن خلال مراجعتها

وإصلاحها أعتقد أن منظمة الصحة العالمية ستتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات الضرورية في الوقت المناسب وبالطريقة السليمة. وبهذا الاقتناع، تقف اليابان على استعداد للتعاون في عملية المراجعة والإصلاح. وبالمثل، فإن إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن ليعكس واقع القرن الحادي والعشرين، هو مهمة ملحة مع احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها.

ثانياً، إنني على اقتناع بأن الأزمة الحالية يجب ألا تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. تظل مشاركة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام أمرًا حيويًا. واستنادًا إلى سياسة "المساهمة الاستباقية في السلام"، ستواصل اليابان المساهمة في الحفاظ على السلام، بالاعتماد على تجاربها، بما في ذلك من خلال دورنا في لجنة بناء السلام، والمشاركة في تعزيز المؤسسات وبناء القدرات. كما نظل ملتزمين ببناء قدرات أفراد حفظ السلام بالتعاون مع الدول الأفريقية والآسيوية.

ثالثًا، يجب ألا نسمح بوجود تحديات لسيادة القانون في أوقات تزايد حالة عدم اليقين. إن سيادة القانون كما حددناها بأنفسنا في أهداف التنمية المستدامة هي أساس النظام، على الصعيدين المحلي والدولي، وهي الروح التي بُنيت عليها الأمم المتحدة. في آذار/مارس من العام المقبل، وباستخدام منصات افتراضية، سنستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو بهدف تعزيز سيادة القانون. تواصل اليابان تعزيز منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمنطقة حرة ومفتوحة، وهي أساس السلام والازدهار الإقليمي المتجذر في سيادة القانون على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس،

إن مسألة عمليات الاختطاف التي تقوم بها كوريا الشمالية هي مسألة تثير قلقا بالغا للمجتمع الدولي. لقد عملت بنفسي على هذه القضية لسنوات عديدة. هذا العام توفي اثنان من أباء الضحايا. إنه لأمر مفجع أن نتصور ألم أفراد الأسرة الذين ماتوا، بعد العمل المضني لإنقاذ أعز أطفالهم ولكنهم في النهاية لم يحققوا لم شملهم. ومع استمرار تقدم أسر الضحايا في العمر، لا يوجد وقت نضيعه قبل أن نحل قضية عمليات الاختطاف. موقف اليابان لم يتغير. تسعى اليابان إلى تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية، وفقا لإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومن خلال حل شامل للمسائل المعلقة موضع الاهتمام مثل عمليات الاختطاف، والقضايا النووية والقذائف، فضلا عن تسوية الماضي المؤسف. وبصفتي رئيس وزراء اليابان الجديد، فأنا على استعداد للقاء الرئيس كيم جونغ أون دون أية شروط. إن إقامة علاقة بناءة بين اليابان وكوريا الشمالية لن تخدم مصالح الجانبين فحسب بل ستسهم أيضًا بشكل كبير في السلم والاستقرار الإقليميين. لن أفوت أي فرصة لاتخاذ إجراءات وبكل تفاني.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ 75 لأول استخدام للأسلحة النووية. يجب ألا تتكرر أبداً هيروشيما وناغازاكي. وبهذا العزم لن تدخر اليابان أي جهد في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية مع التمسك الصارم بالمبادئ الثلاثة غير النووية. يصادف هذا العام أيضًا الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تشكل حجر الزاوية للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها. إننا كمجتمع دولي بحاجة إلى أن نقف متحدين للعمل على الحد من التسلح ونزع الأسلحة التقليدية، أو "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح".

السيد الرئيس،

في صـــيف العام المقبل، اليابان عازمة على اســـتضـــافة دورة طوكيو للألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين كدليل على أن البشرية قد هزمت الوباء. سأستمر في بذل قصارى جهدي من أجل الترحيب بكم في ألعاب تكون سالمة وآمنة.

أشكركم على حسن إصغائكم.

مالطة (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الثالث عشر)

خطاب السيد روبرت أبيلا، رئيس وزراء جمهورية مالطة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

الأمين العام،

رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

لقد تعلمنا من الوباء العالمي الحالي مدى الترابط والتكامل الحقيقيين لعالمنا.

لقد أثر على صحتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

مع ذلك، وفي وقت أصبحت فيه تعددية الأطراف مهددة، سلطت الأزمة الصحية الضوء على الحاجة إلى التعاون العالمي.

بعد 75 عامًا من إنشاء هذه المنظمة – الأمم المتحدة، نجد أنفسنا مرة أخرى في موقف نحتاج فيه إلى العمل معًا للتغلب على تحدٍ آخر مشترك.

إنه يمنحنا فرصة لخلق حياة أفضل، ومستقبل أفضل.

مستقبل يكون فيه التضامن عالميًا.

مستقبل تتاح لنا من أجله فرصة الاستعداد وتحديد طرق أفضل وأكثر إبداعًا لتحقيق خطة عام 2030.

في هذا الصدد، وبينما وجه الوباء ضربة مدمرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، يجب ألا نشعر بالإحباط.

نعم، ستكون هناك حاجة إلى سنوات للعودة إلى المرحلة التي كنا فيها قبل بدء الوباء.

ولكنه صحيح أيضًا أن الساحة مهيأة لبناء عالم أكثر صحة وخضرة وعدلاً ومرونة واستدامة ويضمن عدم ترك أي بلد أو شخص خلف الركب.

لذلك أعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب تكثيف جهودنا الجماعية. وكذلك يجب التنسيق بيننا لضمان التنفيذ الناجح لهذه الأهداف برمتها.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسخير الإمكانات التي تمثلها أمر بعيد عن منال أية دولة بمفردها.

إن مد جسور التواصل مع البلدان الأشد تضرراً والاقتصادات الأكثر هشاشة وكذلك السكان الذين يعيشون في أوضاع هشة يظل أمراً بالغ الأهمية.

وأود هنا التذكير بنقطة هي في رأيي بالغة الأهمية – الأمن الغذائي. يسير هذا جنبًا إلى جنب مع الزراعة، وقد تم تسليط الضوء عليه أيضًا في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية وتم الاعتراف به كإحدى الأولويات الاستراتيجية للتخفيف من المشاكل المرتبطة بالجوع.

القطاع الزراعي هو نقطة الارتكاز لو أردنا استئصال الجوع.

يجب أن نواصل العمل على تحقيق زراعة أكثر استدامة من خلال تكييف الممارسات المستدامة.

ممارسات تحترم نظامنا الإيكولوجي وبيئتنا.

في وقت سابق من هذا العام، في ذروة الجائحة، كانت مالطة تواجه أزمة في صادراتها الزراعية.

وإدراكًا منا بأن مسؤوليتنا الجماعية هي تعزيز الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية، في إطار مبادرة "تضامن مالطة" – وهي مبادرة تهدف إلى معالجة نقص الغذاء في البلدان المنكوبة، أرسلنا الغذاء إلى ناميبيا. إن مالطة بلد صغير ومساهمتنا هي عمل تضامني مع الناس، مع الأخذ في الاعتبار آثار الجفاف الشديد الذي عانى منه البلد.

أطعمت هذه المبادرة حوالي نصف مليون شخص في ناميبيا، وحالت دون إهدار الطعام في مالطة وأتاحت فرصة لتحقيق فائدة طويلة الأجل لكلا البلدين.

كما أنها تضع موضع التنفيذ إيماننا بأنه لا يمكننا بناء مستقبلنا دون مساعدة الآخرين على بناء مستقبلهم. نحن بحاجة إلى إقامة شراكات هادفة وفعالة يمكن من خلالها توحيد الجهود والبرامج لتحقيق نتائج أكثر جوهرية وديمومة.

وهذا ما نقوم به حاليًا أيضًا من خلال مشاركتنا في رئاسة اللجنة التوجيهية للأمم المتحدة المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

كما ساهمت مالطة بنسبة كبيرة من ميزانيتها الإنسانية السنوية في النداءات التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك لدعم عمليات الوكالات للتخفيف من آثار الجائحة في الأماكن المعرضة للخطر.

وإلى جانب الجوع، شكل كوفيد-19 أيضًا عقبة خطيرة أخرى أمام رفاهية السكان المدنيين الضعفاء أصلاً في البلدان المبتلية بالحروب. وبصفتي رئيس وزراء دولة تدعو إلى السلام ولديها بند الحياد في دستورها لا يسعني إلا أن أكرر الرسالة الموجهة لجميع الأطراف المنخرطة في مثل هذه النزاعات من أجل الكف عن الأعمال العدائية الجارية.

واتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين في مناطق سيطرتهم الفعالة.

وضمان عدم تسييس البنية التحتية الإنسانية، وذلك من خلال رفع القيود المفروضة على العاملين في المجال الإنساني وإيصال المساعدات المنقذة للحياة.

في ظل هذه الخلفية، ترحب مالطة بالإعلانات التي أدلى بها رئيس المجلس الرئاسي الليبي، فخامة السيد فايز السراج، ورئيس مجلس النواب، معالي السيد عقيلة صالح، لوقف إطلاق النار في ليبيا.

هذه خطوة مفيدة وبناءة لتجاوز الجمود الحالي وإنهاء كل التدخل الأجنبي في البلاد.

لقد حان الوقت الآن لترجمة نتائج أعمال اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 إلى وقف دائم لإطلاق النار للتمكين من استئناف المحادثات بهدف تحقيق انتقال سياسي ناجح تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبالمثل، يتعين إثبات صحة الإعلانات التي صدرت مؤخرًا بشأن رفع الحصار عن البنية التحتية النفطية وربطها بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

إصلاحات تعزز إدارة المؤسسات الاقتصادية والمالية الليبية، وتمكن من التوزيع العادل والشفاف لعائدات النفط على المجتمع الليبي كله.

وسيمكن ذلك ليبيا من مواجهة التحديات المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية المتعثرة أصلاً والتي أضعفها الصراع المستمر منذ تسع سنوات على حساب ليبيا والشعب الليبي.

في الوقت نفسه يجب علينا أيضًا ضمان محاسبة جميع الجهات الفاعلة التي يتبين أنها تنتهك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في ليبيا.

هذا سيبعث برسالة واضحة إلى جميع المشاركين في الحرب بالوكالة الدائرة في ليبيا مفادها أن إفلاتهم من العقاب لن يمر مرور الكرام.

يبقى الحل السياسي للصراع في ليبيا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق. يجب أن تكون القوة الدافعة لحل النزاع بقيادة ليبية خالصة ومملوكة لليبيين بالكامل.

وأود في هذا الصدد أن أثّني على مجلس الأمن لمصادقته على نتائج مؤتمر برلين حول ليبيا من خلال القرار 2510 (2020)، وأن أؤيد طلب مجلس الأمن بتكليف الأمين العام بتنفيذ تلك الجوانب الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الورقة التنفيذية لعملية برلين.

وبنفس الروح، أود التذكير بقرار مجلس الأمن 2532 (2020) وإعادة التأكيد على أهمية تنفيذه، وهو القرار الذي دعا إلى وقف إطلاق نار شامل من أجل التصدي للجائحة.

الجائحة التي أثرت على الاقتصادات في الصميم.

الجائحة التي احتجنا فيها إلى التحرك بسرعة لتنفيذ استجابات مخصصة للمساعدة في التعافي عندما نواجه زيادة في الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى حالة تصطدم فيها الثروة والتقدم والتنمية بالعراقيل.

ومع وضع هذا في الاعتبار، تصرفت مالطة بسرعة. طرحنا مبادرات حالت دون حدوث انكماش اقتصادي ومالي أكبر.

فقد تم تنفيذ العديد من الإجراءات كجزء من حزمة مالية لمساعدة الاقتصاد المالطي أثناء تفشي كوفيد-19، وتهدف بشكل أساسي إلى تخفيف الضغوط على سيولة الشركات وحماية الوظائف ومساعدة الفئات الأكثر ضعفاً خلال هذه الفترة الصعبة.

وشملت هذه الإجراءات مبادرات لحماية العمالة والمساعدة الموجهة للقطاعات التي تأثرت سلبا.

تم هذا من خلال حزمة اقتصادية بقيمة 1,81 مليار يورو، أي ما يعادل 12,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمالطة في عام 2019.

وقد ساعدتنا بشكل كبير حقيقة أننا دولة صغيرة، مما يجعل صانعي القرار على مقربة من أولئك المتأثرين بالقرارات المذكورة وكذلك يضمن عدم انعزالهم عن الحقائق على الأرض.

في كل هذا، وفي ضـــوء ما حدث، إذا اضـــطررت إلى تحديد مجال واحد أكثر أهمية من غيره فسيكون عالم العمل.

لقد دمرت الجائحة عالم العمل، وكشفت الضعف الشديد لملايين العمال والشركات.

لا يميز الفيروس من الناحية الطبية، ومع ذلك فقد سلط الضوء على الأوجه الرئيسية لعدم المساواة التي تفاقمت من خلال التهديدات لسبل العيش.

وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر، وتحذير برنامج الغذاء العالمي من أن الجائحة المقبلة التي سنواجهها قد تكون جائحة الجوع.

لذلك، في هذه الحالة أكثر من غيرها، سيتحدد مستقبل شعبنا من خلال أفعالنا اليوم.

مع وضع هذا في الاعتبار، نفذت مالطة سلسلة من تدابير الضمان الاجتماعي من أجل التعامل مع التأثير الاقتصادي والاجتماعي للجائحة، وضمان عدم انهيار الاقتصاد، وحماية الوظائف، ومساعدة العمال والأشخاص الضعفاء.

وقد ساعدت الإعانات الاجتماعية على تخفيف الصعوبات المالية.

لقد تم حتى الآن دفع ما يقرب من نصف بليون يورو في شكل استحقاقات قائمة على الاشتراكات، بينما تم دفع ما يقرب من مائة مليون يورو في شكل استحقاقات غير قائمة على الاشتراكات.

وبصفتنا رؤساء حكومات فنحن نتحمل مسؤولية كبيرة عن حماية عمالنا.

لأنه بحماية سبل العيش نحن نحمي نسيجنا الاجتماعي.

تمتلك مالطة سجلاً حافلاً في مجال العمالة. إن التوقعات العامة الإيجابية لسوق العمل هي نتيجة مباشرة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات المتعلقة بأجر العمل تهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال عدد من السياسات والتدابير الهادفة للوصول إلى الفئات التي تم تحديدها في أشد حالات التعرض لخطر الاغتراب في سوق العمل.

النمو الاقتصادي المطرد الذي شهدته مالطة في السنوات القليلة الماضية كان مرتبطا بالعمالة المستدامة. وقبل ظهور جائحة كوفيد-19 كانت مالطة تتمتع بأعلى معدل نمو للعمالة في الاتحاد الأوروبي.

ولحماية إنجازاتنا، خلال أسوأ فترة لجائحة كوفيد-19 في مالطة، شجعنا أرباب العمل على أن يطبقوا، حيثما أمكن، العمل عن بعد، وساعات العمل المرنة، وأن يطبقوا ظروف العمل المؤقتة القصيرة الوقت لتجنب التكرار.

وعلى الرغم من إلحاح هذه المسألة والتدابير الضرورية القصيرة الأجل التي يلزم تنفيذها، أخذنا دائماً في الاعتبار الانعكاسات الطويلة الأجل للجائحة على عالم العمل، والتدابير المصممة خصيصاً لتوفير الحماية لكل من الموظفين وأرباب العمل على حد سواء.

وقد أدى ذلك إلى إنقاذ حوالي 500 25 وظيفة من أصل قوة عاملة قوامها حوالي 000 250 مع حماية العديد من الشركات من إغلاق أبوابها.

واليوم تجاوز معدل العمالة في مالطة أيضــاً الأهداف الرئيســية الوطنية وأهداف الاتحاد الأوروبي لمنطقة أوروبا لعام 2020.

وإذ نتطلع إلى "وضع طبيعي جديد"، تواصل مالطة العمل على اتباع نهج يركز على الإنسان في الإصلاح المتصل بعالم العمل.

وتتمثل أولويتنا في الفترة المقبلة في مواصـــلة البناء على ما تم إنجازه حتى الآن من خلال تعزيز فرص وصــول جميع الفئات إلى ســوق العمل من خلال مواصــلة الارتقاء بالمهارات، وتقديم حوافز لســوق العمل، وتيســير الانتقال نحو المشــاركة في ســوق العمل، فضــلا عن العمل على تعزيز إمكانية العمل طويل الأجل.

ولهذا السبب نسعى إلى إعداد شبابنا لمستقبلهم.

لأنه إذا لم نتمكن من إعداد شـــبابنا للمســـتقبل، فنحن مدينون لهم بتزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة للنجاح.

إن الاستثمار في التعليم والتدريب يوجز نظرة مالطة الاستراتيجية طويلة الأجل لمجتمع ذي مهارات متطورة وقادر على التكيف مع سوق عمل حديثة ورقمية ومستدامة.

وبذلك فإننا نتكيف أيضا مع الوضع، ونتعلم من الفرص التي ظهرت لزيادة قدرتنا التنافسية ونمونا.

واستشرافا للمستقبل، كانت هناك مناقشات تجري على المستوى الدولي قبل انتشار الجائحة بشأن آثار التكنولوجيا على مستقبل العمل ودور الرقمنة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

لقد وصل ذلك المستقبل أسرع مما كان متوقعا.

علينا أن نبلور هذا المستقبل.

السيد الرئيس،

يمكننا جميعا أن نتفق على أن كوفيد-19 كان جرس إنذار.

الجائحات لا تعرف أية عقيدة أو عرق أو جنس أو مكانة اجتماعية.

فكلنا ضحايا محتملون ومعرضون لها بصورة متساوية. لقد كان بالفعل درسا في التواضع.

ومع وضع هذا في الاعتبار، أتطلع إلى مستقبل يتعلق بإعلاء الأصوات.

إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية أساسية لنجاح قطاع الصحة العامة في التصدي للجائحة والتعافي منها، ولهذا يتحتم احترام هذه الحقوق احتراماً كاملاً حتى في الأوقات الصعبة مثل الوقت الحاضر.

وإذ نضع هذا في الاعتبار، فقد جعلناه أمراً حتمياً أن يكون نهجنا المتكامل شاملا للإعاقة، وبالتالي كفلنا صون وحماية هذه الشريحة من مجتمعنا التي لا تقل أهمية.

لقد سلط تفشي هذه الجائحة الضوء على قدرة النظم الصحية على الصمود. أقتبس هنا عن الأمين العام للأمم المتحدة عندما أقول "قوتنا إنما تقاس بقوة أضعف نظام صحي لدينا".

كلنا لدينا الكثير لنتعلمه من بعضنا البعض، وقد أظهرت هذه الجائحة أن التعاون والتآزر الدوليين عبر القارات أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب أتطلع إلى مستقبل يتم فيه التمسك بالصالح العام العالمي قبل كل شيء.

ومن دواعي الفخر أن ننوه بأن مالطة قد عملت طوال هذه الجائحة بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية والمركز الأوروبي للأمراض، واتبعت المبادئ التوجيهية وأسهمت بانتظام من خلال تبادل أفضل الممارسات على المستوى الوزاري في التحديثات المنتظمة لمنطقة أوروبا والتحديثات العالمية، وكذلك بشكل ثنائي على المستوى القطري.

ونحن ندعم بقوة منظمة الصحة العالمية في عملها.

ولهذا نناصر دور المنظمة الهام في ضمان الوصول المبكر والمنصف والشامل إلى لقاح آمن وجيد وفعال لجائحة كوفيد-19، باعتباره يخدم الصالح العام العالمي، بمجرد أن يصبح اللقاح متاحًا.

لا يمكننا منع واحتواء ووقف انتقال الفيروس من أجل وضع حد لهذه الجائحة إلا من خلال توحيد الجهود. هذا هو وقت التضامن والتعاون المستمر للتخفيف من حدة الأزمة – حيث أن صحة كل فرد تعتمد على صحتنا جميعا.

السيد الرئيس،

قبل أن أختتم كلمتي، لا بد لي من أن أقول بضع كلمات عن الصلة العميقة الجذور بين البشر والبيئة.

في حين أن الأولوية الفورية للبلدان في جميع أنحاء العالم هي إعادة تشغيل الاقتصاد وحماية صحة الناس، إلا أنه لا يمكننا تهميش القضايا البيئية وضرورة الاقتراب من الحياد الكربوني.

ولهذا السبب أتطلع إلى مستقبل يكون لدينا فيه كوكب خال من الكربون بحلول عام 2050.

لأنه في كل الأحوال سلطت هذه الجائحة الضوء على قيمة نوعية حياتنا وحماية صحة الإنسان.

ولهذا السبب، عندما أعلنا قبل يومين رؤية بلدي الاقتصادية الطويلة الأجل لعام 2050 حرصنا على إدراج الحياد الكربوني كإحدى ركائز سياستنا الاقتصادية.

ولا معنى يُذكر للنمو الاقتصادي طالما لا يعيش الناس حياة أفضل.

لذلك يجب علينا أن نستثمر كل جهودنا لمواجهة التحديات المتعلقة بالتلوث وجودة الهواء والنظافة والانبعاثات. ولا يمكننا أن ننسى ملايين الوفيات المبكرة المرتبطة بتلويث الهواء كل عام. إننا ملزمون بالعمل دون تأخير.

السيد الرئيس،

في الختام، وقبل كل شيء، نتطلع إلى مستقبل آمن، يشعر فيه الضحايا والشعوب الأكثر عرضة للخطر بالصون والحماية.

ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أضم صوتي إلى صوت الآخرين لتحديد نهج إنساني جيد لمواجهة التحديات العالمية التي تتمخض عن الهجرة غير القانونية.

في الأشهر الـــ 12 الماضية أصبحت مالطة عضوا في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وانضمت إلى اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وانضمت مؤخرا بشكل رسمي إلى حملة القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالبشر التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولكن للأسف شهدنا أيضاً في الأشهر الأخيرة تفاقماً للوضع في ظل التأثير الكبير لجائحة كوفيد-19 على المهاجرين واللاجئين.

علاوة على ذلك، من المتوقع للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على المهاجرين واللاجئين، وفقدان سبل كسب الرزق، والانتكاسة الكبيرة للتحويلات في جميع أنحاء العالم، أن تؤدي إلى خلق حالة يكون فيها المزيد من الناس عرضة للاستغلال من جانب المهربين والمتاجرين بالبشر.

وفي هذا الصدد أشارت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى أن جائحة كوفيد-19 لم تضعف من عزم جماعات الجريمة المنظمة على افتراس الضعفاء وتحقيق الربح من هذه الجرائم، والتي غالبا ما تكلف هؤلاء الضحايا حياتهم.

إن مالطة، باعتبارها أحد بلدان خط المواجهة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تواجه كل يوم عمليات عبور غير نظامية.

هؤلاء الناس يريدون حياة أفضل ولكن بلدي صغير وقدرتنا على التعامل مع هذه التدفقات محدودة جدا. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي اليوم حزمة الهجرة الخاصة به، ولكن للأمم المتحدة أيضاً دوراً رئيسياً في التصدي لهذا التحدي الإنساني والعالمي.

ويجب عليها أن تعمل مع وكالاتها وشركائها في جميع أنحاء العالم لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل وحتى تقل أعداد الناس من ضحايا مهربي البشر وتُنقذ الأرواح.

كما يمكن للأمم المتحدة أن تدعم الدول في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين المعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2018.

إن الهجرة ظاهرة لا بد من إدارتها وليس تحويلها إلى سلعة تجارية يتم الاتجار بها على حساب من هم أكثر ضعفا.

علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي لا يزال فيه المجتمع الدولي يسعى إلى رسم الطريق إلى الأمام في ظل مشهد ضبابي، يظل دور المؤسسات المتعددة الأطراف – التي تشكل الأمم المتحدة جوهرها – دورا حاسما في الحفاظ على الاستقرار والأمن والتصدي للتهديدات التي تتحدى الحدود المادية أو المتخيلة.

ولهذا السبب ينبغي أن يكون مستقبلنا مستقبلًا لا غنى فيه عن تعددية الأطراف.

ولذلك، سيدي الرئيس

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن رسالتي الختامية في هذه الدورة الإلكترونية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة هي عن أهمية تعددية الأطراف.

سيكون تأثير هذه الأزمة الصحية محسوسا لفترة أطول بكثير مما كان متوقعا ما لم ننخرط في إعادة البناء الاستراتيجية للنظم الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باستخدام نهج متعدد الأطراف، يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن، ولا يترك أحدا خلف الركب.

وفي المستقبل، نحتاج إلى مناقشة صريحة حول كيفية ضمان المرونة في سلاسل التوريد لدينا. وينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز واستقرار روابطنا التجارية والسعي إلى اتباع نُهُج تعاونية لمعالجة أي أزمة مستقبلية قد تكون لها آثار مماثلة للأزمة التي نمر بها اليوم.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين منذ إنشاء الأمم المتحدة، إذا أردنا أن نضمن لإرثها البقاء فعلينا أن نعمل الآن.

ولكي نحقق ذلك لا يمكننا أن نعزف عن العمل معاً.

ومن منطلق قناعة راسخة بهذا، تسعى مالطة إلى خدمة المجتمع الدولي ضمن أعلى الهيئات وأهمها. إن مالطة، البلد الذي يطمح إلى تعزيز السلم والأمن، والمساواة، والتضامن الاجتماعي، تسعى إلى انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2023-2024.

شكرًا لكم.

بابوا غينيا الجديدة (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الرابع عشر)

خطاب السيد جيمس مارابي، عضو البرلمان ورئيس الوزراء ووزير شؤون بوغانفيل لدولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب السعادة وحضرات المندوبين الموقرين؛

يسرني باسم حكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها أن أخاطب هذه الهيئة الموقرة لأول مرة بهذه الطريقة غير المسبوقة عن طريق فيديو افتراضي مسجل سلفاً.

لقد حدث ذلك بسبب جائحة كوفيد-19، التي أثرت على جميع جوانب سبل كسب عيشنا في جميع أنحاء العالم وبشكل مدمر. إننا نتعاطف مع العديد من ضحايا هذا الفيروس ونتقدم بتعازينا وصلواتنا، ونتضامن مع جميع الأمم والشعوب المتضررة منه.

السيد الرئيس،

أهنئكم وأهنئ حكومة تركيا على انتخابكم لقيادة العمل الهام للجمعية العامة خلال العام المقبل.

وأتعهد بدعم بابوا غينيا الجديدة خلال فترة رئاستكم في إطار الموضوع المختار بشكل جيد وهو تعزيز تعددية الأطراف التي تدعم الصالح العام لـ "نحن شعوب الأمم المتحدة"، على النحو الذي دعا إليه ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، سعادة السيد تيجاني محمد بندي، على قيادته المتميزة، بما في ذلك خلال الأشهر السبعة الماضية، وسط تحديات جائحة كوفيد-19.

وبالمثل، نشكر الأمين العام غوتيريش على قيادته الحاسمة والقويّة لعملنا الجماعي.

السيد الرئيس،

في هذا العام، ونحن نفكر في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لا يمكن المبالغة في أهمية وضرورة الأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة للدول الصغيرة مثل بلدي.

ورغم أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل، بما في ذلك تعزيز إصلاحات الأمم المتحدة، من أجل تحقيق عالم أفضل وأكثر عدلا للجميع، إلا أنها قد أحرزت أيضا تقدما كبيرا في مجال السلم والأمن العالميين وحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية.

وقد رأينا ذلك بشكل مباشر في بلدي دعما لأولوياتنا الإنمائية، بما في ذلك من خلال الشراكة التحويلية من أجل التنمية المستدامة، لمكافحة كوفيد-19 ومرض الحصبة وشلل الأطفال والسل، وتعزيز السلم والأمن في بوغانفيل وفي منطقة المرتفعات لدينا، ودعم المساواة لنسائنا وفتياتنا، وتمكينهن وحمايتهن من العنف القائم على نوع الجنس، وحماية البيئة، ومكافحة تغير المناخ.

يقع على عاتقنا جميعا كأجيال متعاقبة أن نعمل بشـــكل جماعي من خلال تعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة لوقف ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنســان الأســاســية، وإعادة إرســاء الشروط الأساسية للعدالة وسيادة القانون، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة في المستقبل الذي نريده.

كما تقر حكومتي بالدور الهام الذي تضـــطلع به منظومة الأمم المتحدة في دعم أولويات التنمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأود في هذا الســياق أن أســجل تقدير حكومتي لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، الســيدة أمينة محمد، لكونها أول امرأة مسؤولة وأرفع مستوى لمسؤول على الإطلاق يزور بابوا غينيا الجديدة خلال السنوات الخمس والأربعين الماضية من الشراكة بين بابوا غينيا الجديدة والأمم المتحدة.

لقد كانت هذه في الواقع زيارة تاريخية للأمم المتحدة، وقد رحبت بها حكومتي لتعزيز الروابط القوية والودية والموسعة والبناءة القائمة بين بابوا غينيا الجديدة والأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لا يزال كوفيد-19 يختبر عزمنا كبلدان وشعوب، كما لم يحدث من قبل، بآثاره المتعددة الأوجه.

ولحماية بلدنا وشعبنا، أخذت حكومتي زمام القيادة والملكية لوضع التدابير الوقائية المبكرة اللازمة في مجالي السياسات والقانون، بما في ذلك إقرار القانون الوطني لمكافحة الجائحات لعام 2020 من أجل التصدي لها ولما شابهها من فاشيات مماثلة في المستقبل. وقد أدى ذلك إلى حصر خسائر الأرواح في البلد، إلى حد ما، على ستة أشخاص فقط حتى الآن.

ونعمل أيضـــا عن كثب على الصـــعيد الإقليمي للمحيط الهادئ من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ للتصدي لجائحة كوفيد-19 وهو ما حقق نجاحا نسبيا مع وقوع الحد الأدنى من الخسائر في الأرواح.

إجمالي العواقب التي أســفر عنها كوفيد-19 هي فقدان الوظائف، وانخفاض الصـــادرات وإيرادات أخرى، وتأجيل أولويات التنمية، كما أوجزتها أنا في تموز/يوليه الماضـــي في أول تقرير اســـتعراض وطني طوعي على الإطلاق عن تنفيذ خطتنا للتنمية المســـتدامة لعام 2030 المقدم إلى المنتدى الســـياســـي الرفيع المستوى.

ما لم يتم تطوير لقاح فعال ويكون متاحاً للاستخدام لا يمكن التقليل من شأن الأخطار الصحية لجائحة كوفيد-19. ومن المهم لأي لقاح يتم تطويره ضد فيروس كوفيد-19 أن يكون لصالح الصحة العامة وفي متناول الجميع وبأسعار معقولة.

السيد الرئيس،

إن حكومتي ملتزمة ومصممة بحزم على ألا ندع جائحة كوفيد-19 تتغلب علينا. وبهذه الروح تمت صـياغة رؤية حكومتي تحت عنوان "اسـتعادة بابوا غينيا الجديدة" من أجل إعادة البناء على نحو أفضـل، ولتكون أكثر مرونة، وأن تكون أكثر مراعاة للبيئة، وأن تمضـــي بنا قدما ونحن نســـعى إلى تحقيق رؤيتنا الإنمائية الطويلة الأجل لعام 2050.

وللبناء على نحو أفضل للتعافي من كوفيد-19، اعتمدت حكومتي نهجا استراتيجيا بخمسة محاور. أولاً، ستكون الاستجابة مملوكة لبابوا غينيا الجديدة وبقيادتها وتوجيهها، وهي استجابة تتضمن رؤية للمستقبل – باستخدام هذه الأزمة سبيلاً لإعادة تشكيل مجتمعنا ليصبح مجتمعاً أكثر عدلاً ووحدة وشمولاً.

ثانيا، ستكون الاستجابة واسعة وشاملة وجامعة، تشمل الأسر في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وكذلك الأعمال التجارية – الصغيرة والكبيرة، الرسمية وغير الرسمية على السواء.

ثالثاً، ستكون هذه المشاريع ذكية وتطلعية، حيث يتم التركيز على المشاريع العملية التي تبني قدرتنا الاقتصادية مع "برنامج الاستثمار العام" الذي يركز على المشاريع الجاهزة للتنفيذ وترتيبات الشراء التي يتم تبسيطها للسماح ببدء الأنشطة في وقت مبكر.

رابعا، نريد أن تكون الاستجابة مسؤولة. وهذا يعني إدارة ديوننا بطريقة لا تزيد من أعباء البلد على المديين المتوسط والطويل.

خامسا، الاستفادة من الشراكات الإنمائية المناسبة. ونرحب أيضاً في هذا الصدد مع الاهتمام بمبادرة تمويل التنمية التي تقودها كندا وجامايكا والأمين العام للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لقد فتحنا الاقتصاد من جديد للأعمال التجارية حتى تستأنف عملياتها واستثمرنا في حزمة حوافز اقتصادية بقيمة56 بليون بينا، أو 1,6 بليون دولار أمريكي، وهي أكبر حزمة حتى الآن في تاريخ بلادنا، وذلك لدعم شركاتنا المحلية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك على وجه الخصوص صغار المزارعين في المناطق الريفية ورائدات الأعمال، والتي تهدف أيضا إلى تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش.

وقد تم ذلك بدعم من شركائنا في التنمية داخل البلد مثل البنوك الوطنية وصناديق التقاعد والشركات المملوكة للدولة وكذلك من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، وكذلك من شركائنا الثنائيين، بما في ذلك أستراليا واليابان. نحن ممتنون لشركائنا في التنمية على دعمهم المتواصل.

السيد الرئيس،

أصدرت حكومتي مؤخرا تعديلات تشريعية على قوانيننا المتعلقة بالموارد لمعالجة الاختلالات في المشاريع الرئيسية لتنمية الموارد. وكانت هذه التعديلات على قانون النفط والغاز 1 998، والقانون الأساسي المقترح لعام 2020 بشأن الهيدروكربونات، وقانون التعدين لعام 1992.

وبذلك يمكننا الآن أن نتفاوض على عوائد عادلة ومنصفة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات من استغلال مواردنا المتجددة وغير المتجددة.

وعلى الرغم من الإصلاحات، فإنني أسجل أن بابوا غينيا الجديدة لا تزال مقصداً جذاباً للاستثمار، وأدعو إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات، بما في ذلك الهيدروكربونات والتعدين والطاقة والزراعة ومصائد الأسماك والحراجة والسياحة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالحكم الرشيد، يسرني أن أبلغكم بأن بابوا غينيا الجديدة تواصل الوفاء بالتزاماتها كدولة عضو في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ومن المتوقع أيضا أن يتم في هذه الفترة البرلمانية إقرار القانون الأساسي المتعلق باللجنة المستقلة لمكافحة الفساد. وقد نوقشت مسودة القانون الأساسي في البرلمان، كما أن مكتبا مؤقتا لهذه اللجنة يعمل حاليا وتموله الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، أقر البرلمان الحالي بالإجماع قانونا منفصلا للمبلِّغين عن المخالفات لحماية الفساد وتشجيعه. وفي الوقت نفسه، أُجريت أيضاً إصلاحات في الجهاز القضائي من أجل إجراء عملية مستقلة بشأن الجرائم المتصلة بالفساد من أجل الإسراع في اتخاذ إجراءات التقاضي.

السيد الرئيس،

من خلال سياسة ربط بابوا غينيا الجديدة (2020-2040) التي تم إطلاقها مؤخراً، والتي تركز على البناء وإعادة التأهيل والتوسيع تمّكن حكومتي البنية التحتية الاقتصادية العالية الجودة مثل الطرق والمطارات والموانئ البحرية.

وهذه عوامل تمكينية بالغة الأهمية لإنشاء ممرات اقتصادية لربط مقاطعاتنا وتزويد الشركات المتناهية الصغر والمتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدينا بإمكانية الوصول إلى الأسواق الجيدة وفرص التصدير.

السيد الرئيس،

تقوم حكومتي الآن بتنفيذ برنامج واسع النطاق لكهربة الريف من أجل إنارة 70 في المائة من مساحة البلد التي كانت محرومة من الكهرباء الموثوقة والميسورة التكلفة بحلول عام 2025، عندما نحتفل بمرور 50 عاما على استقلالنا.

السيد الرئيس،

يدرك بلدي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد استكمل مؤخرا بناء كابل بحري داخلي من الألياف البصرية لجميع أنحاء البلد وإطلاق كابل بحر المرجان الدولي الذي يربط بلدنا بأستراليا وجزر سليمان وبقية العالم.

وسيتيح ذلك لبابوا غينيا الجديدة إمكانية الوصول إلى شبكة إنترنت عالية السرعة يمكن الاعتماد عليها وبتكلفة معقولة، وذلك بهدف تحسين الاتصال بجميع القطاعات، وبناء قنوات للتجارة الإلكترونية، وتعزيز الخدمات الحكومية على الإنترنت.

السيد الرئيس،

بوصفنا دولة بحرية أيضا، فإن حكومتي تعطي أولوية كبرى للاستثمار في مصائدنا السمكية وقطاعنا البحري وحمايتها. ويساهم هذا القطاع في ربع ميزانيتنا السنوية، كما يوظف 80 في المائة من النساء العاملات في مصانع تعليب التونة لدينا.

وفي دعم إضافي لهذا القطاع، أطلقنا في تموز/يوليه 2020 أول سياسة وطنية للمحيطات 2020-2030، والتي ستكفل لمحيطاتنا وبحارنا ومواردها التنسيق والإدارة والحماية والحوكمة بشكل سليم واستخدامها على نحو مستدام. وسيسهم ذلك أيضا في زيادة تعزيز جهودنا الوطنية الرامية إلى تنفيذ التزاماتنا وتعهداتنا بموجب الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

كما أنها ستساند القرار الذي اتخذه قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في آب/أغسطس 2019 في إطار خطاب قارة المحيط الهادئ الأزرق لضمان عدم الطعن في مناطقنا البحرية المحددة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو تحجيمها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ.

كما أننا نتطلع إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة القانون الدولي بشأن موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي.

إننا مهتمون أيضاً بتسخير الجهود الإقليمية والعالمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في عام 2021، وإطلاق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات في العام المقبل، ومن أجل الاختتام الناجح لمفاوضات معاهدة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وذلك من أجل زيادة حماية مناطقنا البحرية ومواردها الطبيعية واستخدامها المستدام.

السيد الرئيس،

وإذ نبدأ عقد العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أؤكد مجددا التزام حكومتي بهذه الخطة العالمية الهامة.

تقريرنا الاستعراضي الوطني الطوعي المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في شهر تموز/يوليو الماضي، والذي عرضته أنا إلكترونياً، يوجز ويحدد بوضوح حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية الخاصة بنا، والثغرات والتحديات. إن التحديات غير المتوقعة الناجمة عن كوفيد-19 سوف تضاعف وتقوض العديد من مكاسبنا الإنمائية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن حكومتي تأخذ زمام القيادة والملكية في هذا الأمر، وذلك في إطار استراتيجيتنا للتنمية المستدامة المسؤولة والخطة الثالثة للتنمية المتوسطة الأجل، وكذلك إطار العمل المعني بالتعاون الإنمائي الخاص بنا.

ونحن ندرك أن الحكومات وحدها لا تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك نرحب بانضمام شركاء التنمية وأصحاب المصلحة المتعددين إلينا في تحقيق المستقبل الذي نريده.

السيد الرئيس،

في إطار الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، تواصل بابوا غينيا الجديدة الامتثال لاتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقدمت تقريرنا الوطني عن المساهمات المحددة إلى الأمم المتحدة والذي تم استعراضه مؤخراً.

وفيما يتعلق بإزالة الغابات وتدهورها، أدعو الأمم المتحدة إلى المساعدة في إيجاد توازن بين قطع أشجارنا وغاباتنا من أجل الحصول على إيرادات مقابل الحفاظ عليها للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ، وذلك نظراً لأن بابوا غينيا الجديدة لديها 13 في المائة من الغابات المطيرة في العالم و 7 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم.

ولا يزال هذا يشكل تحديا مستمرا لحكومة بلدي من حيث تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من أجل الحفاظ على سبل عيشهم مقابل الحفاظ على الغابات في التصدي للاحترار العالمي.

وقد وافقت حكومتي مؤخرا على اســـتراتيجية بابوا غينيا الجديدة الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وعلى تقريرها القطري، والذي هو شرط أساسي للوصول إلى الصندوق.

السيد الرئيس،

لا تزال عملية السلام في بوغانفيل أولوية بالنسبة لحكومتي ونحن ملتزمون باتفاق السلام الذي أتاح لنا عقدين تقريبا من السلام المتواصل في بوغانفيل. وأشكر الأمم المتحدة على دعمها المستمر لعملية السلام في بوغانفيل.

وقد أُجري في عام 2019 استفتاء بشأن بوغانفيل.

إن النتيجة التي أسفر عنها الاستفتاء "غير ملزمة"، حيث أنه لا يحدد مستقبلا سياسيا، بل تقع المسؤولية على عاتق البرلمان الوطني بشأن المستقبل السياسي لبوغانفيل. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، تجري انتخابات "إيه بي ســـي" من أجل حكومة جديدة بحلول أيلول/ســـبتمبر 2020، ونحن واثقون من نجاح الانتخابات.

إن حكومتي على استعداد للترحيب بالأعضاء المنتخبين حديثا في مجلس نواب بوغانفيل، وتتطلع إلى إقامة علاقة عمل ودية وعملية تشاورية مثمرة قبل اتخاذ البرلمان الوطني لقرار بشأن مستقبل بوغانفيل

السيد الرئيس،

وإذ نحتفل أيضا هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر بيجين العالمي الرابع للمرأة، أود أن أشدد على أن ضمان المساواة بين الجنسين والتمكين لا يمكن أن يعتبر أمرا مسلما به. ففي بلدي ما زال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه، ولكن هذا عمل مســـتمر، وقد شـــوهد تحقيق قدر من النجاح فيه.

إن آفة العنف القائم على نوع الجنس تثير قلقا بالغا لدى حكومتي، ونحن الآن لا نســـتعرض السياسات والقوانين للتصدي له بفعالية فحسب، بل أيضا نتخذ تدابير إنفاذ لمنع هذه الحالة غير المقبولة. هناك تزايد في الدعم على جميع الصعد، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في البلد.

ومن التطورات الهامة التي حدثت مؤخرا إطلاق مبادرة "تسليط الأضواء" في آذار/مارس 2020، وهي مبادرة مشتركة بين حكومتي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

هذه أولوية طويلة الأجل تتطلب الاستدامة والشراكات، حيث لا تستطيع الحكومة أن تحقق ذلك بمفردها. وثمة تطور هام آخر تسعى إليه حكومتي وهو زيادة مستوى تمثيل المرأة في برلماننا، والذي لا توجد فيه في الوقت الراهن برلمانيات.

يتعين علينا أن نضمن أن نصف سكان بلدنا من النساء والفتيات لهن صوت في أعلى مستوى سياسي، فهذا هو الشيء السليم الذي ينبغي عمله.

السيد الرئيس،

وأخيرا، نكرر دعوتنا مرة أخرى إلى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة للأمم المتحدة، وعلى سبيل الاستعجال. وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، الذي تقتضي ولايته الملزمة بشأن السلم والأمن العالميين

وبممارسات لا تناسب الواقع المعاصر أن يتم إجراء إصلاحات تجعله أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في الختام، وفي معرض الحديث عن إصلاحات الأمم المتحدة، ترحب بابوا غينيا الجديدة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار لمنطقة شمال المحيط الهادئ والذي طال انتظاره، وتتطلع إلى افتتاحه وعملياته قريباً لدعم جهود التنمية المستدامة لأخواتنا وأشقائنا في منطقة ميكرونيزيا دون الإقليمية. شكرًا لكم.

إسواتيني (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق الخامس عشر)

خطاب السيد أمبروز ماندفولو دلاميني، رئيس وزراء مملكة إسواتيني

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والسعادة، رؤساء الدول والحكومات

السيد الأمين العام،

حضرات المندوبين الموقرين،

حضرات السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أخاطب الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأهنئكم، يا صاحب السعادة، بعد تعيينكم رئيسا لهذه الدورة. كما أعرب عن تقديري لسلفكم على عمله المتميز وإسهامه في إنجاح الدورة الرابعة والسبعين.

السيد الرئيس،

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من المناسب أن نفكر بمن نحن، ومن أين نأتي، وإلى أين نحن ذاهبون. تجسد الأمم المتحدة المثل الأعلى السامي المتمثل في بناء نظام دولي للتعاون والهدف المشترك. ويسمح هذا النظام لنا بأن نحاسب بشكل جماعي أولئك الذين يختارون الصراع بدلا من السلام، ويعترف بكرامة جميع الناس وقيمتهم المتساوية. وهو نظام يقدّر كل واحد منا والإسهام الذي نقدمه لتحقيق تلك الغاية.

وبالرغم من أننا واجهنا تحديات متعددة، بشكل جماعي، إلا أننا واصلنا المسيرة، ببطء وثبات، لصياغة نظام متفق عليه من القواعد والمعايير التي هي أفضل وأقوى وشفافة وأكثر اتساقا من أي وقت مضى. وقد أسفر ذلك عن نظام دولي أشرف على أوجه تقدم لا مثيل لها في الحرية الإنسانية، وتحقيق الكرامة بين الشعوب، مما أدى إلى الازدهار واقتصاد عالمي سعى إلى انتشال أكثر من بليون شخص من براثن الفقر.

ومع ذلك، نجتمع معاً هنا، مدركين أن عملنا بعيد كل البعد عن الاكتمال، ومع الاعتراف بأن روح التعاون التي ربطت بيننا تواجه أكبر تحدٍ لها حتى الآن. ولهذا السبب نرحب بموضوع هذا العام، "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال".

إن موضوع هذا العام يحفزنا بحق على أن نفحص ذاتنا بشكل نقدي. ويجب أن تكون الدورة الخامسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة نجتمع فيها معا لمناقشة أولوياتنا كعائلة بشرية، والكيفية التي يمكننا بها بناء مستقبل أفضل للجميع. إنها تذكير للأمم المتحدة بأن تنظر مرة أخرى إلى المثل

الأعلى الذي يقدر الكرامة، ويُعطي الأولوية لقيمة التعاون والقيمة المتساوية للجميع، ولا يترك أحدا خلف الركب، وأن تتمسك به.

السيد الرئيس،

في وقت سابق من هذا العام، أقامت الأمم المتحدة احتفالا لإحياء ذكرى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، فأتاحت لنا جميعا فرصة للتفكير في أهمية الميثاق اليوم، وإعادة الالتزام بتلك الأهداف والمبادئ المحددة فيه. ورحبت مملكة إسواتيني باستضافة تلك الفعالية وانضمت إلى الآخرين في تبادل أفكارنا المتعلقة بذلك التوقيع الأولي والتطورات التي حدثت بين ذلك الحين ويومنا هذا.

علاوة على ذلك، نتطلع إلى تصور التحديات المحتملة التي يمكن أن تنشأ أمامنا لنتعامل معها. وما بقي لنا كحقيقة مطلقة هو أنه مهما كانت التحديات التي جاءت من قبل، ومهما كانت الصراعات التي نواجهها اليوم، ومهما كانت الأحداث التي قد تنتظرنا، فإننا نتعامل معها على أفضل نحو عندما نتعامل معها سوياً.

السيد الرئيس،

ثمة قبول عام بأن تعددية الأطراف والدبلوماسية تعززان النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية المستدامة، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتي تعتبر مسائل مترابطة تعزز كل منها الآخر، على أن تتم في الوقت ذاته مراعاة الولايات المختلفة وميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا أن ندرك الفروقات في سلوكنا الجماعي. فلا تزال هناك بلدان عديدة بيننا تعيش في فقر وسط ثروة طبيعية كبيرة. وفي حالات كثيرة، لا تزال المصالح الوطنية تعرقل حل الأزمات. والتحدي المتمثل في تدفقات المهاجرين يتطلب نهجا جماعيا.

وإذا واصلنا البحث عن الحلول بطريقة فردية سيؤدي ذلك إلى طريق مسدود. لقد أصبحت هذه المنظمة ضرورية أكثر من أي وقت مضى من أجل تعزيز نوع العمل الجماعي اللازم لمواجهة التحديات العالمية اليوم.

السيد الرئيس،

لقد تعين على مملكة إسواتيني، مثل بقية العالم، أن تتعامل مع عواقب جائحة كوفيد-19. وقد جاء ذلك بالنسبة لنا في وقت كانت فيه المملكة تواجه معارك متعددة ضد آفات فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل، وكلها فرضت ضغوطا هائلة على مواردنا. وبوصفنا بلدا ذا اقتصاد صغير نسبيا فلم نكن نفاخر بوجود احتياطيات ضخمة نمول بها مكافحة هذه الهجمة الجديدة. لقد رحبنا بالحدث الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وفيما بعد.

إن التحديات والأزمات العالمية تميل إما إلى توحيدنا أو التفريق بيننا. وينطبق ذلك على أزمة كوفيد-19 التي أوجدت رباطا غير مسبوق بين البلدان وفيما بينها. لقد علمتنا الأزمة وذكّرتنا بأننا ننتمي إلى بعضنا البعض، بغض النظر عن الموقع والمسافة والوقت على هذا الكوكب. هذه هي محطة في التاريخ يتعين فيها أن يكون تفكيرنا وتركيزنا صريحين وهادفين للتغيير من أجل استكشاف الدروس التي تعلمناها بعمق، وبالتالي إعادة التفكير في الأجيال بغية تشكيل المستقبل الذي نصبو إليه. ولذلك فإن هذا هو الوقت المناسب لطرح أسئلة كبيرة، واتخاذ قرارات عظيمة، والالتزام والعمل بتضامن.

السيد الرئيس،

لقد أظهرت حدة هذه الأزمة وجود فجوات اجتماعية واقتصادية صارخة داخل البلدان وفيما بينها. وقد حددت وكشفت بشكل أفضل عن تفردنا في الموارد المالية والبشرية وفي قوتنا وطاقتنا وقدرتنا على مواجهة التحديات. وأكدت هذه الجائحة أن قوتنا الفردية ضعيفة دون التزام وتضامن جماعيين ولكن متفاوتين.

وقد أكدت الجائحة من جديد وشددت على أننا نعيش في قرية عالمية، ولذلك فنحن نحتاج بعضنا البعض. ويمكننا أن نخلص إلى أنه بدون الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف فلن نحقق أبداً مُثُل "عقد العمل والإنجاز" وأسمى ما في خطة عام 2030 – أي ألا نترك أحداً خلف الركب.

يجب على مجتمعنا الدولي أن يتقبل حقيقة أن الأزمة قد غيرت أسلوب حياتنا إلى الأبد؛ ويجب أن نقاوم إغراء العودة إلى ما كنا نرى أنه وضع طبيعي، فواجبنا هو الاستعداد لما هو "وضع طبيعي جديد". ثمة فرصة تلوح في الأفق حيث كشفت الجائحة أن ما اعتبرناه وضعاً طبيعياً تبين أنه يفتقر إلى القدرة على تلبية العديد من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك ينبغي أن يشمل تركيزنا كلا من التصدي للأزمة وبقدر أكبر تشكيل مستقبلنا في مواجهة الأزمات الأخرى المحتملة.

ويجب لخطط التأهب والتصدي الأكثر نجاحا أن تتضمن استراتيجيات تعزز دولنا بعد الانتعاش. وستؤذن الاستراتيجيات ذات الصلة بمولد مجتمع جديد يقدم المستقبل الذي نصبو إليه. ولا توجد طريقة سهلة ومنفردة لإصلاح الحاضر والاستعداد للمستقبل، إلا من خلال الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف. الأمم المتحدة ليست هيئة دولية فحسب، بل هي أسرة من الأمم، ولذلك ستكون دائما في مركز تعددية الأطراف وحافزا لها، وستدعم المستقبل الذي نريده، وبالتالي الأمم المتحدة التي نحتاجها.

السيد الرئيس،

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أشيد برئيس الجمعية العامة، والأمين العام وموظفي الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء من البلدان النامية وكل شخص على الاستجابة والرد بشكل سريع للتخفيف من أثر الجائحة في خضم تنفيذ خطة عام 2030 والأهداف المستدامة. لقد استفادت بلدان كثيرة وكان ذلك واضحاً للعيان. وكما التزم العالم في ريو دي جانيرو في عام 2012، فإن هذا هو الوقت المناسب للتأكيد مجدداً على التنمية المستدامة وتعزيز مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكبنا وللأجيال الحالية والمقبلة.

إن تمكين الأمم المتحدة من العمل لصالحنا جميعا يتطلب التزاما جماعيا على الصُعُد الفردية والمجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية. وقد أظهرت الجائحة أيضا الضعف في تصنيف مستويات تنميتنا، مما عرّض للخطر فرص العديد من البلدان في الحصول على التمويل الإنمائي وإعادة هيكلة الديون، ضمن أمور أخرى. كما كشفت عن الحاجة إلى تنقيح وتوسيع نطاق نجاح البلدان وتنميتها إلى ما يتجاوز المقاييس التقليدية للدخل القومي الإجمالي، ولكنها تراعي تماما ضعفها، لا سيما في الأزمات التي نشهدها. ويجب النظر في احتياجات كل بلد على حدة، ولكن مع معالجتها في السياق المتعدد الأطراف. وسيساعدنا هذا على الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف من القاعدة إلى القمة، كما سيساعدنا على التقدم الجماعي نحو المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها.

وعلينا، بصفتنا "أمما متحدة"، أن نزيل أية توترات بين دول تكون قد نشأت بفعل هذه الجائحة. يجب أن تكون كل مؤسسة عامة وخاصة مستعدة لتعزيز التعاون الدولي، وأن تكون مستعدة بشكل أفضل للتصدي للتهديدات العالمية في المستقبل وأن تلتزم بتعددية الأطراف. لقد أوجد كوفيد-19 وجهة نظر عالمية قوية حيث يخشى جميع الناس التفكير في ما مضى وما بداخلهم ويريدون بدلا من ذلك التفكير التطلعي والمنفتح، على أمل تهيئة العالم الذي نريده. إن تحقيق تعددية الأطراف الفعالة والصالحة للجميع وإعادة البناء معاً للأفضل يتطلبان ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وسيستتبع ذلك الاستفادة من الشراكات الابتكارية القائمة، وتنسيق الاستجابات، والامتناع عن اتخاذ تدابير حمائية، وتعزيز الإدماج، والاستثمار في التكنولوجيات التي من شأنها أن تدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في خضم الأزمات، من بين أمور أخرى.

السيد الرئيس،

نرحب بالفعاليات المقرر إقامتها على هامش الجمعية العامة هذا العام، وهي الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية، ومؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي، والترويج لهما. ونحن على ثقة بأن هذه الفعاليات ستكون ناجحة.

السيد الرئيس،

كما ذُكر في وقت سابق، يصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وهذه سنة هامة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين العاجل لجميع النساء والفتيات. ومع ذلك فمن المؤسف أنه على الرغم من أن المجتمع العالمي يحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلا أن ما من بلد قد حقق المساواة الكاملة بين الجنسين. ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات والمعارضة بلا هوادة لإعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين منتشرَين في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن هذه الذكرى السنوية هي المناسبة الملائمة لإعطاء زخم جديد للعمل. إننا نشجع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين على تقييم المكاسب، وتحديد الثغرات والتحديات، ووضع الأولويات الحاسمة لهذا الجيل والأجيال المقبلة. ومع كل التحديات التي يواجهها العالم، لم يكن أبداً القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات يكتسي أهمية أكبر من أهميته الآن. نحن بحاجة إلى إرادة سياسية متجددة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها. فلنعيد جميعا الالتزام بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان في كل مكان.

ويسرني في هذا الصدد أن أشير إلى أن حكومة مملكة إسواتيني قد اعتمدت العديد من السياسات المؤيدة للمنظور الجنساني والتي تعزز المساواة بين الجنسين. إن تمثيل المرأة في مناصب السلطة وصنع القرار في وضع جيد داخل منطقتنا.

السيد الرئيس،

وفيما نقيّم الوضع الحالي لمنظمتنا، يجب أن نفكر في عملية الإصلاحات الجارية. هذه العملية، في حد ذاتها، هي اعتراف ضمني من جانبنا بأن التغيير يجب أن يحدث لضمان استمرار أهمية الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية. إن الوقت الذي انقضى منذ بدء المناقشات يبعث على القلق. ومع ذلك، نعتقد أن هذا العام يملي علينا الواجب الأخلاقي للدفع نحو إحراز تقدم سريع في تلك الإصلاحات.

نحن نؤيد المناقشات الجارية في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يسعى إلى إيجاد آليات لتعزيز دور الجمعية العامة وكفاءتها. نحن نقدر الجهد الذي تم بذله لتبسيط عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما كيفية ارتباطه بمهام الجمعية العامة لتعزيز أوجه التآزر وتقليل التداخل بين الهيئتين.

إن إصلاح مجلس الأمن هو جانب رئيسي من جوانب هذه العملية، ولا يمكن أن يكتمل أي تحول بدون إصلاح أساسي له. وتحقيقا لهذه الغاية، تود مملكة إسواتيني أن تكرر مطالبة أفريقيا بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وفقا لتوافق آراء إزولويني.

السيد الرئيس،

في الختام، من بين المسائل السياسية التي ظلت تتفاقم لفترة طويلة جدا هي استمرار إنكار حق شعب تايوان في المشاركة في منظومة الأمم المتحدة.

لقد أبدت تايوان التزاما كبيرا بالمثل العليا للأمم المتحدة، وهي توائم أولوياتها مع أولويات المنظمة. كما أن تايوان قد خصصت موارد كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس داخل حدودها فحسب، بل ذهبت إلى حد مساعدة بلدان أخرى على فعل الشيء ذاته.

في وقت سابق كنا نتأمل في الذين ساعدوا مملكة إسواتيني في كفاحنا ضد جائحة كوفيد-19، وتستحق تايوان في هذا الصدد تنويها خاصا بها. وفي هذه الأوقات غير المستقرة، حيث تتناقص الموارد، لم تعرب تايوان عن التزامها بالمواطنة العالمية التعاونية فحسب، بل أظهرت دعما واضحا لمبادرات التنمية التي تقوم بها بعض بلداننا، ولا سيما مملكة إسواتيني.

السيد الرئيس،

في هذا العالم المترابط عالميا، من الأهمية بمكان أن نعمل معا حيثما أمكننا ذلك وأن نقدم المشورة لبعضنا البعض بطريقة بناءة حيثما كان ذلك مناسبا. الأمم المتحدة هي الساحة لهذه التفاعلات، وهي تحظى في دورها هذا بالدعم المطلق من مملكة إسواتيني.

أشكركم وبارك الله فيكم.

تونغا (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق السادس عشر)

خطاب السيد بوهيفا توإينيتوا، رئيس الوزراء ووزير المؤسسات العامة في مملكة تونغا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

إنه لشرف عظيم لي، باسم حكومة جلالة الملك، وشعب مملكة تونغا، أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأول مرة كرئيس للوزراء. وأشكر الله على تمكيننا من فرصة الاجتماع إلكترونياً في خضم هذه الجائحة العالمية.

وأهنئ سعادتكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة هذا الحدث التاريخي، حيث تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها.

وتتعهد تونغا بدعمها الثابت لإنجاح فترة رئاستكم، ونرحب بموضوع هذه الدورة، "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف".

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد بندي، لقيادة الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بنجاح خلال هذه الأوقات العصيبة وغير المسبوقة.

وأشيد بالإشراف والقيادة الدينامية لسعادة السيد أنطونيو غوتيريش في إدارة عمليات الأمم المتحدة بأمان وبالتنسيق مع الدول الأعضاء في مكافحة الجائحة.

السيد الرئيس،

في سياق الأزمة الصحية التي وسمت عصرنا الحالي، تقف تونغا متضامنة مع جميع الدول الأعضاء، التي تأثرت بالعواقب الوخيمة لهذه الفاشية العالمية، مما أدى إلى فقدان أرواح غالية وأحباء. وأعرب عن خالص تعاطفنا وتعازينا القلبية لتلك الدول الأعضاء.

في حين أن الفيروس لم يصل إلى شواطئنا، إلا أن تونغا ليست بمنأى عن التحديات العالمية الهائلة التي تحيق بنا في هذه المرحلة. وقد قمنا بتفعيل تدابير الطوارئ في هذا الصدد، مع إجراء تقييمات للمخاطر وإعطاء الأولوية لشراء المعدات الطبية لتعزيز تأهب نظامنا الصحي واستجابته.

وأعرب في هذا الصدد عن امتناني لجميع شركائنا في التنمية والمجتمع الدولي على مساعدتهم المالية والإنسانية السخية، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي، الذي يسّر بشكل مناسب استجابة تونغا حتى نبقى يقظين وسط هذه الجائحة العالمية.

إن الآثار الاقتصادية تؤثر على قطاعات مختلفة من اقتصادنا. وفقاً لمصرف التنمية الآسيوي، ستواجه تونغا نمواً اقتصادياً صفرياً في عام 2020، ولكن الوضع يُدار بحكمة في الداخل، وذلك من خلال تنشيط الحوافز المالية، بينما تُعطى الأولوية للأنشطة المتصلة بالصحة. وفيما يتعلق بالتعليم، فقد جعل كوفيد-19 الفجوة الرقمية أكثر وضوحاً، وهو ما يتطلب حلولا عاجلة للنظام الجديد للتعليم عن طريق الإنترنت والإذاعة والتلفزيون، بالنظر إلى أن آلاف الطلاب في تونغا سيتأثرون إذا تعطل التعليم بسبب كوفيد-19 أو جائحة مماثلة في المستقبل.

ونظرا لخطورة جائحة كوفيد-19، استند قادة منتدى جزر المحيط الهادئ إلى إعلان بيكيتاوا وبو، الذي أعلن أن الجائحة تشكل أزمة كبرى لشعوبنا واقتصاداتنا في المحيط الهادئ. وقد أدى تفعيل هذا

الإعلان إلى التعجيل بتقديم المساعدة والتعاون بين البلدان الأعضاء، فضلا عن التعاون مع المجتمع الدولي في التصدي لكوفيد-19، بما في ذلك تيسير إعادة مواطني تونغا في الخارج إلى وطنهم في الوقت المناسب بعد أن تقطعت بهم السبل.

السيد الرئيس،

في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تونغا، لا تسهم بأكثر من واحد في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، إلا أننا للأسف ما زلنا نتحمل وطأة هذا الظلم المناخي. ونتيجة لذلك، لا تزال بلدان جزر المحيط الهادئ معرضة للخطر بسبب العديد من الأعاصير المدارية التي لم يسبق لها مثيل في قوتها وطبيعتها المدمرة. وكان آخرها إعصار هارولد المداري في نيسان/أبريل من هذا العام، والذي ألحق الخراب بأربع دول جزرية في المحيط الهادئ، وهي فيجي وجزر سليمان وفانواتو وبلدي تونغا. ويحدث هذا بينما نناضل مع العواقب الوخيمة لكوفيد-19.

لقد دأب قادة محفل جزر المحيط الهادئ في بياناتهم على ترديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مناخية عاجلة، في كل عام، وعلى الأقل طيلة السنوات الثلاثين الماضية. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد اتفاق باريس. ولا يليق بنا إلا أن نغتنم هذه اللحظة التاريخية من خلال إعادة تأكيد التزامنا بتحقيق هدف الحد من الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية. تقوم تونغا حاليا باستعراض مساهماتها المحددة وطنيا، وستقدم تقاريرها الوطنية المعززة هذه السنة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

على الرغم من أن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي كان من المقرر عقدها في غلاسكو بالمملكة المتحدة قد أُرجئت إلى عام 2021، لا تزال تونغا ملتزمة بإعداد استراتيجياتها الطويلة الأجل للتنمية المنخفضة الانبعاثات التي ستُبلَغ بها أمانة الاتفاقية الإطارية في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

وفي حين أن عام 2020 يُسمّى "عام الإنجاز" لدفع التنمية المستدامة لمملكتنا من خلال تحقيق 50 في المائة من انتشار الطاقة المتجددة، فإن تأخر المشروع الناجم عن الجائحة العالمية، من خلال التوقف المفاجئ لسلاسل إمدادات السوق، قد أدى إلى تعطيل كبير لمساهمات تونغا المحددة وطنيا في تحقيق هذا الهدف.

غير أن التوقيع على اتفاقات للحصول على منحة تمويلية، عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدعم الكبير من شركاء التنمية، سوف يواصلان دفع تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة لتونغا وغاياتها من خلال تطوير تكنولوجيات مبتكرة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وأنظمة تخزين طاقة البطاريات إلى جانب إعادة تأهيل الشبكة وزيادة إمكانية الحصول على الكهرباء في أبعد الجزر في تونغا.

السيد الرئيس،

لا تزال تونغا تدرك أهمية العلاقة بين المحيطات والمناخ، كما أنها لا تزال تلاحظ بقلق بالغ الآثار الضارة لتغير المناخ على بيئتنا البحرية.

إننا نسعى إلى تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التزامنا بالمحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية في العالم واستخدامها على نحو مستدام من خلال التدابير المتخذة لإطلاق مبادرات للمناطق الإدارية الخاصة، وتنفيذ مشروع التخطيط المكاني البحري في تونغا. وقد وافقت الحكومة على إدراج شبكة من المناطق المحمية البحرية بنسبة 30 في المائة للمملكة. وتحرز تونغا تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتحسين إدارة مصائد الأسماك ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لضمان مساهمة المحيطات في الأمن الغذائي والرفاه الاقتصادي للبلد.

وفي مكافحة التلوث البلاستيكي، من المقلق أن تلاحظ تونغا وجود 12 مليون طن من النفايات البلاستيكية التي تتسرب سنويا إلى محيطاتنا. إننا نولي اهتماما كبيرا للتصدي لهذا الخطر من خلال بدء عملية لحظر منتجات البلاستيك أحادية الاستخدام. وفي حين أن هذه المشكلة ليست مشكلة وطنية وإقليمية فحسب، فإنها أيضا مشكلة عالمية تتطلب حلا عالميا.

السيد الرئيس،

في حين تفرض بلدان في جميع أنحاء العالم عمليات الإغلاق والقيود بدرجات متفاوتة في مكافحة كوفيد-19، قد لا يخطر بأذهان الكثيرين أن "المحيط" يلعب دوراً محورياً في هذا السياق. فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توجد البكتيريا المستخدمة للكشف عن وجود كوفيد-19 في أعماق المحيطات.

لا يمكننا المغالاة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لحماية المحيطات والبحار والموارد البحرية في العالم واستخدامها على نحو مستدام. غير أن الإجراءات لا يمكن أن تكون ذات معنى وفعالية إلا إذا استُمدت من المعلومات والبيانات الابتكارية والقائمة على العلم.

ونحن نؤيد إعلان عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة في 2021-2030، والذي يوفر إطارا شاملا يسمح لعلم المحيطات بدعم البلدان في تنميتها المستدامة للمحيطات.

السيد الرئيس،

ترى تونغا أن الخطوط الأساسية التي تحدد حدودنا الإقليمية حاليا، والتي تم يوماً تحديدها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ينبغي أن تظل دون تغيير على الرغم من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وأي تعديل قد يترتب على تغير المناخ. ينبغي ألا تتعرض سيادتنا للخطر بفعل تغير المناخ. وما زلنا نؤيد عمل لجنة القانون الدولي في اللجنة السادسة.

لقد أُرجئت إلى آذار/مارس 2021 الدورة الرابعة التي طال انتظارها للمؤتمر الحكومي الدولي حول صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، وذلك بشكل مؤقت بسبب جائحة كوفيد-19. ونتطلع إلى المشاركة في هذه العملية البالغة الأهمية.

استثمرت تونغا استثمارا كبيرا في الانخراط كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في السلطة الدولية لقاع البحار، وفي مواصلة عملها بشأن مشروع نظام الاستغلال مع الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان الاتفاق على التوازن المناسب بين الحاجة إلى حفظ البيئة وحمايتها وتجديدها،

والتعدين في قاع البحر لاستخراج المعادن التي ستسهم في التنمية المستدامة لتونغا بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ.

السيد الرئيس،

يسر تونغا أنها قد صدقت على الاتفاقيات التالية وأصبحت دولة طرفا فيها هذا العام (1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ (2) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها؛ (3) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

عقب عرض تونغا أول استعراض وطني لها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2019، أحرزت تقدماً جيداً في تنفيذ غايات أهدافها للتنمية المستدامة، غير أن الآثار المدمرة التي طرأت بسبب كوفيد-19 أعاقت إحراز تقدم. وقد زادت هذه التحديات من مواطن الضعف في بلدنا وأثّرت على تنفيذ بعض النتائج الوطنية لتونغا ضمن إطار التنمية الاستراتيجية، والتي ترتبط في نهاية المطاف بتحقيق المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا وغايات أهدافنا للتنمية المستدامة. إن تونغا ملتزمة بالمشاركة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي لا يزال منبراً أساسياً، بل وأكثر من ذلك، بينما نستعد للشروع في عقد العمل هذا الذي طال انتظاره من 2021 إلى 2030، والموجه نحو الحلول المعجلة لتحقيق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وننوه مع الامتنان بالمشاركة الإيجابية لشركائنا في التنمية وجميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا بتعددية أطراف يُعاد تنشيطها بعد كوفيد-19. وهي تعددية أطراف تتألف من التضامن والتعاون العالميين، والتعاطف، والإدماج والمرونة، مع مراعاة أهمية حماية الأفراد الضعفاء، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وضمان حصول الجميع على اللقاح الطبي ضد كوفيد-19 بأسعار معقولة، مع إعادة البناء بشكل أفضل، وعدم ترك أحد خلف الركب.

تشاد (انظر أيضا A/75/PV.11، المرفق السابع عشر)

بيان السيد أمين أبا صديق، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين في الخارج لجمهورية تشاد

أُدلي بهذا الخطاب يوم الجمعة، 25 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الحادية عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

سيداتي وسادتي رؤساء الدول والمندوبين؛

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

حضرات السيدات والسادة،

المشير التشادي، السيد إدريس ديبي إنتو، رئيس الجمهورية، ورئيس الدولة، الذي كان يود أن يخاطب هذه الجمعية الموقرة بنفسه ولكنه لم يتمكن من ذلك، كلفني بأن أتلو عليكم الرسالة التالية.

”أود أولا أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، سعادة السفير فولكان بوزكير، الذي يأتي انتخابه خلال هذا الوقت العصيب للغاية مع جائحة كوفيد-19، وأؤكد له دعم بلدي الكامل له في الاضطلاع بولايته.

”وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن خالص شكري لفخامة السيد تيجاني محمد - بندي، الرئيس المنتهية ولايته، الذي تمكن من النجاح في الاضطلاع بمهمته على الرغم من تفشي الجائحة غير المتوقع، والذي لا بد وأنه قد أثر على جدول أعماله.

”واسمحوا لي أن أشيد إشادة كبيرة بسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على قيادته وإدارته للأزمة بحكمة طوال هذه الفترة المليئة بالتحديات.

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، سعادة السيد تيدروس أدهانوم غيبريسوس، وجميع معاونيه، على العمل الرائع الذي يقومون به لمكافحة هذه الجائحة بشكل يومي. إن الدروس المستفادة من هذه الجائحة تتيح لنا فرصة لإعادة النظر في نظمنا الصحية. ولذلك يجب على منظمة الصحة العالمية أن تتكيف من سبل منع حدوث مثل هذه الجائحات ومكافحتها في المستقبل.

”وأود أن أعرب عن تقديري لقيادة فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، وكذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي. لقد تمكنوا من وضع استراتيجية قارية للتصدي للجائحة باتخاذ تدابير في الوقت المناسب تهدف إلى تجميع الإمدادات الطبية للدول الأعضاء، وحماية الاقتصاد الأفريقي، وإجراء بحوث على اللقاح ضد كوفيد-19، في جملة أمور.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

”إن الشكل المنقح للمناقشة العامة لهذا العام هو مثال ممتاز، إن كانت هناك حاجة إلى أية أمثلة، على حجم الاضطرابات التي حدثت في العالم بسبب جائحة كوفيد-19 التي لا تزال للأسف محتدمة. هذا العدو الخفي غير المهادن لم يتسبب في أضرار بشرية هائلة فحسب بل كان له أيضا أثر عميق على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واضعا قدراتنا الوطنية والعالمية على الاستجابة موضع الاختبار.

”إن الموضوع البالغ الأهمية لهذه الدورة، وهو ‹المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال›، يؤكد تماما الأهمية التي يجب أن نوليها جميعا للتعاون الدولي وتعددية الأطراف كوسيلة لا بديل لها للتصدي للتحديات المشتركة الرئيسية مثل الجائحات وتغير المناخ والإرهاب والفقر وعدم المساواة، على سبيل المثال لا الحصر.

”لقد كشفت أزمة كوفيد-19 عن نقاط ضعفنا المشتركة، وأظهرت في الوقت نفسه الحاجة إلى تعزيز الجهود الجماعية لتحسين فهم التحديات العالمية والتغلب عليها لصالح كل واحد منا. إنها فرصة لأسرة الأمم العظيمة هذه، في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا وفي السياق الخاص الحالي، لكي تؤكد من جديد المكانة المركزية للأمم المتحدة والدور الأساسي لتعددية الأطراف في العلاقات الدولية.

”كما أنها مناسبة للتأكيد على الضرورة الملحة المطلقة لتعزيز تعددية الأطراف من خلال إصلاح الحوكمة العالمية، التي اختُبرت بشدة خلال هذه الفترة، وذلك لتكييفها مع عالم اليوم من أجل مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وحلها على نحو أفضل.

”تؤكد تشاد الحاجة الملحة لزيادة التعاون الدولي من خلال التضامن المجدي مع أضعف البلدان، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، حتى تتحقق بالكامل الوعود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وحتى يصبح الهدف النهائي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ألا يُترك أحد خلف الركب حقيقة واقعة – وليس مجرد وعد آخر لم يتحقق.“

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يشهد العالم بأسره حالياً دماراً من جائحة كوفيد-19، ولكن القدرة على التصدي له تختلف باختلاف البلدان. البلدان النامية، ولا سيما الأفريقية منها، معرضة أكثر للآثار السلبية لهذه الآفة، وذلك بسبب ضعفها الهيكلي المتعدد.

وتشاد، بوصفها بلدا غير ساحلي من بلدان منطقة الساحل والذي يواجه أصلاً عددا من الأزمات، فإنها من التداعيات العديدة للجائحة بشكل كامل وعلى مختلف مستويات الحياة الوطنية. لقد تم قلب الأولويات الوطنية للبلد، وكان لا بد من إعادة توجيه الموارد المحدودة للدولة لمعالجة الحالات الطارئة الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية أولاً وقبل كل شيء.

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في تشاد مثيرة للقلق، كما الحال في بلدان أخرى في نفس الوضع. لقد تم تغيير معدل النمو للسنة الحالية ليكون سلبيا؛ وزاد عجز الميزانية؛ وأصبح عدة مئات من

آلاف العمال عاطلين عن العمل رسميا؛ وتأثرت حياة الأسر بشكل كبير؛ ولا تبدو بيانات الاقتصاد الكلي لعام 2021 جيدة. لقد تآكلت قدرة الحكومة على تنفيذ الأنشطة الإنمائية المنبثقة عن خطة التنمية الوطنية في تشاد للفترة من 2017 إلى 2021، باعتبارها الأداة الرئيسية لتنفيذ البرامج الدولية، ولا سيما خطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

إن خطة تشاد الإنمائية الوطنية، التي حظيت بدعم قوي من المانحين في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في باريس في عام 2017، لم تشهد النتائج المتوقعة بسبب انخفاض مستوى الموارد المتوقعة. لذلك، وبغية دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، فإن الوفاء بالتعهدات بتمويل هذا الجهد أمر بالغ الأهمية لتشاد، التي تعد حاليا خطتها الإنمائية الوطنية الثانية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

من الجدير بالذكر أننا في العام الماضي، في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، قمنا بتقييم التقدم المحرز والفجوات الهائلة التي بقيت بالنسبة للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في إطار خطة عام 2030 من حيث إنهاء الفقر المدقع، وضمان الحصول على التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان الإدماج.

وبصفة خاصة، الفجوة في تمويل التنمية المستدامة في أفريقيا هائلة. ولم يتم الوفاء بالوعود التي قُطعت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.

هذا هو الوقت للتشديد على أنه بدون اتخاذ إجراءات قوية من جانب جميع أصحاب المصلحة من المرجح جداً ألا تتحقق غايتنا المشتركة المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030. ولهذا فإن عقد العمل هو عامل أساسي في ترجمة الأقوال إلى أفعال من أجل حشد الموارد اللازمة وتكثيف تنفيذ خطة عام 2030.

يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يزيد من الزخم وأن يضاعف الجهود لضمان أن تكون التنمية في القارة الأفريقية، حيث يوجد أكبر عدد من أقل البلدان نموا، محور الأولويات الدولية من خلال إجراءات ملموسة تجسد ذلك الالتزام. إن زيادة مشاركة الأمم المتحدة، التي تكتسي قيادتها أهمية أكبر من أي وقت مضى، وتجديد التزام جميع أصحاب المصلحة، هما وحدهما ما سوف يمكنان من توفير الزخم الحاسم المطلوب لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الوعود الواردة في خطة عام 2030 ودعم البلدان التي تسير بالفعل على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ومن المناسب في هذا الصدد أن نتذكر أن الديون كانت أصلاً عقبة رئيسية زادت الجائحة من حدتها. وكما أشار مصرف التنمية الأفريقي فإن قرابة 50 مليون شخص إضافي قد يتعرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر المدقع في أفريقيا في عام 2020. علاوة على ذلك، ستصل خسائر أفريقيا الناجمة عن هذه الجائحة إلى عدة مئات من بلايين الدولارات خلال الفترة من 2020 إلى 2021. وقد تضطر بلدان عديدة إلى الاقتراض، مما يزيد من تفاقم عبء الديون.

ونظراً لضخامة التحديات التي يتعين مواجهتها والاحتياجات المتعددة القطاعات في الحاضر والمستقبل، تدعو تشاد مرة أخرى إلى الإلغاء التام للديون الخارجية للبلدان الأفريقية حتى تتمكن من التصدي

بنجاح لأزمة كوفيد-19 والالتزام بالقدر الكافي بمباشرة عملية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي لما بعد كوفيد-19 على أساس أكثر متانة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

في الوقت الذي يواجه فيه العالم الفيروس التاجي، لا يزال الإرهاب يشتد على الأرض في أفريقيا، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل والصحراء، بينما يُزهق يومياً أرواح ضحايا أبرياء وتهدد بشدة الجهود الإنمائية لبلدان المنطقة.

وكان هذا هو الحال بالنسبة للهجوم الفتاك الذي شنته جماعة بوكو حرام في 23 آذار/مارس على قوات الدفاع والأمن التشادية في بوما في مقاطعة لاك. وقد قامت قواتنا بالرد بقوة وهو ما أدى إلى تطهير جزر بحيرة تشاد من العناصر الإرهابية التابعة لبوكو حرام.

ولكننا لسنا واهمين. التهديد الإرهابي لن يختفي بين عشية وضحاها. سنظل يقظين ومنخرطين إلى أن تتم في نهاية المطاف استعادة الأمن في المناطق المتضررة من خلال استئصال الخطر الإرهابي.

ونؤكد في هذا السياق مرة أخرى أن مسؤولية مكافحة الإرهاب في منطقتي الساحل وبحيرة تشاد هي مسؤولية دولية أيضا، لأن كفاحنا جزء من الجهود العالمية المبذولة لضمان السلم والأمن الدوليين.

ولذلك ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى تقديم دعم أكبر ومستمر لقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، وللقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي أنشأتها بلدان المنطقة لمكافحة جماعة بوكو حرام والجماعات الجهادية في منطقة الساحل.

وإذا لم تتحسن الحالة في منطقة الساحل رغم المبادرات والالتزامات العديدة التي اتخذها الشركاء، فإن ذلك يرجع أساسا إلى أن الخطأ يكمن في عدم الوفاء بالوعود التي قُطعت لدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ويضاعف من ذلك انخفاض مستوى التآزر بين مختلف المبادرات والقوى الموجودة في منطقة الساحل. ولذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لترجمة الأقوال إلى أفعال في منطقة الساحل من خلال الوفاء بالتبرعات المعلنة وحشد موارد إضافية لجعل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية تعمل بكامل طاقتها وتنفذ مشاريع التنمية الخاصة ببرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

لقد بذلت دولنا بنفسها جهودا كبيرة على الرغم من مواردها المتواضعة. ومن المؤكد أننا استفدنا من الدعم المتعدد الأوجه من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين نعرب لهم مرة أخرى عن خالص امتناننا. ولكن نظرا لضخامة التحديات، فإن استمرار الدعم الدولي والموثوق به أمر بالغ الأهمية.

ونغتنم هذه الفرصة لندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى وضع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان تمويلها المستدام والقابل للتنبؤ.

علاوة على ذلك، نرحب بإطلاق التحالف من أجل منطقة الساحل، على أساس الاتفاق بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها على حشد الجهود والموارد لمكافحة الإرهاب.

ومن المهم في هذا الصدد مواصلة العمل على تعزيز اتساق الأهداف والأنشطة المتعلقة بجميع المبادرات الداعمة للمجموعة الخماسية من أجل التصدي بفعالية أكبر للتحديات وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع على صعيد الأمن والتنمية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، فإن تشاد – وهي بلد من بلدان الساحل وتتعرض للآثار الضارة لهذا التهديد الوجودي، وهو ما يؤثر بشدة على القطاعات التي تشكل أساس اقتصادها – لا تزال ملتزمة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي ضوء ذلك، لم تعد هناك شكوك حول الحاجة الملحة إلى تنفيذ التدابير المعتمدة في إطار تمويل مكافحة تغير المناخ، ولا سيما تلك التي تهدف إلى حشد موارد كبيرة للبلدان النامية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

على الصعيد الدولي، نرحب بوقف إطلاق النار في ليبيا، الذي أعلنه على نحو متزامن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ورئيس مجلس النواب. وتكرر تشاد دعوتها مجلس الأمن إلى تحمل جميع مسؤولياته لإنهاء التدخل الخارجي. وتحث مرة أخرى جميع الأطراف الليبية المعنية على احترام وقف إطلاق النار والانخراط الجاد في عملية مفاوضات شاملة تفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية.

وفيما يتعلق بالسودان، ترحب تشاد بتوقيع اتفاق سلام بين الأطراف السودانية في 31 آب/أغسطس في جوبا بفضل جهود الوساطة التي تشارك فيها تشاد، بقيادة الرئيس سلفا كير ميارديت رئيس جمهورية جنوب السودان، والذي أشيد بمشاركته الشخصية.

وتدعو تشاد الحركات المسلحة الأخرى إلى الانضمام إلى العملية من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم، الذي يحتاج إليه الشعب السوداني بشدة.

فيما يتعلق بالتوتر المحيط بسد النهضة الكبير في إثيوبيا، تدعو تشاد الحكومات الشقيقة لمصر وإثيوبيا والسودان إلى مواصلة إعطاء الأولوية للحوار من أجل التوصل إلى حل تفاوضي تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالحالة في فلسطين، ترحب تشاد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، والذي ينص، في جملة أمور، على تعليق ضم بعض أجزاء من الضفة الغربية. كما ترحب تشاد بالاتفاق المبرم مع دولة البحرين. وتؤكد تشاد من جديد التزامها بحل الدولتين ضمن حدودهما قبل حزيران/يونيه 1967، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

وفيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا، تكرر تشاد دعوتها إلى رفعه نهائيا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يجب على الأمم المتحدة التي ننشـــدها أن تلبي تطلعات جميع الدول الأعضـــاء. ويجب أن يكون لأفريقيا مكانها الكامل في جهاز صـــنع القرار ذلك في الأمم المتحدة. تبدو لنا النزاعات حول إصـــلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن بلا نهاية في حين أن التحديات تتطلب اهتمامنا بشكل عاجل.

لقد حان الوقت لاســـتعادة العدالة والإنصـــاف في أفريقيا. وفي هذا الصـــدد، لا يزال بلدي ملتزما بالموقف الأفريقي الموحد، على النحو المعرب عنه في توافق آراء إيزولويني.

أتمنى لأعمالنا كل النجاح.

وشكرا على حسن إصغائكم.